



مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع

الأطراف في اتفاق باريس

الجلسة الخامسة

الإمارات العربية المتحدة، 30 نوفمبر إلى 12 ديسمبر 2023

المساهمات المحددة وطنيا بموجب اتفاقية باريس اتفاق

تقرير توليقي من إعداد الأمانة

ملخص

يجمع هذا التقرير معلومات من أحدث المساهمات المحددة وطنيا المتاحة البالغ عددها 168 والتي أرسلها 195 طرفا في اتفاق باريس والمسجلة في سجل المساهمات المحددة وطنيا حتى 25 سبتمبر 2023.



محتويات

	صفحة
..... اختصارات و إقتصارات.....	3
..... II. الملخص التنفيذي	4
..... ثانيا. تفويض	10
..... مقدمة.....	11
..... أ. الخلفية والنطاق	11
..... ب. النهج	12
..... رابعا. تجميع المعلومات الواردة في المساهمات المحددة وطنيا	13
..... أ. نظرة عامة	13
..... ب. النطاق والتغطية	13
..... ج. الأطر الزمنية وأوقات التنفيذ	16
..... دال -معلومات قابلة للقياس عن النقطة المرجعية (بما في ذلك، حسب الاقتضاء، سنة الأساس)	17
..... هاء -الافتراضات والنهج المنهجية، بما في ذلك تقدير وحساب انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ وعمليات إزالتها، حسب الاقتضاء.	17
..... و. عمليات التخطيط والتنفيذ	20
..... ز. فوائد التخفيف المشتركة الناتجة عن إجراءات التكيف وأو الاقتصادية	
..... خطط التنوع	23
..... ح- العدالة والطموح في ظل الظروف الوطنية	24
..... الملتزامات في تحقيق هدف الاتفاقية على النحو المنصوص عليه في المادة 2 منها، وفي المادة 2، الفقرة 1(أ)، والمادة 4، الفقرة 1، من اتفاق باريس	25
..... ي. التكيف	31
..... ك. تدابير التخفيف المحلية	35
..... ل. وسائل التنفيذ	43

اختصارات و إقتصارات

المبادئ التوجيهية للفرق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ لعام 2006

بارع
أفولو
AR
آلية التنمية النظيفة
CH4
هيئة سوق المال

ثاني أكسيد الكربون

مكافئ ثاني أكسيد الكربون

شروطي

غازات الدفيئة

إحداثيات الإختصار العالمي

جي دبليو بي-001*

مؤتمر الأطراف

وكالة الطاقة الدولية

INDC

مؤتمر الأطراف

الانضمام التبادلي الدولي

ILT-المصاييح

مؤتمر الأطراف

N2O

قيولة

NDC

NF3

PFC

مؤتمر الأطراف

مؤتمر الأطراف

SF6

SLCP*

1.5 ريال سعودي

SSP

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

المبادئ التوجيهية للفرق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ لعام 2006 بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة

العمل من أجل التمكين المناخي

الزراعة والغابات وغيرها من استخدامات الأراضي

تقرير تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

آلية التنمية النظيفة

الميثان

مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاقية باريس

اتفاق

ثاني أكسيد الكربون

مكافئ ثاني أكسيد الكربون

مؤتمر الأطراف

غازات الدفيئة

احتمال الاحتباس الحراري

القيم المحتملة لظاهرة الاحتباس الحراري مع أفق زمني مدته 100 عام

الهيدروفلوروكربون

وكالة الطاقة الدولية

المساهمة المحددة وطنيا

الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

العمليات الصناعية واستخدام المنتجات

استراتيجية (استراتيجيات) التنمية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات

استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والغابات

أكسيد النيتروز

خطة التكيف الوطنية

المساهمة المحددة وطنيا

ثلاثي فلوريد النيتروجين

البيروفلوروكربون

والحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات؛ والحد من الانبعاثات الناجمة عن تدهور الغابات؛ والحفاظ على مخزونات الكربون في الغابات؛ الإدارة المستدامة للغابات؛ وتعزيز مخزونات الكربون في الغابات (المقرر 1/م-أ.61، الفقرة 70)

هدف التنمية المستدامة

سادس فلوريد الكبريت

ملوثات المناخ قصيرة العمر

التقرير الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بشأن الاحترار العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية

المسار الاجتماعي والاقتصادي المشترك

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

أ. ملخص تنفيذي

1. تم إعداد هذا التقرير استجابة لطلب الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في اتفاقية باريس بأن تقوم الأمانة بتحديث التقرير التجميعي للمساهمات المحددة وطنياً سنوياً. تجمع هذه النسخة من التقرير معلومات من أحدث المساهمات المحددة وطنياً المتاحة البالغ عددها 168 والتي تمثل 195 طرفاً في اتفاق باريس، بما في ذلك 153 طرفاً للمساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة التي أبلغها 180 طرفاً، المسجلة في سجل المساهمات المحددة وطنياً حتى 25 سبتمبر 2023، والتي تغطي 94.9 في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية في عام 2019، والتي تقدر بنحو 52.6 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون دون استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة. وقد أبلغ إجمالي 20 طرفاً عن مساهمات جديدة أو محدثة منذ 23 سبتمبر 2022 (الموعد النهائي لتقديم الطلبات المشمولة في الإصدار السابق من هذا التقرير)، والذي يتضمن الطرف الذي صدق على اتفاق باريس بعد ذلك التاريخ.

2. تم استخدام إرشادات مؤتمر الأطراف ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو بشأن المعلومات اللازمة للوضوح والشفافية وفهم المساهمات المحددة وطنياً كإطار لتجميع المعلومات ذات الصلة الواردة في المساهمات المحددة وطنياً، والتي تم استكمالها بتوليف المعلومات الأخرى المدرجة في المساهمات المحددة وطنياً ولكن لم يتم تغطيتها التوجيه. وتقدم المعلومات المجمعة لجميع الأطراف الممثلة مجتمعاً.

3. قدم ما مجموعه 95 في المائة من الأطراف المعلومات اللازمة لتسهيل الوضوح والشفافية وفهم مساهماتها المحددة وطنياً وفقاً لتوجيهات مؤتمر الأطراف، مع قيام 94 في المائة من الأطراف التي قدمت مساهمات محددة وطنياً جديدة أو محدثة بتطبيق التوجيهات الإضافية ذات الصلة لمؤتمر الأطراف العامل المعني باجتماع الأطراف.

4. وقدمت جميع الأطراف معلومات عن أهداف التخفيف أو فوائد التخفيف المشتركة الناتجة عن إجراءات التكيف وأخطى التنوع الاقتصادي. تتراوح أهداف التخفيف من أهداف التخفيض المطلق للانبعاثات على مستوى الاقتصاد إلى الاستراتيجيات والسياسات والخطط والإجراءات للتنمية المنخفضة الانبعاثات. في مساهماتها المحددة وطنياً:

(أ) قدمت 94 في المائة من الأطراف أهدافاً كمية للتخفيف، معبراً عنها كأهداف رقمية واضحة، في حين أدرجت 6 في المائة استراتيجيات وسياسات وخطط وإجراءات لا توجد بشأنها معلومات قابلة للقياس كمكونات لمساهماتها المحددة وطنياً؛

(ب) أبلغت 80 في المائة من الأطراف عن أهداف على مستوى الاقتصاد بأكمله، تغطي جميع القطاعات المحددة في المبادئ التوجيهية للفرق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2006 أو جميعها تقريباً، مع زيادة عدد الأطراف التي انتقلت إلى أهداف خفض المطلق للانبعاثات في مساهماتها الجديدة أو المحدثة؛

(ج) وفيما يتعلق بغازات الدفيئة، تغطي جميع المساهمات المحددة وطنياً انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، و 19 في المائة تغطي الميثان، و 89 في المائة تغطي أكسيد النيتروز، و 45 في المائة تغطي مركبات الكربون الهيدروفلورية، و 63 في المائة تغطي مركبات الكربون المشبعة بالفلور وسادس فلوريد الكبريت، و 62 في المائة تغطي ثالث أكسيد النيتروجين؛

(د) قدمت 46 في المائة من الأطراف معلومات عن المنافع المشتركة للتخفيف الناتجة عن إجراءات التكيف وأخطى التنوع الاقتصادي، والتي يتم معظمها بالاقتران مع أهداف أخرى.

5. أبلغ ما مجموعه 93 في المائة من الأطراف عن فترة تنفيذ للمساهمات المحددة وطنياً حتى عام 2030، في حين حددت 7 في المائة فترة تنفيذ حتى عام 2025 أو 2035 أو 2040 أو 2050، في حين حددت 54 في المائة من الأطراف تاريخ 1 يناير 2021 كبداية لها. تاريخ تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، أشار 30 في المائة إلى أنهم بدأوا في تنفيذ مساهماتهم المحددة وطنياً في عام 2020 أو قبله، وأشار 5 في المائة إلى بدء التنفيذ في عام 2022.

6. وبالإضافة إلى ذلك، قدم 96 في المائة من الأطراف معلومات كمية عن أهداف التخفيف والنقاط المرجعية الخاصة بها. من بين الأطراف التي قدمت مساهمات محددة وطنياً جديدة أو محدثة، قام 84 في المائة بتحديث الأساس لتحديد أهدافها، بما في ذلك النقاط المرجعية وأو "الأعمال التجارية كأهداف"

11/الفقرة. 30، القرار CMA.3

انظر الوثيقة Corr.2 و Corr.1 و FCCC/PA/CMA/2022/4 للاطلاع على الإصدار السابق.

3 متاح على <https://unfccc.int/NDCREG>

4 ما لم يُذكر خلاف ذلك، فإن إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في هذا التقرير لا تشمل الانبعاثات الصادرة عن الغابات وغيرها من استخدامات الأراضي أو استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة ولكنها تشمل الانبعاثات الناجمة عن النقل البحري الدولي والطيران الدولي.

5. أودعت إريتريا صك انضمامها إلى اتفاق باريس في 7 فبراير 2023، وفي

وفقاً للمادة 12، الفقرة 3 من اتفاقية باريس، دخلت حيز التنفيذ في 7 مارس 2023.

ولذلك فإن هذا التقرير يأخذ في الاعتبار المساهمات التي قدمتها إريتريا في 19 يونيو 2018.

6 المقررات/1م-12، الفقرة. 27، CMA.1/4 والمرفق الأول.

السيناريوهات المعتادة. وتؤدي هذه التحديثات إلى مساهمات محددة وطنيًا ذات جودة أعلى، وبالنسبة لبعض الأطراف، إلى تغييرات كبيرة في مستويات الانبعاثات المقدر لعامي 2025 و2030.

7. علاوة على ذلك، ذكر 77 في المائة من الأطراف أنهم يخططون أو ربما يستخدمون نوعًا واحدًا على الأقل من التعاون الطوعي بموجب المادة 6 من اتفاق باريس. تم الإبلاغ عن استخدام النهج التعاونية المشار إليها في الفقرة 2 من المادة 6 من اتفاق باريس في أغلب الأحيان من قبل الأطراف (53 في المائة)، يليها استخدام الآلية المنشأة بموجب الفقرة 4 من المادة 35 (6 في المائة)، والأمور العامة استخدام التعاون الطوعي (23 في المائة).

8. يقدر إجمالي الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة (بدون استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة) مع مراعاة تنفيذ أحدث المساهمات المحددة وطنيًا بنحو (51.6-54.8) 53.2 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025 و6.15 (48.3-54.8) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030. وهي: 01

في عام 2025، أعلى بنسبة 55.2 في المائة عما كان عليه في عام 1990 (34.3) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.، وأعلى بنسبة 12.2 في المائة (أ) عما كانت عليه في عام 2010 (47.4) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.، وأعلى بنسبة 1.0 في المائة عما كانت عليه في عام 2019 (52.6) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.؛

في عام 2030، أعلى بنسبة 50.5 في المائة مما كان عليه في عام 1990، وأعلى بنسبة 8.8 في المائة عما كانت عليه في (ب) عام 2010، وأقل بنسبة 2.0 في المائة مما كانت عليه في عام 2019، وكذلك أقل بنسبة 3.1 في المائة من المستوى المقدر لعام 2025، مما يشير إلى إمكانية وصول الانبعاثات العالمية إلى ذروتها قبل عام 2030.

9. وبالمقارنة، إجمالي مستويات انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا (تلك المقدمة بحلول 23 سبتمبر 2022) المقدمة في النسخة السابقة من هذا التقرير قُدرت بحوالي (51.8-55.0) 53.4 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025 و4.25 (49.1-55.7) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030. هذه المستويات متشابهة جدًا (أعلى بمقدار 0.2 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لعام 2025 و0.8 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون لعام 2030) إلى المستويات المعروضة في هذا التقرير، والتي تعكس تقديراتها زيادة طفيفة في إجمالي مستوى طموح المساهمات المحددة وطنيًا وبيانات الانبعاثات المحدثة.

10. يشير إجمالي مستوى انبعاثات غازات الدفيئة العالمية المتوقعة، مع الأخذ في الاعتبار التنفيذ الكامل لجميع المساهمات المحددة وطنيًا، إلى احتمال أقوى لبلوغ الانبعاثات العالمية ذروتها قبل عام 2030 عما كان مقدراً في الإصدار السابق من هذا التقرير، مع الحد الأدنى لمستوى الانبعاثات لعام (48.3) 2030 من المتوقع أن يكون ما يصل إلى 8.2 في المائة أقل من مستوى الانبعاثات لعام (52.6) 2019 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (3.6 في المائة أقل من الحد الأدنى لمستوى الانبعاثات المقدر لعام (51.6) 2025 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون). ومع ذلك، من أجل تحقيق هذه الذروة، يجب تنفيذ العناصر المشروطة للمساهمات المحددة وطنيًا، والتي تعتمد في الغالب على الوصول إلى الموارد المالية المعززة، ونقل التكنولوجيا والتعاون الفني، ودعم بناء القدرات، وتوافر الآليات القائمة على السوق، والقدرة الاستيعابية للغابات والنظم الإيكولوجية الأخرى.

11. من المتوقع أن يؤدي التنفيذ الكامل لجميع المساهمات المحددة وطنيًا إلى خفض الانبعاثات بنسبة (2.3-8.2) 5.3 في المائة بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى عام 2019 في حين تشير التقديرات إلى أن تنفيذ جميع المساهمات المحددة وطنيًا الأخيرة، باستثناء أي عناصر مشروطة، سيؤدي إلى زيادة الانبعاثات بنسبة 1.4 في المائة في عام 2030 عما كانت عليه في عام 2019 (تتراوح بين 1.5 في المائة أقل إلى 4.2 في المائة أعلى).

12- وتخلص مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم رقم 612 إلى أنه في سيناريوهات الحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية (مع احتمال يزيد عن 50 في المائة بحلول عام 2100) لا يوجد أي تغيير أو يكون محدودًا.

7 ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك، يشمل "تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا" حالات التنفيذ الكامل لجميع عناصر المساهمات المحددة وطنيًا (المشروطة وغير المشروطة) وحالات تنفيذ العناصر غير المشروطة فقط. بالنسبة للنتائج الكمية لهذا التنفيذ، يتم عرض متوسط ونطاق النتائج المتوقعة. يشير "التنفيذ الكامل" للمساهمات المحددة وطنيًا إلى تنفيذ جميع العناصر المشروطة بالإضافة إلى أي عناصر غير مشروطة.

8 ما لم يُذكر خلاف ذلك، فقد استخدمت في هذا التقرير قيم القدرة على إحداث الاحترار العالمي مع أفق زمني مدته 100 عام من تقرير التقييم السادس. بالنسبة للمساهمات المحددة وطنيًا التي تتضمن تقديرات لانبعاثات غازات الدفيئة المحسوبة باستخدام قيم أخرى لإمكانات الاحترار العالمي (على سبيل المثال، من التقييمات AR السابقة)، تم تطبيق التحويل. لمزيد من المعلومات، بما في ذلك معلومات عن طرق وأساليب التقدير، راجع الوثيقة FCCC/PA/CMA/2021/8/Add.3

9 ما لم تتم الإشارة إلى خلاف ذلك، يتبع متوسط القياس الكمي في هذا التقرير نطاق يمثل القيم الدنيا والقصى بعد التجميع، نظرًا لأن العديد من الأطراف قدمت عناصر مشروطة وغير مشروطة لمساهماتها المحددة وطنيًا، وفي بعض الحالات، نطاقات من القيم لكلها.

10 النسب المئوية هي متوسط التغييرات في تقديرات الانبعاثات الدنيا والعليا.

11 تعكس التغييرات في النتائج الكمية منذ الإصدار السابق من هذا التقرير، مثل النسبة المئوية المعلنة للتغيرات في مستويات الانبعاثات المتوقعة لعام 2025 أو 2030 مقارنة بعام 1990 أي زيادات في إجمالي مستوى طموح المساهمات المحددة وطنيًا وأو أي تحديثات لتوقعات الانبعاثات وتقديرات الانبعاثات التاريخية.

12 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2022 ملخص لصانعي السياسات. في: بي آر شو كلا، جي سكيلا، آر سليد، وآخرون. (محرران). تغير المناخ 2022: التخفيف من آثار تغير المناخ. مساهمة مجموعة العمل الثالثة في المجموعة السادسة

التخفيضات في انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة (34-60) في المائة

بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى عام 2019. وفي سيناريوهات إبقاء الاحتراق المحتمل أقل من درجتين مئويتين (مع احتمال يزيد عن 67 في المائة) مع بدء إجراءات التخفيف في عام 2020، ستكون الانبعاثات في عام 2030 أقل بنسبة (13-45) في المائة عن مستوى عام 2019.14

13. يشير التقرير التجميعي لتقرير التقييم رقم 615 إلى أنه سيتعين تعزيز تخفيضات الانبعاثات حتى عام 2030 حتى عام 2035 وما بعده حتى تتماشى مع مسارات الحد من الانبعاثات.

ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية (مع احتمال يزيد عن 50 في المائة في عام 2100 مع عدم وجود تجاوز أو تجاوز محدود على مدار القرن. وفي هذه السيناريوهات، تنخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة (49-77) في المائة بحلول عام 2035 مقارنة بمستوى عام 2019. وفي سيناريوهات إبقاء الاحتراق المحتمل أقل من درجتين مئويتين (مع احتمال يزيد عن 67 في المائة)، فإن الانبعاثات في عام 2035 أقل بنسبة (21-59) في المائة عن مستوى عام 2019.

14. إن الفرق المطلق في مستوى الانبعاثات بحلول عام 2030 وفقاً لأحدث المساهمات المحددة وطنياً وسيناريوهات الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ [61] كبير، على الرغم من التقدم مقارنة بالمستوى وفقاً للمساهمات المحددة على المستوى الوطني حتى 4 أبريل 2016. الفرق بين مستويات الانبعاثات المتوقعة التي لا تأخذ في الاعتبار تنفيذ أي عناصر مشروطة للمساهمات المحددة وطنياً ومستويات الانبعاثات في سيناريوهات إبقاء الاحتراق المحتمل أقل من درجتين مئويتين (مع احتمال يزيد عن 67 في المائة) بحلول عام 2030 تقدر بنحو (11.1-18.5) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وفيما يتعلق بسيناريوهات الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية (مع احتمال يزيد عن 50 في المائة) وتحقيق صافي انبعاثات صفرية هذا القرن، فإن الفجوة أوسع من ذلك، حيث تقدر بنحو (21.3-27.9) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

ومع ذلك، بافتراض التنفيذ الكامل لجميع المساهمات المحددة وطنياً الأخيرة، بما في ذلك جميع العناصر المشروطة، فإن الفجوة ضاقت قليلاً نحو (7.6-15.1) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون فيما يتعلق بسيناريوهات 2 درجة مئوية المذكورة أعلاه ونحو (17.8-24.4) 19.5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون فيما يتعلق بسيناريوهات 1.5 درجة مئوية المذكورة أعلاه.

15. مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً حتى عام 2030، يخضع متوسط درجات الحرارة العالمية المتوقعة لقدر كبير من عدم اليقين بسبب نطاق مستويات الانبعاثات المقدرة لعام 2030 الناتجة عن تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (بما في ذلك ما إذا تم تنفيذ العناصر المشروطة أم لا)، ونطاق المساهمات المحددة وطنياً. امتدادات توضيحية للانبعاثات إلى ما بعد عام 2030 والشكوك المتأصلة في النظام المناخي. أفضل تقدير لذروة درجة الحرارة في القرن الحادي والعشرين (المتوقع في الغالب لعام 2100 عندما تستمر درجة الحرارة في الارتفاع) هو في نطاق 2.1-2.8 درجة مئوية اعتماداً على الافتراضات الأساسية.

16. في سياق ميزانية الكربون التي تتوافق مع احتمال 50 في المائة للحد من الاحتراق إلى 1.5 درجة مئوية (500 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)، من المرجح أن تستهلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية في الفترة 2020-2030 بناءً على أحدث المساهمات المحددة وطنياً ما يصل إلى 87 في المائة من المساهمات المتبقية. ميزانية الكربون، مما يترك ميزانية الكربون لما بعد عام 2030 تبلغ حوالي 70 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يعادل حوالي عامين من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المتوقعة بحلول عام 2030. وبالمثل، في سياق ميزانية الكربون المتسقة مع فرصة محتملة لإبقاء الاحتباس الحراري أقل من 2 درجة مئوية (تقدها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بأنها 1150 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون اعتباراً من عام 2020 فصاعداً)، ومن المرجح أن تستهلك انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية في الفترة 2020-2030 بناءً على أحدث المساهمات المحددة وطنياً، حوالي 38% من ميزانية الكربون المتبقية. للمقارنة، تم تقدير إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية بين عامي 1850 و2020 من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC17).

لتصل إلى (2,150-2,630) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

تقرير تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. كامبريدج ونيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج. متاح على <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg3/>

13 إعادة ما تعتبر مستويات الاحتراق البالغة 1.5 و2 درجة مئوية في السيناريوهات بمثابة متوسطات لمدة 20 عامًا. ومن المحتمل أن يكون ارتفاع درجات الحرارة في السنوات الفردية - بسبب التقلبات الطبيعية - أعلى من تلك المستويات. ووفقاً للتقرير التجميعي لتقرير التقييم السادس، فإن حدوث تغير في درجات الحرارة السطحية العالمية في سنوات فردية فوق مستوى معين لا يعني أنه تم الوصول إلى مستوى الاحتراق العالمي هذا.

14 فئات السيناريوهات المشار إليها في هذه الفقرة هي "C3a" و"C1" على التوالي في الجدول ملخص لصانعي القرار 2 لمساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس.

15 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2023. تغير المناخ: 2023 تقرير تجميعي. مساهمة مجموعات العمل الأول والثاني والثالث في تقرير التقييم السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. فريق الكتابة الأساسي، إنش لي، وجي روميرو (محرران). جنيف: الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. متاح على <https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr/>

16 يتم حساب الاختلافات بين مستويات الانبعاثات وفقاً للمساهمات المحددة وطنياً وبموجب الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ فئات السيناريو "C3a" و"C1a" على التوالي.

17 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2021. ملخص لصانعي السياسات. في: 7 ماسون-ديلموت، P Zhai، A Pirani، وآخرون. (محرران). تغير المناخ: 2021 أساس العلوم الفيزيائية. مساهمة مجموعة العمل الأولى في الاجتماع السادس

17-وقدم ما مجموعه 48 في المائة من الأطراف معلومات عن رؤى واستراتيجيات وأهداف التخفيف طويلة الأجل حتى عام 2050 وما بعده. ويقدر إجمالي مستوى انبعاثات غازات الدفيئة لديها بـ (36.8-40.7) 38.8 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 وهو أعلى بنسبة 5 في المائة عما كان عليه في عام 2010 (مع نطاق يتراوح من 1 في المائة إلى أعلى بنسبة 10 في المائة) وأقل بنسبة (0-10) 5 في المائة عما كان عليه في عام 2019.

18-ومع مراعاة عدم اليقين المتأصل في هذه التقديرات الطويلة الأجل، تشير المعلومات إلى أن إجمالي مستوى انبعاثات غازات الدفيئة لهذه الأطراف يمكن أن يكون أقل بنسبة (60.0-68.0) 64.0 في المائة في عام 2050 عما كان عليه في عام 2019 وأن نصيب الفرد من الانبعاثات السنوية سيكون (2.0-2.6) 2.3 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050. وفي ظل سيناريوهات الحد من الاحتراق إلى أقل من درجتين مئويتين (مع احتمال يزيد عن 67 في المائة)، يبلغ نصيب الفرد من الانبعاثات السنوية (1.6-3.1) 2.4 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛ ومن ثم فإن نصيب الفرد من الانبعاثات المقدرة على المدى الطويل في هذه الأطراف يصل إلى مستوى يتوافق مع سيناريوهات الدرجتين المئويتين.

ومع ذلك، بالنسبة لسيناريوهات الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية (مع احتمال بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2100 وتحقيق صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050 وصافي انبعاثات غازات الدفيئة صفر هذا القرن، يجب أن يكون نصيب الفرد من الانبعاثات السنوية بحلول عام 2050 مرتين إلى ثلاث مرات. أقل، عند 1.3

(0.6-2.1) طن ثاني أكسيد الكربون مكافئ 19

19. وأوضح ما مجموعه 97 في المائة من الأطراف نهجهم في إعداد المساهمات المحددة وطنياً وتنفيذها، وربط 58 في المائة من الأطراف مساهماتهم المحددة وطنياً بالتزامهم بالانتقال إلى اقتصاد مستدام وأو/أو منخفض الكربون ومرن، مع مراعاة الاعتبارات الاجتماعية. والعوامل البيئية والاقتصادية وكذلك أهداف التنمية المستدامة. بالإضافة إلى ذلك، أشار 48 في المائة من الأطراف إلى أنهم قاموا بدمج أهداف المساهمات المحددة وطنياً وغاياتهم وسياساتهم في العمليات التشريعية والتنظيمية والتخطيطية الوطنية كوسيلة لضمان التنفيذ.

20. علاوة على ذلك، سلط 65 في المائة من الأطراف الضوء على تماسك السياسات وأوجه التآزر بين تدابير التخفيف المحلية وأولويات التنمية، والتي تشمل أهداف التنمية المستدامة، وبالنسبة للبعض الذي قدم مساهمات محددة وطنياً جديدة أو محدثة، وLEDs-TL والتعافي الأخضر من جائحة مرض فيروس كورونا. 2019

21-ومن بين 79 في المائة من الأطراف التي أشارت إلى الترتيبات الرسمية المعمول بها للتشاور مع أصحاب المصلحة المحليين، أشار 93 في المائة منها إلى أنها أجرت مشاورات وتفاعلت بطريقة شاملة وتشاركية، وأشار 81 في المائة منها على وجه التحديد إلى مشاورات تراعي الفوارق بين الجنسين.

22. تعترف الأطراف بشكل متزايد بالتكامل بين الجنسين كوسيلة لتعزيز طموح وفعالية عملها المناخي: قدمت 79 في المائة من الأطراف معلومات تتعلق بالجنسين في مساهماتها المحددة وطنياً، وأكد 33 في المائة أنها ستأخذ المساواة بين الجنسين في الاعتبار عند تنفيذها. 22. من بين الأطراف التي أشارت إلى النوع الاجتماعي، لم يُدرج 38 في المائة إشارة إلى النوع الاجتماعي في مساهماتها المحددة وطنياً السابقة، في حين اعتبر 18 في المائة منها النوع الاجتماعي إلى حد مماثل لما كان عليه سابقاً. من بين الأطراف التي أشارت إلى النوع الاجتماعي في مساهماتها المحددة وطنياً السابقة، قام 68% بتوضيح المزيد حول هذا الموضوع في مساهماتها المحددة وطنياً المحدثة.

23. ووصف ما مجموعه 40 في المائة من الأطراف دور المجتمعات المحلية ودور الشعوب الأصلية وحالتها وحقوقها في مكونات التكيف في مساهماتها المحددة على المستوى الوطني، ووصفت نقاط الضعف المحددة للشعوب الأصلية والتي تتعلق بطرفها، وأهمية الاعتماد على المعرفة الأصلية والمحلية لتعزيز الجهود المناخية، والترتيبات لتمكين الشعوب الأصلية من المشاركة والمساهمة بشكل أكبر في العمل المناخي.

تقرير تقييم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. كامبريدج: مطبعة جامعة كامبريدج. متاح على <https://www.ipcc.ch/report/ar6/wg1/>

18 لمزيد من التفاصيل حول المستويات الجماعية المتوقعة لانبعاثات غازات الدفيئة بناءً على رؤى واستراتيجيات وأهداف التخفيف طويلة المدى في المساهمات المحددة وطنياً وLEDs-TL، راجع الوثيقة FCCC/PA/CMA/2023/10.

19 تم حساب مستويات الانبعاثات للفرد على أساس قاعدة بيانات السيناريوهات الواردة في تقرير التقييم السادس للفريق العامل الثالث (متاحة على الرابط التالي: <https://data.ece.iiasa.ac.at/ar6/> للفتنيتين "C3a" و"a1C" على التوالي).

20 في هذا التقرير، تشير تدابير التخفيف (المحلية) إلى سياسات وإجراءات محلية محددة تساهم في تحقيق أهداف التخفيف المحددة في المساهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك إجراءات التكيف وخطط التنوع الاقتصادي ذات الفوائد المشتركة للتخفيف.

21 حصة الأطراف التي أشارت إلى النوع الاجتماعي واعتبرته قضية شاملة في الصيغة الجديدة أو المحدثة لقد زادت المساهمات المحددة وطنياً بشكل ملحوظ منذ المساهمات المحددة وطنياً السابقة.

22 لمزيد من المعلومات حول النوع الاجتماعي بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، راجع [gender-in-the-inter-Government-process](https://unfccc.int/topics/gender/workstreams/chronology-of-gender-in-the-inter-Government-process). <https://unfccc.int/topics/gender/workstreams/chronology-of-gender-in-the-inter-Government-process>

24. بالإضافة إلى ذلك، قدم 98 في المائة من الأطراف معلومات حول استخدام واحد أو أكثر من عناصر ACE لتعزيز تنفيذ أنشطة التخفيف والتكيف، وفي مساهماتها الجديدة أو المحدثة، أبلغت الأطراف عمومًا بشكل أكثر وضوحًا وبمزيد من التفصيل حول المبادئ العامة والإنجازات السابقة، والالتزامات المستقبلية والاحتياجات والفجوات فيما يتعلق بـ ACE.

25. علاوة على ذلك، أدرج 81 في المائة من الأطراف عنصرًا للتكيف في مساهماتها المحددة وطنيًا، وتم تحديد 13 في المائة من مكونات التكيف كإجراءات تكيف.

وقدمت الأطراف معلومات خاصة عن البحوث المتعلقة بالتكيف؛ المخاطر ونقاط الضعف؛ استراتيجيات وسياسات وخطط التكيف؛ تدابير التكيف القطاعية؛ تدابير الطوارئ؛ وأوجه التأزر مع التخفيف والأطر العالمية الأخرى؛ ورصد وتقييم التكيف.

26. بالمقارنة مع المساهمات المحددة وطنيًا السابقة للأطراف، يحتوي عدد أكبر من المساهمات المحددة وطنيًا على معلومات حول التكيف. تشير مكونات التكيف في المساهمات المحددة وطنيًا، حيثما تم تضمينها، إلى زيادة التركيز على التخطيط الوطني للتكيف، ولا سيما على عملية صياغة وتنفيذ خطط التكيف الوطنية. تتضمن المساهمات المحددة وطنيًا الجديدة أو المحدثة، بالمقارنة مع المساهمات المحددة وطنيًا السابقة للأطراف نفسها، مزيدًا من المعلومات حول أهداف التكيف الكمي المحددة زمنيًا وأطر المؤشرات المرتبطة بها، ومعلومات أكثر تحديدًا حول مساهمة جهود التكيف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعلومات أكثر تحديدًا، بشأن أوجه التأزر والمنافع المشتركة بين التكيف والتخفيف.

27. وفيما يتعلق بأولويات التكيف، توضح المساهمات المحددة وطنيًا أن الأطراف تواصل التركيز على الموارد المائية، والإنتاج الغذائي والأمن التغذوي، والنظم الإيكولوجية الأرضية والأراضي الرطبة. القطاعات والخدمات الاقتصادية الرئيسية، وصحة الإنسان؛ تليها إدارة مخاطر الكوارث، المناطق الساحلية والمنخفضة، والمناطق الحضرية والموائل البشرية، وسبل العيش والفقير، والنظم الإيكولوجية للمحيطات (انظر الشكل 10).

28. حدد ما مجموعه 99 في المائة من الأطراف تدابير التخفيف المحلية كأدوات رئيسية لتحقيق أهداف التخفيف لمساهماتها المحددة وطنيًا، وأو المجالات ذات الأولوية، مثل إمدادات الطاقة، والنقل، والمباني، والصناعة، واستغلال الأراضي والحراجة والنفايات، وفيما يتعلق بالصناعة، وهي ثاني أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة العالمية وثاني أعلى معدل نمو سنوي لانبعاثات غازات الدفيئة بين المجالات ذات الأولوية، ذكر 50 في المائة من الأطراف التدابير المرتبطة بها، وهو أقل تواترًا من المجالات ذات الأولوية الأخرى (93-77 في المائة).

29. وذكر 90 في المائة من الأطراف في أغلب الأحيان تدابير التخفيف المحلية لتوليد الطاقة المتجددة، تليها التدابير الرامية إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني (73 في المائة). أبلغ ما مجموعه 14 في المائة من الأطراف عن أهداف كمية لحصة إجمالي الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بحلول عام 2030 والتي تقع ضمن أو أعلى من نطاق 1.524 ريال سعودي البالغ 65-47 في المائة بما يتوافق مع مسارات 1.5 درجة مئوية. علاوة على ذلك، أشار 6 في المائة من الأطراف إلى أهداف كمية تتفق مع أو تتجاوز مسارات 1.5 درجة مئوية في تحديث عام 2023 لخارطة طريق صافي الصفر الصادرة عن وكالة الطاقة الدولية لمضاعفة إجمالي القدرة المركبة ثلاث مرات لتوليد الكهرباء القائمة على مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.

30. وحددت الأطراف خيارات التخفيف التي تقل تكلفتها عن 20 دولارًا أمريكيًا للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، والتي من المتوقع في مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس أن تمثل أكثر من نصف إجمالي إمكانات خفض الانبعاثات المطلوبة للسير على مسارات تبلغ درجة الحرارة فيها 1.5 درجة مئوية بحلول عام 2030. 2020. تشمل خيارات التخفيف هذه التي تتمتع بأعلى تقدير لصادف إمكانية خفض الانبعاثات (بين قوسين) ما يلي:

ACE 23 تشير إلى العمل بموجب المادة 12 من اتفاق باريس؛ هدفها هو تمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في العمل المناخي من خلال التعليم والتدريب والتوعية العامة والجمهور المشاركة، ووصول الجمهور إلى المعلومات، والتعاون الدولي بشأن هذه القضايا (عناصر IACE الستة).

24 الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. 2018. التقرير الخاص للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بشأن آثار ظاهرة الاحتباس الحراري بمقدار 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة وما يتصل بها من مسارات انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في سياق تعزيز الاستجابة العالمية لخطر تغير المناخ والتنمية المستدامة والجهود المبذولة للقضاء على الفقر. في ماسون-دلموت، ف تشاي، هو بورتير، وآخرون. (محرران). جنيف: المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. متاح على www.ipcc.ch/sr15

25 وكالة الطاقة الدولية. 2023. خارطة طريق صافي الصفر: مسار عالمي للحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية في متناول اليد - تحديث 2023. باريس: الوكالة الدولية للطاقة. كل الحقوق محفوظة. متاح على <https://www.iea.org/reports/net-zero-roadmap-a-global-path-to-keep-the-15-0c-goal-in-reach>

(أ) علاقة البيئتين المقابلة (3.3) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، مع تواصل 50 في المائة من الأطراف

(ب) طاقة الرياح (3.08) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة، حيث أشار 36 في المائة من الأطراف التدابير المقابلة؛

(ج) الحد من تحويل الغابات والنظم الإيكولوجية الأخرى (2.28) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة، وأبلغ 38 في المائة من الأطراف عن التدابير المقابلة؛

(د) تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة (1.14) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، مع قيام 30 في المائة من الأطراف بتحديد التدابير المقابلة؛

(هـ) الحد من انبعاثات الغازات المفلورة (0.94) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً، بنسبة 39 في المائة الأطراف بما في ذلك التدابير المقابلة.

31. بالنسبة لخيارات التخفيف هذه، أبلغت الأطراف عن تدابير لتحقيق أهداف التخفيف المشروطة في مساهماتها المحددة وطنياً بشكل أكثر تكراراً من تدابير تحقيق أهداف التخفيف غير المشروطة بنسبة 65 في المائة فيما يتعلق بطاقة الرياح، و65 في المائة للطاقة الشمسية، و83 في المائة للحد من التحويل، للغابات والنظم الإيكولوجية الأخرى و42 في المائة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة.

32. أدرجت الأطراف أيضاً في مساهماتها المحددة خيارات التخفيف التي تم تناولها في قرارات مؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو الأخيرة، (26) على سبيل المثال، أشار 90 في المائة من الأطراف إلى تدابير لزيادة الطاقة المنخفضة الانبعاثات؛ 90 في المائة لزيادة الطاقة المتجددة؛ و9 في المائة للتخفيض التدريجي من توليد الطاقة بالفحم بلا هوادة؛ و4 في المائة للإلغاء التدريجي للإعانات غير الفعالة للوقود الأحفوري؛ و51 في المائة للحد من انبعاثات الميثان الناجمة عن عمليات الوقود الأحفوري؛ و93 في المائة للحد من انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز في الزراعة؛ و56 في المائة لاستعادة النظم الإيكولوجية والتشجير وإعادة التشجير.

33. بالنسبة لخيارات التخفيف هذه، أبلغت الأطراف عن تدابير لتحقيق أهداف التخفيف المشروطة في مساهماتها المحددة وطنياً بشكل أكثر تكراراً من التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التخفيف غير المشروطة بنسبة 42 في المائة فيما يتعلق بخفض انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز في الزراعة، و83 في المائة لاستعادة النظم الإيكولوجية، والتشجير، وإعادة التشجير، و02 في المائة للحد من انبعاثات غاز الميثان من النفط والغاز.

34. ونظر ما مجموعه 46 في المائة من الأطراف في فوائد التخفيف المشتركة الناتجة عن إجراءات التكيف وأو خطط التنوع الاقتصادي. في مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة، أبلغ المزيد من الأطراف عن المنافع المشتركة للتخفيف من إجراءات التكيف وخطط التنوع الاقتصادي، بما في ذلك معلومات عن مشاريع وتدابير وأنشطة محددة مع المنافع المشتركة الناتجة، مقارنة بالمعلومات الواردة في مساهماتها المحددة وطنياً السابقة. وبالمثل، قدم المزيد من الأطراف معلومات عن نظريتهم في العواقب الاجتماعية والاقتصادية لتدابير الاستجابة، ولانتقال العادل وأو التنوع الاقتصادي.

35. تشمل إجراءات التكيف وخطط التنوع الاقتصادي ذات المنافع المشتركة للتخفيف أنشطة التشجير وإعادة التشجير، والزراعة الذكية مناخياً، والحد من هدر الغذاء، والزراعة العمودية، وتكييف النظم الإيكولوجية الساحلية، وخطط الحفاظ على المناطق المحمية، والحلول القائمة على الطبيعة، وزيادة حصة استخدام المصادر المتجددة في توليد الطاقة، وتحسين كفاءة الطاقة، واحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، وتبديل الوقود، وإصلاحات أسعار الوقود في قطاع النقل، والانتقال إلى الاقتصاد الدائري لتحسين إدارة النفايات.

36. من بين 106 مساهمات محددة وطنياً للدول الجزرية والساحلية المقدمة في الفترة من 1 يناير 2020 إلى 11 أكتوبر 2022، تضمن 73 في المائة هدفاً أو سياسة أو تدبيراً واحداً على الأقل يهدف إلى اتخاذ إجراءات مناخية قائمة على المحيطات، منها 59 في المائة شمل العمل على المحيطات، وإجراءات التكيف، و84 في المائة من إجراءات التخفيف القائمة على المحيطات، و31 في المائة من الإجراءات المرتبطة بكل من أهداف التخفيف والتكيف.

27

37. تعكس المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة اعترافاً متزايداً بدور المحيطات في تعزيز العمل المناخي. ما مجموعه 10 في المائة من المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة البالغ عددها 148

26

على سبيل المثال، المقرران CMA.3/1 وCMA.4/1

27

خان، م، وإي نورثروب. 2022. تحليل العمل المناخي القائم على المحيطات في المساهمات المحددة وطنياً. ملاحظة تقنية. واشنطن العاصمة: معهد الموارد العالمية. متاح على doi.org/10.46830/writn.22.00063

28 ليسيرف إم، هير د، توماس تي، وآخرون. 2021. النظم البيئية الساحلية والبحرية كحلول قائمة على الطبيعة

تتضمن المقترحات المقدمة في الفترة ما بين 29 مارس/آذار 2019 و1 أكتوبر/تشرين الأول 2023 إشارة إلى تغيرات المحيطات، مثل التحمض وبيضاض المرجان، و/أو التأثيرات الناجمة عن المناخ على المحيطات مثل ارتفاع مستوى سطح البحر. قام ما مجموعه 56 في المائة من الأطراف البالغ عددها 148 طرفاً بدمج الحلول القائمة على الطبيعة الساحلية والبحرية ضمن المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة كجزء من تدابير التخفيف أو التكيف.

38. ومن بين الأطراف الـ 158 التي تتضمن عنصر التكيف في مساهماتها المحددة وطنياً، حدد 30 في المائة النظم الإيكولوجية للمحيطات باعتبارها قطاعاً ذا أولوية للتكيف، ووضع 11 في المائة أهدافاً كمية لكل من مصائد الأسماك والنظم الإيكولوجية للمحيطات.

39. قدم ما مجموعه 95 في المائة من الأطراف معلومات عن بعض أو كل وسائل التنفيذ في مساهماتها المحددة وطنياً، على الرغم من تباين هيكل وعمق تلك المعلومات بشكل كبير. في حين أدرج 61 في المائة قسماً خاصاً بوسائل التنفيذ أو أقساماً منفصلة عن التمويل و/أو التكنولوجيا و/أو بناء القدرات، فقد ذكر 69 في المائة أو أشاروا إلى جوانب وسائل التنفيذ في أقسام أخرى من مساهماتهم المحددة وطنياً.

40. في مساهماتها الجديدة أو المحدثة، قدمت 46 في المائة من الأطراف تقديرات كمية لاحتياجات الدعم المالي لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، وقدم 27 في المائة تقديرات كمية محدثة وقدم 13 في المائة مثل هذه التقديرات لأول مرة.

41- وحدد ما مجموعه 61 في المائة من الأطراف أنواعاً معينة من التكنولوجيا التي يعتزمون استخدامها لتنفيذ إجراءات التكيف والتخفيف، والتي تتعلق في أغلب الأحيان بقطاعات الطاقة والزراعة والمياه والنفايات. وكانت الاحتياجات التكنولوجية التي ذكرتها الأطراف في المقام الأول (41 في المائة) ذات طبيعة شاملة تتناول كلاً من التكيف والتخفيف، تليها تلك التي تركز على التخفيف (33 في المائة) أو التكيف (24 في المائة). منذ الإصدار السابق من هذا التقرير، حصة الأطراف (4 في المائة) التي تشير في مساهماتها المحددة وطنياً إلى التدابير السياسية والتنظيمية لتعزيز التكنولوجيات المنخفضة الكربون والقدرة على التكيف مع تغير المناخ من أجل تنفيذ استراتيجيات صافي الصفر ومسارات إزالة الكربون على المستوى الوطني والقطاعي نمى.

42. وأخيراً، حدد 75 في المائة من الأطراف بناء القدرات كشرط أساسي لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. احتياجات بناء القدرات لصياغة السياسات ودمج التخفيف والإصلاح وتم تحديد التكيف مع عمليات التخطيط القطاعي، والحصول على التمويل وتوفير المعلومات اللازمة لتحقيق الوضوح والشفافية وفهم المساهمات المحددة وطنياً. في المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة، مقارنة بمساهماتها المحددة وطنياً السابقة، أعرب عدد أكبر من الأطراف عن احتياجات بناء القدرات من أجل التكيف.

ثانياً، تفويض

43. وفقاً لاتفاق باريس، يتعين على كل طرف إعداد المساهمات المحددة وطنياً المتعاقبة التي يعتزم تحقيقها والإبلاغ عنها والحفاظ عليها، وستمثل كل مساهمات محددة وطنياً متتالية تقدماً يعكس أعلى طموح ممكن للطرف. علاوة على ذلك، يجوز لأي طرف في أي وقت تعديل مساهماته المحددة وطنياً بهدف تعزيز مستوى الطموح. 03 يجب تسجيل المساهمات المحددة وطنياً المبلغة في سجل المساهمات المحددة وطنياً، الذي تحتفظ به الأمانة.

44. دعا مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين الأطراف إلى تقديم أول مساهماتها المحددة وطنياً في موعد لا يتجاوز الوقت الذي يقدم فيه الطرف صك التصديق أو القبول أو الموافقة على اتفاق باريس أو الانضمام إليه. ويعتبر الطرف أيضاً مستوفياً لهذا الشرط، ما لم يقرر الطرف خلاف ذلك، إذا كان قد أرسل مساهمته المحددة على المستوى الوطني قبل أن يصبح طرفاً في اتفاق باريس. 13

45. طلب مؤتمر الأطراف في دورته الحادية والعشرين إلى الأطراف التي تتضمن مساهماتها المحددة على المستوى الوطني بموجب المقرر 1/م أ-02 إظهاراً زمنياً:

في المساهمات الجديدة أو المحدثة المحددة وطنياً، منصة المحيط والمناخ، منظمة، International, IUCN, GIZ, Rare, The Nature Conservancy, Conservation والصندوق العالمي للطبيعة.

29 من بين 148 طرفاً، قدمت ستة دول يُشار إليها باسم "الجديدة" (أي بروناي دار السلام والإكوادور والكرسي الرسولي والفلبين والسنغال وجنوب السودان) أول مساهماتها المحددة وطنياً خلال هذه الفترة. 30 المادة، الفقرات، المواد 2 و3 و11 من اتفاق باريس. 31 القرار 1/م أ-12، الفقرة، 22.

(أ) حتى عام 2025: الإبلاغ بحلول عام 2020 عن المساهمات المحددة وطنياً الجديدة والقيام بذلك كل خمس سنوات وبعد ذلك عملاً بالفقرة 9 من المادة 4 من اتفاق باريس؛

(ب) حتى عام 2030: الإبلاغ عن مساهماتهم المحددة وطنياً أو تحديثها بحلول عام 2020 والقيام بذلك كل بعد خمس سنوات عملاً بالفقرة 9 من المادة 4 من اتفاق باريس

46. طلبت الدورة الثالثة لمؤتمر / اجتماع أطراف اتفاق باريس من الأمانة تحديث التقرير التجميعي للمساهمات المحددة وطنياً سنوياً وإتاحته لمؤتمر / اجتماع أطراف اتفاق باريس في كل دورة من دوراته.

47. طلب مؤتمر / اجتماع أطراف اتفاق باريس إلى الأطراف إعادة النظر في أهداف عام 2030 وتعزيزها في مساهماتها المحددة وطنياً حسب الضرورة للتوافق مع هدف درجة الحرارة المنصوص عليه في اتفاق باريس بحلول نهاية عام 2023 وحث الأطراف التي لم تبلغ بعد عن مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة على القيام بذلك في أقرب وقت ممكن. قبل قرار هيئة أسواق المال 34. 5

ثالثاً. مقدمة

أ. الخلفية والنطاق

48. أخطرت الأمانة الأطراف في 18 أبريل/نيسان 2023 بخخطتها الرامية إلى وضع نسخة 2023 من التقرير التجميعي للمساهمات المحددة وطنياً على أساس المساهمات المحددة وطنياً المسجلة في السجل حتى 25 سبتمبر/أيلول 2023.

49. يجمع هذا التقرير معلومات من أحدث 168 مساهماً متاحاً على المستوى الوطني، تمثل 195 طرفاً في اتفاق باريس، 53 المسجلة في سجل المساهمات المحددة وطنياً حتى 25 سبتمبر 2023. وقد أبلغ ما مجموعه 20 طرفاً عن مساهماته الجديدة أو المحدثة منذ 23 سبتمبر 2022 (الموعد النهائي لتقديم الطلبات المشمولة في الإصدار السابق من هذا التقرير) 63.

50. تشمل المساهمات المحددة وطنياً البالغ عددها 168 على 153 مساهماً جديداً أو محدثاً من 180 طرفاً [73] و 51 مساهماً محدثاً وطنياً من الأطراف التي لم تقم بإرسال مساهمات محددة وطنياً جديدة أو محدثة استجابةً للقرارات 23-24 من المقرر 1م أ-12.

32 القرار 1م أ-12، الفقرات 23-24.

33 القرار 3/CMA.1/الفقرة 30.

34 القرار 4/CMA.1/الفقرات 22-23.

35 أرسل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء البالغ عددها 27 مساهماً واحداً مشتركاً وفقاً لـ

المادة 4، الفقرات 18-16 من اتفاق باريس، والتي تم اعتبارها في هذا التقرير بمثابة مساهمات محددة وطنياً تمثل 28 طرفاً وتعكس إدراج معلومات معينة من قبلهم جميعاً.

36 أندورا، جزر البهاما، مصر، غينيا الاستوائية، إريتريا، الكرسي الرسولي، كازاخستان، كيريباتي، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات -المتحدة)، النرويج، سنغافورة، تايلند، تيمور -ليشتي، تركيا، تركمانستان، توفالو، الإمارات العربية المتحدة، أوروغواي وفيتت، نام.

37 ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلير، بنن، بوتان، بوليفيا (دولة -المتعددة القوميات)، البوسنة والهرسك، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاسو، بوروندي، كابو فيردي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، جمهورية أفريقيا الوسطى، تشاد، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، السلفادور، غينيا الاستوائية، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، الاتحاد الأوروبي (ودوله الأعضاء الـ (27) فيجي، غابون، غامبيا، جورجيا، غانا، غرينادا، غواتيمالا، غينيا، غينيا بيساو، هايتي، الكرسي الرسولي، هندوراس، أيسلندا، الهند، إندونيسيا، العراق، إسرائيل، جامايكا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، الكويت، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، لبنان، ليسوتو، ليبيريا، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف، مالي، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات -المتحدة)، موناكو، منغوليا، الجبل الأسود، المغرب، موزمبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، الاتحاد الروسي، رواندا، سانت كيتس ونيفيس، سانت لوسيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سريلانكا، دولة فلسطين، السودان، سورينام، سويسرا، طاجيكستان، تايلاند، تيمور الشرقية، توغو، تونغا، تونس، تركيا وتركمانيستان، توفالو، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تانزانيا المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، أوزبكستان، فانواتو، فنزويلا (جمهورية -البوليفارية)، فييت نام، زامبيا، زيمبابوي.

51. وبموجب اتفاق باريس، يتعين على الأطراف، عند تقديم مساهماتها المحددة وطنيًا، تقديم المعلومات اللازمة لتحقيق الوضوح والشفافية والفهم وفقًا للمقرر 12-أ وأي قرارات ذات صلة صادرة عن مؤتمر / اجتماع أطراف اتفاق باريس.

52. بالنسبة للمساهمات الأولى المحددة على المستوى الوطني، بما في ذلك تلك التي تم الإبلاغ عنها أو تحديثها بحلول عام 2020، قد تغطي هذه المعلومات، حسب الاقتضاء، معلومات قابلة للقياس الكمي حول النقطة المرجعية (بما في ذلك، حسب الاقتضاء، سنة الأساس)؛ الأطر الزمنية و/أو فترات التنفيذ؛ نطاق وتغطية؛ عمليات التخطيط؛ الافتراضات والنهج المنهجية، بما في ذلك تقدير وحساب انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ، وعمليات الإزالة، حسب الاقتضاء؛ وكيف يعتبر الطرف أن مساهمته المحددة وطنيًا عادلة وطموحة في ضوء ظروفه الوطنية، وكيف تساهم في تحقيق هدف الاتفاقية على النحو المنصوص عليه في المادة 2.39.

53. اعتمد مؤتمر / اجتماع أطراف اتفاق باريس في دورته الأولى المزيد من الإرشادات بشأن المعلومات اللازمة لتحقيق الوضوح والشفافية وفهم المساهمات المحددة وطنيًا. عند تقديم مساهماتها الثانية واللاحقة، يجب على الأطراف تقديم المعلومات اللازمة لتحقيق الوضوح والشفافية والفهم الواردة في المرفق الأول للمقرر 4-أ1 حسب ما ينطبق على مساهماتها المحددة وطنيًا. بالإضافة إلى ذلك، شجع مؤتمر الأطراف العامل المعني باتفاق الأطراف في دورته الأولى بقوة الأطراف على تقديم هذه المعلومات فيما يتعلق بمساهماتها الأولى المحددة وطنيًا، بما في ذلك عند الإبلاغ عنها أو تحديثها بحلول عام 2020.40.

54. لا تخل الإرشادات المتعلقة بالمعلومات اللازمة للوضوح والشفافية والفهم بإدراج مكونات أخرى غير المعلومات المتعلقة بالتخفيف في المساهمات المحددة وطنيًا. 14.

ب. النهج

55. تم استخدام الإرشادات المتعلقة بالمعلومات اللازمة للوضوح والشفافية وفهم المساهمات المحددة وطنيًا كإطار لتجميع المعلومات ذات الصلة الواردة في المساهمات المحددة وطنيًا، والتي تم استكمالها بتجميع المعلومات الأخرى المدرجة في المساهمات المحددة وطنيًا ولكن لم يتم تغطيتها التوجيهات، مثل تلك المتعلقة بالتكيف، ووسائل التنفيذ اللازمة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا، وتدابير التخفيف المحلية، وخطط التنوع الاقتصادي وتدابير الاستجابة.

56. يغطي التوليف فقط المعلومات التي أرسلتها الأطراف في مساهماتها المحددة وطنيًا، ويتم عرض المعلومات التوليفية لجميع تلك الأطراف مجتمعة.

57. تتوافق منهج وطرق تقدير مستويات الانبعاثات المتوقعة الناتجة عن تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا مع تلك المنصوص عليها في الوثيقة FCCC/PA/CMA/2021/8/Add.3.

58. بالنسبة لهذا التقرير، تمت مقارنة مستويات الانبعاثات المتوقعة الناتجة عن تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا مع سيناريوهات الانبعاثات التي تم تقييمها من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتحديدًا فئات السيناريوهات من مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس (الجدول م ق س، 2) تغطي الفئات المختلفة سيناريوهات الحد من الاحترار إلى مستويات مختلفة. على سبيل المثال، هناك 204 سيناريوهات تم تقييمها من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ للحد من الاحترار المحتمل أقل من درجتين مئويتين (مع فرصة تزيد عن 67 في المائة) مع بدء إجراءات التخفيف المنسقة بحلول عام 2020 (الفئة "C3a") وهناك 50 سيناريو تم تقييمها من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لإبقاء الاحترار عند حوالي 1.5 درجة مئوية مع عدم تجاوز أو تجاوز محدود وتحقيق صافي انبعاثات صفيرية في النصف الأخير من هذا القرن بما يتماشى مع الفقرة 1 من المادة 4 من اتفاق باريس (الفئة "C1a")

38 المادة، 4، الفقرة، 8، من اتفاق باريس.

39 القرار / 12-أ، الفقرة، 27؛ و4، CMA.1، الفقرة، 9.

40 القرار، CMA.1، الفقرات 4/10 والمرفق الأول.

41 القرار، CMA.1، الفقرة، 8.

42 وفقًا للمقرر 12-أ، الفقرة، 25.

رابعاً. تجميع للمعلومات الواردة في المساهمات المحددة وطنياً

أ. نظرة عامة

59. يتناول هذا التقرير أحدث المساهمات المحددة وطنياً المتاحة وعددها 168، والتي تمثل 195 طرفاً في اتفاق باريس، والتي تغطي 94.9 في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية في عام 2019، والتي تقدر بنحو 52.6 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بدون استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة (وحوالي 56.3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون مع استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة).

60. قدم ما مجموعه 95 في المائة من الأطراف المعلومات اللازمة لتحقيق الوضوح والشفافية وفهم مساهماتها المحددة وطنياً وفقاً للفقرة 8 من المادة 4 من اتفاق باريس والفقرة 27 من المقرر 1م/أ-12. ومن بين الأطراف التي قدمت مساهمات جديدة أو محدثة على المستوى الوطني، قدم 94 في المائة منها هذه العناصر من المعلومات، مع تطبيق بالفعل توجيهات مؤتمر / اجتماع أطراف اتفاق باريس المشار إليها في الفقرة 53 أعلاه.

61- وبالإضافة إلى ذلك، قدم 81 في المائة من الأطراف معلومات عن التكيف، حيث حددت 13 في المائة من الأطراف عنصر التكيف في مساهماتها المحددة وطنياً باعتباره بلاغات التكيف الخاصة بها، و قدمت 2 في المائة معلومات منظمة حول العناصر.

المحددة في مرفق المقرر 9/م أ-1.

62. علاوة على ذلك، قدمت جميع الأطراف تقريباً معلومات أخرى، مثل وسائل التنفيذ اللازمة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛ تدابير التخفيف المحلية؛ وأو خطط التنوع الاقتصادي وتدابير الاستجابة.

ب. النطاق والتغطية

63. قدمت جميع الأطراف معلومات عن أهداف التخفيف أو فوائد التخفيف المشتركة الناتجة عن إجراءات التكيف و/أو خطط التنوع الاقتصادي في مساهماتها المحددة وطنياً (انظر الشكل 1)، والتي تتراوح بين أهداف الخفض المطلق للانبعاثات على مستوى الاقتصاد إلى الاستراتيجيات والسياسات والخطط والسياسات. إجراءات التنمية منخفضة الانبعاثات، التي سيتم تنفيذها خلال إطار زمني محدد أو فترة التنفيذ:

أدرجت 37 في المائة أهدافاً مطلقة لخفض الانبعاثات معبراً عنها كتحفيض للانبعاثات من المستوى في سنة أساس (أ) محددة، تتراوح بين 7.2 إلى 88.0 في المائة، في حين حددت 4 في المائة سنة أو إطاراً زمنياً يُتوقع أن تصل فيه انبعاثاتها إلى ذروتها أو تصل إليها الحد الأقصى لمستوى الانبعاثات المطلقة (على سبيل المثال بحلول عام 2030) وبالإضافة إلى ذلك، أعرب 2 في المائة من الأطراف عن هدفهم كميانية للكربون بالإضافة إلى الهدف المطلق، مما يضع حداً عاماً لانبعاثات غازات الدفيئة خلال فترة زمنية محددة (على سبيل المثال، بين عامي 2021 و2030)؛

(ب) أدرج 46 في المائة منها أهدافاً نسبية لخفض الانبعاثات إلى ما دون مستوى "العمل كالمعتاد" بحلول سنة مستهدفة محددة، إما للاقتصاد بأكمله أو لقطاعات محددة، تتراوح بين 5 إلى 100 في المائة، وبالتالي تحقيق الحياد الكربوني؛ أو كثافة الانبعاثات

43 بما في ذلك الانبعاثات من البلدان غير الأطراف في اتفاق باريس، وعامل تنسيق لضمان المقارنة مع سيناريوهات SSP التي قيمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والانبعاثات الناجمة عن الطيران الدولي والنقل البحري، والتي تمثل حوالي 1.2 و 5.1 في المائة، على التوالي، من المجموع الانبعاثات العالمية في عام 2019

44 تمشيا مع انبعاثات استخدام الأراضي البشرية المنشأ وعمليات الإزالة في السيناريوهات التي تم تقييمها من قبل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، على الرغم من أن صافي الانبعاثات العالمية الإجمالية المقدر على أساس قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة ستكون أقل. ويعكس الفرق بشكل رئيسي ما إذا كانت أحواض الغابات في مناطق الأراضي المدارة تعتبر من صنع الإنسان. جزء كبير من هذه الأحواض الحرجية هو جزء من استجابة دورة الكربون الطبيعية لتراكيز ثاني أكسيد الكربون المرتفعة، وبالتالي يمكن اعتبارها أحواضاً غير مباشرة (ولكن ليست مباشرة) ناتجة عن النشاط البشري (يشار إليها أيضاً باسم تأثير تخصيب ثاني أكسيد الكربون). لاحظ أن انبعاثات استخدام الأراضي تخضع عمومًا لشكوك كبيرة نسبيًا. يسهل مستوى الانبعاثات المنسق المختار المقارنة بين إجمالي الانبعاثات وفقاً للمساهمات المحددة وطنياً، والانبعاثات في السيناريوهات التي قيمتها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ومعالم الانبعاثات التي أبلغت عنها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (انظر الجدول ملخص لصانعي السياسات 2 في مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس) أو توقيت تحقيق صافي الصفر الانبعاثات.

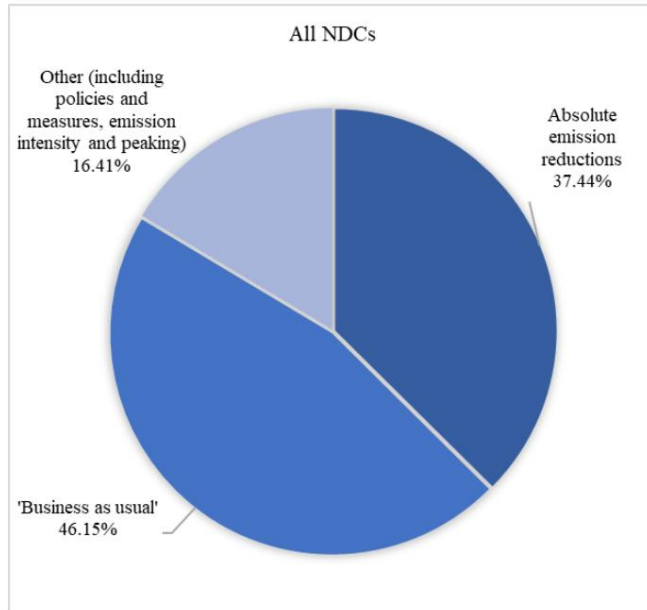
أهداف الحد من انبعاثات غازات الدفيئة المحددة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بمستوى سنة الأساس (مثل 1990)؛

وتضمنت 51 في المائة استراتيجيات وخطط وإجراءات للتنمية المنخفضة الانبعاثات تعكس ظروفها الوطنية الخاصة؛ (ج)

(د) قدم 46 في المائة معلومات عن فوائد التخفيف المشتركة الناتجة عن إجراءات التكيف و/أو خطط التنوع الاقتصادي، والتي يتم معظمها بالاقتران مع أهداف أخرى.

شكل 1

أنواع أهداف التخفيف وحصص الأطراف التي أبلغتها في المساهمات المحددة وطنياً



وتقدر إجمالي الانبعاثات العالمية لغازات الدفيئة (بدون استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة) مع مراعاة تنفيذ أحدث المساهمات المحددة وطنياً بحوالي (51.6-54.8) 53.2 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025 و(48.3-54.8) 6.15 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 (انظر الشكل 2).

65. وبالمقارنة، تُقدّر إجمالي مستويات انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً الواردة في الإصدار السابق من هذا التقرير بحوالي (51.8-53.4) 53.4

(55.0) 55.0 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025 و(49.1-55.7) 4.25 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030. وبالتالي فإن المستويات المعروضة في هذا التقرير، والتي تعكس زيادة طفيفة في إجمالي مستوى طموح المساهمات المحددة وطنياً وبيانات الانبعاثات المحدثة، هي 0.2 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (أو 0.4 في المائة) أقل لعام 2025 و8.0 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (أو 1.6 في المائة) أقل لعام 2030 من مستويات الانبعاثات المقدرتها المشار إليها سابقاً.

66. إن المساهمات المحددة وطنياً التي قدمها 82 في المائة من الأطراف غير مشروطة، على الأقل جزئياً، حيث يتضمن الكثير منها عناصر مشروطة أكثر طموحاً. ويعتمد تنفيذ معظم العناصر المشروطة على الوصول إلى الموارد المالية المعززة، ونقل التكنولوجيا والتعاون التقني، ودعم بناء القدرات؛ توافر الآليات القائمة على السوق؛ والقدرة الاستيعابية للغابات والنظم الإيكولوجية الأخرى. يُقدر إجمالي مستويات انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تنفيذ العناصر غير المشروطة للمساهمات المحددة وطنياً بنحو (53.3-54.8) 54.0 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025 و(51.9-54.8) 4.35 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 (انظر الشكل 2). من ناحية أخرى، بافتراض التنفيذ الكامل لجميع المساهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك العناصر المشروطة بشكل صريح، من المتوقع أن تكون مستويات الانبعاثات أقل في عام 2025، عند (51.6-53.4) 52.5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، وفي عام 2030، عند (48.3-51.4) 49.9 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون

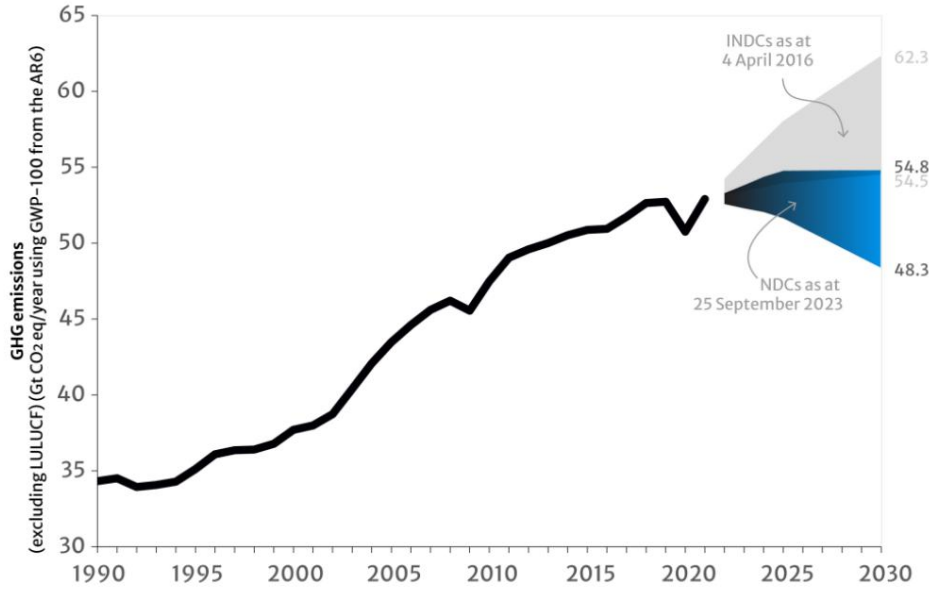
67. عند النظر فقط في المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة، يقدر إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة للأطراف المعنية بحوالي (46.5-49.5) 48.0 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025 و(43.9-49.9) 43.9 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030.

68. من بين الأطراف التي قدمت مساهمات محددة وطنياً جديدة أو محدثة، أدرج 82 في المائة منها مكونات غير مشروطة، وتضمن العديد منها عناصر مشروطة إضافية، بشكل رئيسي

مشروطة بالتمويل. ومقارنة بمساهماتها المحددة وطنياً السابقة، قام عدد أكبر من الأطراف بنسبة 15 في المائة بإدراج عناصر غير مشروطة في مساهماتها الجديدة أو المحدثة.

الشكل 2

النطاق المتوقع لمستويات الانبعاثات وتطورها وفقاً للمساهمات المحددة وطنياً



ملاحظة: تغطي النطاقات المتوقعة نهاية الانبعاثات الأعلى للعناصر غير المشروطة للمساهمات المحددة وطنياً إلى نهاية الانبعاثات المنخفضة عند أخذ العناصر المشروطة للمساهمات المحددة وطنياً في الاعتبار أيضاً. يُفترض أن تكون الانبعاثات الناجمة عن الطيران الدولي ثابتة بحلول عام 2030 عند مستوى عام 2019 (حوالي 619 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون)؛ من المفترض أن تكون الانبعاثات الناجمة عن النقل البحري الدولي البالغة 755 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2018 أقل بنسبة 20-30 في المائة عن مستوى عام 2008 بحلول عام 2030 وتصل إلى الصفر الصافي بحلول عام 2050 أو حوالي ذلك (يتم تنفيذه كنسبة 90-).

تخفيض بنسبة 100 في المائة عن مستوى عام 2008 بحلول عام (2050) بما يتماشى مع استراتيجية الحد من غازات الدفيئة المنقحة لعام 2023 للقطاع البحري الدولي للشحن العالمي (انظر <https://www.imo.org/en/OURWork/Environment/Pages/IMO-Strategy-> بشأن خفض انبعاثات غازات الدفيئة من السفن). تتضمن المقارنة بين إجمالي الانبعاثات الناتجة عن تنفيذ المساهمات المحددة على المستوى الوطني وأحدث المساهمات المحددة على المستوى الوطني الفرق في الانبعاثات المفترضة للوقود (حوالي 423).

(349-497) و(462-704) طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون أقل في عامي 2025 و2030 على التوالي).

69. قدمت جميع الأطراف معلومات عن نطاق وتغطية مساهماتها المحددة وطنياً، بما في ذلك القطاعات والغازات المشمولة. زادت تغطية القطاعات والغازات بشكل طفيف في المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة مقارنة بالمساهمات المحددة وطنياً السابقة للأطراف (انظر الشكل 3).

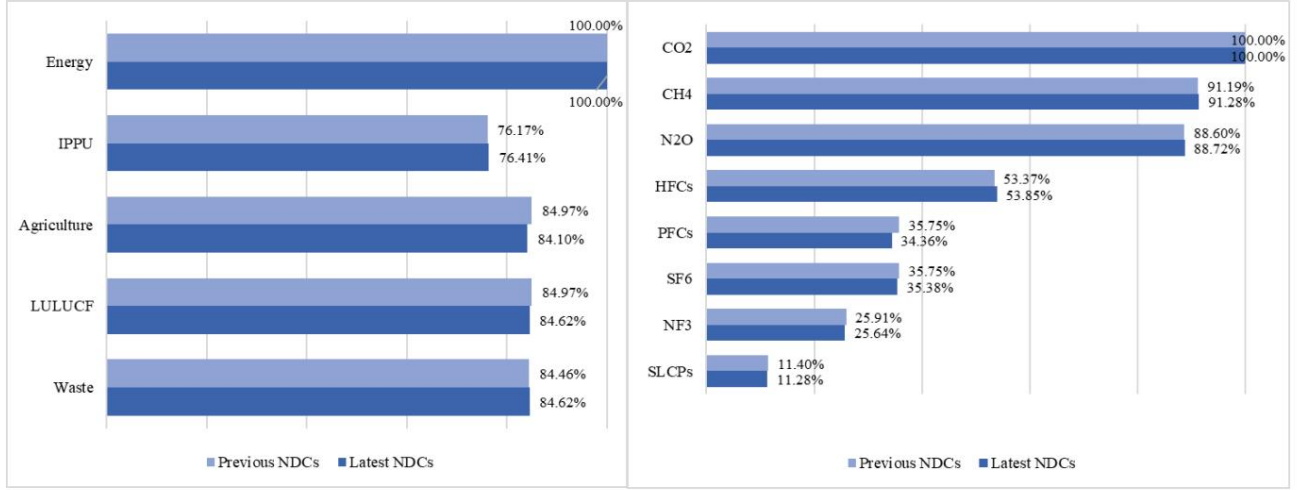
70. لدى ما مجموعه 81 في المائة من الأطراف مساهمات محددة وطنياً على مستوى الاقتصاد، ويغطي 66 في المائة منها جميع القطاعات المحددة في المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2006 وتغطي جميع المساهمات المحددة وطنياً قطاع الطاقة، وأكثر من 80 في المائة منها تغطي الزراعة، واستخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة والنفايات، و67 في المائة الاتحاد البرلماني الدولي.

71- ومن بين الأطراف، قدم 21 في المائة معلومات عن تغطية قطاعات محددة ذات أهمية وطنية، والتي غالباً ما تكون مجموعة فرعية من واحد أو أكثر من قطاعات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، مثل الشحن والطيران، والتبريد، وإنتاج الأغذية، والنقل، والتعدين أو المباني، في حين أن وذكر آخرون مجمعات محددة من الكربون أو المحيطات أو الكربون الأزرق.

72- وتغطي جميع المساهمات المحددة وطنياً انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، في حين يغطي 91 في المائة منها الميثان، و89 في المائة من أكسيد النيتروز، و45 في المائة من مركبات الكربون الهيدروفلورية، و43 في المائة من مركبات الكربون البيروفلورية، و53 في المائة من سداس فلوريد الكبريت، و62 في المائة من ثالث أكسيد النيتروجين. أحد عشر في المائة من الأطراف وشملت غازات أو انبعاثات إضافية، بما في ذلك ملوثات المناخ قصيرة العمر، مثل الكربون الأسود وثاني أكسيد الكبريت والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثان.

الشكل 3

القطاعات وغازات الدفيئة التي تغطيها الأطراف التي أبلغت عنها في مساهمات محددة وطنيا



73. قدم ما مجموعه 81 في المائة من الأطراف معلومات عن كيفية سعيهم جاهدين لإدراج جميع فئات الانبعاثات البشرية المنشأ وعمليات إزالتها في مساهماتهم المحددة وطنياً بمرور الوقت، بالإضافة إلى تفسيرات لاستبعاد أي فئات: ذكر 44 في المائة أنهم قاموا بالفعل بذلك لديها مساهمات محددة وطنياً على مستوى الاقتصاد بما في ذلك جميع القطاعات وغازات الدفيئة، في حين أوضح 43 في المائة سبب استبعاد قطاعات و/أو غازات معينة، مثل كون الفئات غير مهمة أو غير مهمة، أو عدم توفر البيانات أو عدم دقتها، أو الافتقار إلى القدرات التقنية.

74- بالإضافة إلى تقديم معلومات عن أهداف أو خطط التخفيف على المدى القريب إلى المتوسط، قدم 48 في المائة من الأطراف معلومات عن رؤى أو استراتيجيات أو أهداف التخفيف طويلة الأجل حتى عام 2050 وما بعده والتي إما تمت صياغتها بالفعل أو يجري إعدادها. قيد الإعداد في LT-LEDS.45

ج. الأطر الزمنية و/أو فترات التنفيذ

75. أبلغت جميع الأطراف في مساهماتها المحددة وطنياً عن الإطار الزمني و/أو فترة التنفيذ، والتي تشير إلى وقت في المستقبل سيتم فيه تحقيق الهدف أو خلاله.

76 - أبلغ ما مجموعه 93 في المائة من الأطراف عن إطار زمني و/أو فترة تنفيذ حتى عام 2030، في حين حددت 7 في المائة من الأطراف فترات حتى عام 2025 أو 2035 أو 2040 أو 2050، وعلاوة على ذلك، أشار 54 في المائة من الأطراف إلى 1 يناير 2021 موعداً لبدء تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً؛ وبدأ 30 في المائة منهم في تنفيذ مساهماتهم المحددة وطنياً في عام 2020 أو قبله؛ وذكر 5 في المائة بدء التنفيذ في عام 2022.

77- أبلغت جميع الأطراف عن سنة مستهدفة، معبرة عن هدف لسنة واحدة، أو هدف متعدد السنوات (أي لفترة سنوات متتالية) أو سنوات مستهدفة متعددة (أي عدة سنوات مستهدفة غير متتالية) اعتماداً على الهدف. من بين الأطراف، أبلغ 86 في المائة عن هدف لسنة واحدة لعام 2030 وأشار 6 في المائة إلى هدف لسنة واحدة لعام 2025 أو 2035 أو 2040، في حين أبلغ 8 في المائة عن سنوات مستهدفة متعددة، بما في ذلك عندما تكون السنوات المستهدفة مرتبطة بالتنفيذ لمختلف السياسات والتدابير. وأشارت أطراف أخرى (10 في المائة) إلى أن لديها هدفاً متعدد السنوات لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً.

45 وحتى 25 سبتمبر/أيلول 2023، تم إرسال LT-LEDS 68 تمثل 75 طرفاً، منها 68 طرفاً أبلغت مساهمات محددة وطنياً جديدة أو محدثة. بالإضافة إلى ذلك، أبلغ 19 طرفاً عن رؤى أو استراتيجيات أو أهداف تخفيف طويلة المدى في مساهماتهم المحددة وطنياً. للحصول على قائمة بمصاييح LT-LED التي تم توصلها، راجع <https://unfccc.int/process/the-paris-agreement/long-term-strategies> للمزيد من التفاصيل حول LT-LEDS. راجع الوثيقة FCCC/PA/CMA/2023/10.

دال - معلومات قابلة للقياس عن النقطة المرجعية (بما في ذلك، حسب الاقتضاء، سنة الأساس)

78- في حين أن 94 في المائة من الأطراف قدمت أهدافاً كمية للتخفيف، معبراً عنها بأهداف رقمية واضحة، فإن 6 في المائة منها أدرجت استراتيجيات وسياسات وخطط وإجراءات على النحو المشار إليه في الفقرة 6 من المادة 4 من اتفاق باريس أو سياسات وتدابير من أجلها ولا توجد معلومات قابلة للقياس كمكونات لمساهماتها المحددة وطنياً (انظر الفقرة 63 أعلاه).

79 - وبالإضافة إلى ذلك، قدم 91 في المائة من الأطراف معلومات عن السنة المرجعية، أو سنة الأساس، أو الفترة المرجعية أو أي نقطة بداية أخرى لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الهدف، حيث اختار 23 في المائة عام 1990 واختار 62 في المائة سنة بين عامي 2000 و2020. 75 في المائة من الأطراف التي قدمت معلومات عن نقطة البداية لقياس التقدم، تقوم بقياس تحقيق أهدافها مقابل مستوى سنة الأساس؛ واختار 18 في المائة قياس التقدم من حيث الانحراف عن المستوى في السنة المستهدفة، مع اختيار معظمهم لعام 2030 وقدم 7 في المائة فترة مرجعية.

80. علاوة على ذلك، قدمت 94 في المائة من الأطراف معلومات عن المؤشر المرجعي المستخدم للتعبير عن هدفها: 74 في المائة اختارت الانبعاثات المطلقة لغازات الدفيئة كمؤشر مرجعي، و31 في المائة مستوى انبعاثات غازات الدفيئة "العمل كالمعتاد"، و5 في المائة انبعاثات غازات الدفيئة الميزانية أو كثافة الانبعاثات لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي أو مستويات "العمل كالمعتاد" القطاعية.

وقدم نحو 72 في المائة من الأطراف قيمة كمية لمؤشرها المرجعي إما لسنة الأساس أو السنة المستهدفة أو كليهما، حسب الاقتضاء.

81- من بين الأطراف التي قدمت مساهمات جديدة أو محدثة على المستوى الوطني، قام 84 في المائة بتحديث الأساس لتحديد أهدافها، بما في ذلك النقاط المرجعية وسيناريوهات "العمل كالمعتاد". ورغم أن هذه التحديثات تؤدي إلى مساهمات محددة وطنياً ذات جودة أعلى، فإنها تؤدي بالنسبة لبعض الأطراف إلى تغييرات كبيرة في مستويات الانبعاثات المقدرة لعامي 2025 و0302، لأسباب أخرى غير التغييرات في المستويات المستهدفة.

82- قدمت معظم الأطراف التي أدرجت الاستراتيجيات والخطط والإجراءات على النحو المشار إليه في الفقرة 6 من المادة 4 من اتفاق باريس معلومات أخرى للتوضيح، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمستويات المتوقعة لخفض الانبعاثات أو منعها، وزيادة الغطاء الحرجي، والحد من إزالة الغابات، والطاقة. أهداف الكفاءة أو حصة الطاقة المتجددة أو أهداف السياسات الأخرى غير المتعلقة بغازات الدفيئة.

83- وقدم ما مجموعه 84 في المائة من الأطراف معلومات عن مصادر بيانات الانبعاثات المستخدمة في تحديد النقطة المرجعية، بما في ذلك تقارير الجرد الوطنية، وتقارير فترة السنتين، وتقارير التحديث لفترة السنتين و/أو البلاغات الوطنية. وكانت مصادر المعلومات الأخرى التي تم تحديدها هي الوثائق والإحصاءات الوطنية، مثل تقارير الأنشطة القطاعية؛ خطط و/أو استراتيجيات التنمية الوطنية؛ خطط التنمية المستدامة؛ توقعات التنمية الاقتصادية؛ الخطط الوطنية لتغير المناخ؛ الخطط الرئيسية للطاقة؛ الإحصاءات الوطنية حول الاقتصاد والطاقة و/أو التجارة؛ استراتيجيات إدارة النفايات؛ خطط الموارد الوطنية؛ وخزائن طريق الطاقة؛ تقارير الغابات الوطنية؛ والتنبؤات الاجتماعية والاقتصادية.

84- وبالإضافة إلى ذلك، قدم 74 في المائة من الأطراف معلومات عن الأسباب التي قد تدفعها إلى تحديث قيم مؤشرات المرجعية، مثل حدوث تغييرات كبيرة في ظروف مالية واقتصادية وتكنولوجية و/أو سياسية محددة، أو آثار الكوارث الطبيعية الشديدة أو الكوارث الطبيعية. الآثار الاقتصادية للوباء؛ حجم الوصول إلى الدعم ووسائل التنفيذ الأخرى، والتحسينات أو التعديلات المتوقعة على بيانات الأنشطة، أو المتغيرات أو المنهجيات المستخدمة في تقدير الانبعاثات الوطنية، أو خطوط الأساس أو التوقعات؛ أو لتعكس الوضع الفعلي خلال فترة التنفيذ.

هاء - الافتراضات والنهج المنهجية، بما في ذلك تقدير وحساب انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ وعمليات إزالتها، حسب الاقتضاء

1. منهجيات ومقاييس الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ

85- ومن بين 82 في المائة من الأطراف التي قدمت معلومات عن منهجيات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ التي تستخدمها لتقدير الانبعاثات وعمليات الإزالة، أشار 71 في المائة منها إلى المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لعام 2006 وأشار 7 في المائة إلى المبادئ التوجيهية المنقحة للهيئة الحكومية الدولية لعام 1996 للأغراض الوطنية.

مخزونات غازات الدفيئة، في حين ذكر 4 في المائة أنهم استخدموا مجموعتي المبادئ التوجيهية لتغطية مختلف القطاعات.

86- ومن بين 65 في المائة من الأطراف التي قدمت معلومات عن المقاييس التي استخدمتها لتقدير الانبعاثات وعمليات الإزالة، استخدمت جميعها قيم القدرة على إحداث الاحترار العالمي على مدى أفق زمني مدته 100 عام، مع استخدام 47 في المائة منها هذه القيم من تقرير التقييم الخامس، و62 في المائة في المائة منها. في المائة من AR4 و52 في المائة من AR2. واستخدمت أطراف أخرى قيم القدرة على إحداث الاحترار العالمي فضلاً عن القيم المحتملة لدرجة الحرارة العالمية الواردة في تقرير التقييم الخامس لتقدير أهداف التخفيف الخاصة بها.

87- من بين 84 في المائة من الأطراف التي قدمت معلومات عن الافتراضات والنهج المنهجية التي سيتم استخدامها لحساب انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ وعمليات الإزالة، حسب الاقتضاء، بما يتوافق مع مساهماتها المحددة وطنياً، أشار 87 في المائة منها إلى المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ لعام 2006، في حين أشارت 10 في المائة منها إلى المبادئ التوجيهية للفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ لعام 2006 وأشار في المائة إلى المبادئ التوجيهية المنقحة التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ في عام 1996 بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة. وأشار حوالي 25 في المائة من الأطراف أيضاً إلى تنقيح عام 2019 للمبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ لعام 2006 بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة، وإرشادات الممارسات الجيدة التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ وإدارة عدم اليقين في قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة و/أو إرشادات الممارسات الجيدة التي وضعها الفريق الحكومي الدولي بشأن استخدام الأراضي واستخدام الأراضي. التغيير والغابات.

88- وبالإضافة إلى ذلك، أشار 15 في المائة من الأطراف إلى الأساليب والإجراءات الموحدة الواردة في الأساليب التكميلية المنقحة وإرشادات الممارسات الجيدة لعام 2013 الناشئة عن بروتوكول كيوتو وملحق عام 2013 للمبادئ التوجيهية التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ لعام 2006 بشأن قوائم الجرد الوطنية لغازات الدفيئة: الأراضي الرطبة.

2. الافتراضات والمقاربات المنهجية

89- وأعرب ما مجموعه 46 في المائة من الأطراف عن أهداف التخفيف باعتبارها انحرافاً عن مستوى "العمل كالمعتاد"، وقدم 86 في المائة من تلك الأطراف خطوط أساس كمية وسيناريوهات تخفيف مثل خطوط الأساس والتوقعات المستندة إلى البيانات والاتجاهات التاريخية في مجال تغير المناخ. الانبعاثات والمعايير الاقتصادية. وأشار معظم تلك الأطراف إلى البارامترات والمتغيرات الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي والسكان ونموهما، وتحليل التكاليف والفوائد. وقدمت معايير خاصة بقطاعات محددة، تغطي استهلاك الطاقة، والطلب على الطاقة وإنتاجها، وقدرة شبكة الكهرباء، وحرق الوقود الأحفوري، والتنبؤات الديموغرافية والهجرة، ومعدل التحضر، والتغيرات في شبكات النقل وأعداد المركبات، ومعدل النمو القطاعي، ومعدل نمو الغابات، واتجاهات الثروة الحيوانية، نصيب الفرد من توليد النفايات، وإحصاءات الطاقة والنفايات لكل سائح.

90- وعلاوة على ذلك، قدم 7 في المائة من الأطراف معلومات إضافية عن النهج الأخرى المستخدمة لتقدير الانبعاثات الخاصة بقطاع أو نشاط محدد أو خطوط الأساس، بما في ذلك استخدام مصادر البيانات الإقليمية لتقليص حجم البيانات أو توليد البيانات على المستوى الوطني، وأدوات أو نهج الحساب تقدير ملوثات المناخ قصيرة العمر أو الانبعاثات الأولية. وفي الوقت نفسه، ذكر 28 في المائة من الأطراف استخدام أدوات نموذج محددة لتقدير انبعاثاتها أو خطوط الأساس، مثل النظام النموذجي المتكامل لتخصيص الأسواق وتدفق الطاقة إلى المستوى الأمثل، ونموذج تكلفة مكافحة غازات الدفيئة، ونموذج الاقتصاد الأخضر، ومنصة تحليل الانبعاثات المنخفضة، أداة سيناريو الانبعاثات+PROSPECTS وأداة موازنة الكربون السابقة.

91- من بين الأطراف التي قدمت مساهمات جديدة أو محدثة على المستوى الوطني، قدم 83 في المائة معلومات أكثر تفصيلاً من السابق حول الافتراضات والنهج المنهجية والإجراءات المستخدمة لتطوير خطوط الأساس أو سيناريوهات التخفيف.

3. استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والغابات

92- وفي حين أوضح 50 في المائة من الأطراف الكيفية التي يعتمون بها معالجة الانبعاثات وعمليات الإزالة اللاحقة الناجمة عن الاضطرابات الطبيعية في الأراضي الخاضعة للإدارة في حالة حدوث مثل هذه الأحداث، ذكر عدد قليل منهم أنهم قد يستخدمون نهجاً إحصائياً لتحديد الاضطرابات الطبيعية باتباع الإرشادات ذات الصلة التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ. .

93- وذكر حوالي 39 في المائة من الأطراف أن الانبعاثات وعمليات الإزالة من منتجات الخشب المقطوع سيتم حسابها كجزء من مساهماتها المحددة وطنياً، مع ذكر عدد قليل منها فقط (2) في المائة) استخدام نهج آخر غير نهج الإنتاج.

94- وعلاوة على ذلك، ذكر 29 في المائة من الأطراف أن آثار هيكل الفئات العمرية في الغابات ستؤخذ في الاعتبار عند تقدير مساهمة الغابات في التخفيف.

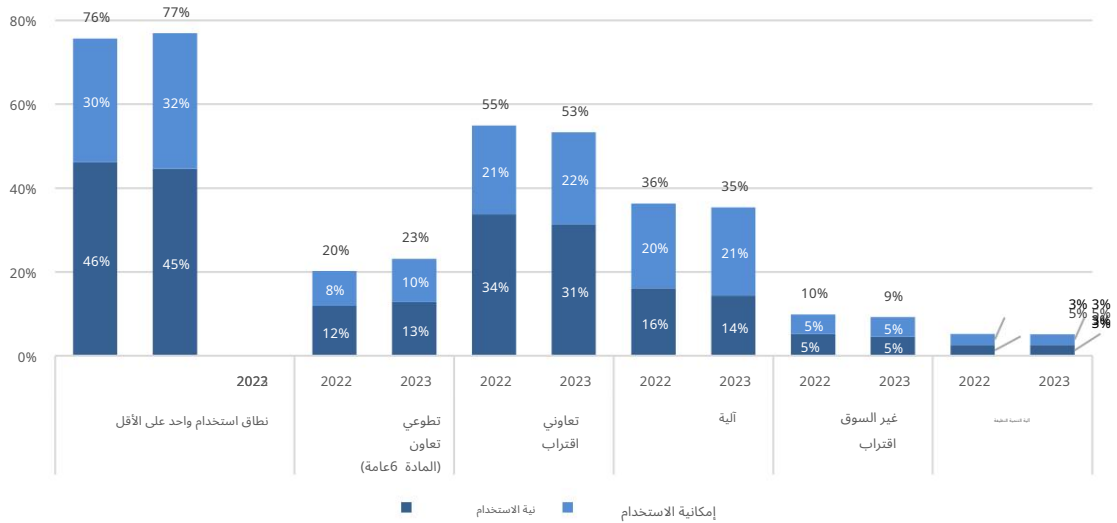
4. التعاون الطوعي بموجب المادة 6 من اتفاق باريس

95. بالمقارنة مع 76 في المائة سابقاً، أبلغ 77 في المائة من الأطراف أنهم يخططون أو ربما يستخدمون واحداً على الأقل من نطاقات التعاون الطوعي في تنفيذ مساهماتهم المحددة وطنياً (انظر الشكل (4) من خلال الإشارة بشكل مباشر أو غير مباشر إلى النطاقات. في مساهماتها المحددة وطنياً: الاستخدام العام للتعاون الطوعي بموجب المادة 6 من اتفاق باريس؛ استخدام النهج التعاونية المشار إليها في المادة 6، الفقرة 2؛ استخدام الآلية المنصوص عليها في المادة 6، الفقرة 4؛ واستخدام النهج غير السوقية بموجب الفقرة 8 من المادة 6؛ واستخدام آلية التنمية النظيفة. 64. وزادت حصة الأطراف التي أشارت إلى أنها تخطط أو ربما تستخدم واحداً على الأقل من نطاقات التعاون الطوعي إلى 81 في المائة في المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة مقارنة بنسبة 52 في المائة في مساهماتها المحددة وطنياً. المساهمات المحددة وطنياً السابقة.

96. ظل الاستخدام المخطط أو المحتمل للنهج التعاونية هو نطاق التعاون الطوعي الذي أبلغت عنه الأطراف في أغلب الأحيان، يليه الاستخدام المخطط أو المحتمل للآلية المنشأة بموجب الفقرة 4 من المادة 6. وأشارت الأطراف إلى الاستخدام العام للتعاون الطوعي بموجب المادة 6، بدلاً من الإبلاغ عن الاستخدام المخطط أو المحتمل لنطاقات محددة من التعاون الطوعي، بشكل متكرر أكثر من ذي قبل (زيادة قدرها 3 نقاط مئوية).

الشكل 4

حصة الأطراف التي تشير في المساهمات المحددة وطنياً إلى نية استخدام أو إمكانية استخدام نطاقات محددة للتعاون الطوعي بموجب المادة 6 من اتفاق باريس



ملاحظة: تشير حصص الأطراف لعامي 2022 و2023 إلى الحصص المعروضة في هذا التقرير وتلك المشار إليها في النسخة السابقة من هذا التقرير على التوالي. مبالغ حصص الأطراف التي تنوي استخدامها وربما باستخدام النهج غير السوقية لعام 2023 وآلية التنمية النظيفة لعامي 2022 و2023 لا تتطابق مع المجاميع المقدمة بسبب التقريب.

97- أبلغت نفس حصة الأطراف التي أبلغ عنها سابقاً (11 في المائة) عن استخدام التعاون الطوعي كشرط لتحقيق أهداف التخفيف، بما في ذلك استخدام النهج التعاونية لاستكمال تدابير التخفيف المحلية لتحقيق هدف التخفيف.

98- ومقارنة بنسبة 34 في المائة سابقاً، وضعت 35 في المائة من الأطراف حدوداً على استخدامها للتعاون الطوعي: ذكرت 3 في المائة أنها لن تستخدم التعاون الطوعي إلا كوسيلة لتحقيق العناصر المشروطة لأهداف التخفيف الخاصة بها؛ 5 في المائة وضعت حدوداً كمية لاستخدامها للتعاون الطوعي لتحقيق أهداف التخفيف الخاصة بها، مثل تحقيق الأهداف في المقام الأول من خلال الجهود المحلية ولكن جزئياً من خلال التعاون الطوعي؛ ووضعت 30 في المائة حدوداً نوعية لاستخدامها للتعاون الطوعي لتحقيق أهداف التخفيف الخاصة بها، مثل استخدام الوحدات التي تلتزم بالمعايير والمبادئ التوجيهية لضمان الإضافية أو الدوام أو تجنب الحساب المزدوج للانبعاثات

46 ولم يُنظر إلا في الإشارات المباشرة إلى استخدام آلية التنمية النظيفة؛ والإشارات إلى "الآليات الدولية القائمة على السوق" على سبيل المثال لا تعتبر إشارات مباشرة.

التخفيضات. ارتفعت حصة الأطراف التي وضعت حدودًا نوعية لاستخدامها للتعاون الطوعي من 20 في المائة للمساهمات المحددة وطنيًا السابقة إلى 33 في المائة للمساهمات الجديدة أو المحدثة.

و. عمليات التخطيط والتنفيذ

99.9 قدم ما مجموعه 97 في المائة من الأطراف معلومات عن عمليات تخطيط المساهمات المحددة وطنيًا الخاصة بهم، وأشار معظمهم أيضًا إلى خطط التنفيذ الخاصة بهم، وأبلغوا المعلومات عن ترتيباتهم المؤسسية، وعمليات مشاركة أصحاب المصلحة وأدوات السياسات، بما في ذلك التشريعات والاستراتيجيات والخطط والسياسات.

1. الترتيبات المؤسسية المحلية

100- ومن بين الأطراف البالغة 88 في المائة التي أشارت إلى أن الترتيبات المؤسسية المحلية تشكل عنصرًا رئيسيًا في تنسيق وتخطيط وتنفيذ السياسات والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ على الصعيدين الوطني والدولي وتعزيز المشاركة العامة، أشار معظمها إلى ترتيبات محددة قائمة لإعداد المساهمات المحددة وطنيًا، مثل اللجان والمجالس واللجان المشتركة بين المؤسسات، التي يقودها كيان معين له دور تنسيقي ويضم أعضاء من الهيئات العامة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وأو الأوساط الأكاديمية. وأفاد واحد في المائة من الأطراف أن مثل هذه الترتيبات قيد الإعداد.

101. وأشار ما مجموعه 79 في المائة من الأطراف إلى الترتيبات الرسمية المعمول بها للتشاور مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك عامة الناس، والمجتمعات المحلية، والشعوب الأصلية، والكيانات الخاصة، ورابطات الأعمال التجارية والتجارية، ومنظمات المجتمع المدني، ورابطات الشباب، والرابطات النسائية، والمنظمات الإقليمية، شركاء التنمية والأوساط الأكاديمية والمجتمعات البحثية:

وأشار 93 في المائة من تلك الأطراف إلى أنها أجرت عمليات التشاور والمشاركة هذه بطريقة شاملة وتشاركية؛ وأشار 59 في المائة على وجه التحديد إلى المشاورات التي تراعي الفوارق بين الجنسين، مشيرين إلى مبادئ توجيهية محددة لضمان مراعاة الفوارق بين الجنسين، كما هو الحال أثناء المشاورات العامة، وتسهيل الضوء على إدراج الآليات الجنسانية الوطنية، أو المجموعات الجنسانية والنسائية، أو المنظمات غير الحكومية في هذه العملية.

102. وأشار واحد في المائة من الأطراف إلى شراكة مراكش للعمل المناخي العالمي،⁴⁷ التي تدعم، تحت قيادة الأبطال الرفيعة المستوى، تنفيذ اتفاق باريس من خلال تعزيز التعاون بين الحكومات الوطنية والمدن والمناطق دون الوطنية والشركات والمستثمرين. والمجتمع المدني لتسريع العمل بشأن تغير المناخ. وفي هذا السياق، سلط 5 في المائة من الأطراف الضوء على الالتزامات الطوعية المعلنة أو المتعهد بها بالتعاون مع أصحاب المصلحة من غير الأطراف.

103. فيما يتعلق بأدوات السياسة مثل استراتيجيات الطاقة وأو المناخ، واستراتيجيات التنمية منخفضة الانبعاثات، وخرائط طريق تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا، وخطط عمل المساهمات المحددة وطنيًا، والقوانين واللوائح المتعلقة بتغير المناخ، وخطط التخفيف والتكيف الوطنية القطاعية، وخطط استثمار المساهمات المحددة وطنيًا، و56 لكل وذكر نسبة من الأطراف أدوات سياسية محددة قائمة لتسهيل تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا بالإضافة إلى الترتيبات المؤسسية، وذكر 25 في المائة أن الأدوات قيد التطوير.

104- وفي حين أدرج 13 في المائة من الأطراف معلومات عن أنظمتها المحلية للقياس والإبلاغ والتحقق، أشار 53 في المائة إلى أن هذه النظم قيد التطوير. واعترفت تلك الأطراف بالدور الهام لهذه الأنظمة في الرصد والتتبع المستمر لحالة وتقديم مساهماتها المحددة وطنيًا وجهود التخفيف، وشددت على أن النتائج ستعكس في تقارير الجرد الوطنية وأو تقارير الشفافية التي تصدر كل سنتين، مما يضمن الشفافية الوطنية والدولية. وأشار حوالي 3 في المائة من الأطراف إلى أنه سيتم استخدام التعليقات الواردة من هذه الأنظمة لتوجيه عملية إعداد مساهماتها المحددة وطنيًا اللاحقة.

⁴⁷راجع <https://unfccc.int/climate-action/marrakech-partnership-for-global-climate-action>

⁴⁸

يتم الإبلاغ عن الالتزامات الطوعية للأطراف وأصحاب المصلحة من غير الأطراف وتتبعها من أجل تحديد مدى الإجراءات المناخية المتخذة عالميًا على بوابة العمل المناخي العالمي (<https://climateaction.unfccc.int/>) وفي حولية العمل المناخي العالمي (متوفرة على الرابط:

<https://unfccc.int/node/28387>).

2.الجنس

105. في مساهماتها المحددة وطنيًا، قدمت 79 في المائة من الأطراف معلومات تتعلق بالجنسين و33 في المائة وأكد في المائة أنهم سيأخذون الجنس في الاعتبار عند تنفيذها.

106. وفي حين أشار 60 في المائة من الأطراف إلى السياسات والتشريعات ذات الصلة، أكد 37 في المائة منها الالتزام العام بالمساواة بين الجنسين. كما أدرج آخرون معلومات حول كيفية تعميم مراعاة المنظور الجنساني أو التخطيط لتعميمه في تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا؛ على سبيل المثال، 40 في المائة على أدوات وأساليب محددة، مثل التحليلات أو التقييمات الجنسانية، والمؤشرات الجنسانية، والبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والميزانية المراعية للنوع الاجتماعي، و5 في المائة أدرجت الجنس كمعيار لتحديد أولويات الأنشطة.

107. ومن بين الأطراف التي أشارت إلى المساواة بين الجنسين في مساهماتها المحددة وطنيًا، تعامل معها 54 في المائة باعتبارها قضية شاملة لعدة قطاعات يجب معالجتها عبر التكيف والتخفيف، مع تركيز 12 في المائة على التكيف و01 في المائة على مراعاة المساواة بين الجنسين حصراً في سياق التكيف والتخفيف.

108. من بين الأطراف، أشار 33 في المائة إلى خططها التي تستجيب للمنظور الجنساني و91 في المائة إلى الإجراءات المناخية التي تراعي الفوارق بين الجنسين أو تناولت بشكل عام الجوانب الجنسانية في سياق قطاعات محددة، بما في ذلك الزراعة والطاقة والصحة والمياه ومخاطر الكوارث. والحد من استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة، والثروة الحيوانية، والثغابات، ومصائد الأسماك، والتعليم.

109. وفي الوقت نفسه، سلط 34 في المائة من الأطراف الضوء على أهمية توفير بناء القدرات والتمويل والتكنولوجيا للعمل المتعلق بنوع الجنس، وعلى أهمية أن تستجيب وسائل التنفيذ هذه للمنظور الجنساني.

110. وبالإضافة إلى ذلك، اعتبرت 10 في المائة من الأطراف، ضمناً أو صراحة، المساواة بين الجنسين لأنها تتقاطع مع عوامل اجتماعية أخرى؛ 37 في المائة نظروا صراحة في احتياجات ووجهات نظر محددة متباينة بين الجنسين والآثار والمساهمات المتباينة بين الجنسين لتغير المناخ والعمل المناخي؛ 26 في المائة صنّفوا النساء على أنهن معرضات للخطر؛ 19 في المائة صنّفوا النساء كأصحاب مصلحة أو عوامل للتغيير؛ و7 في المائة يعتبرون صراحة أشخاصاً من جنس آخر.

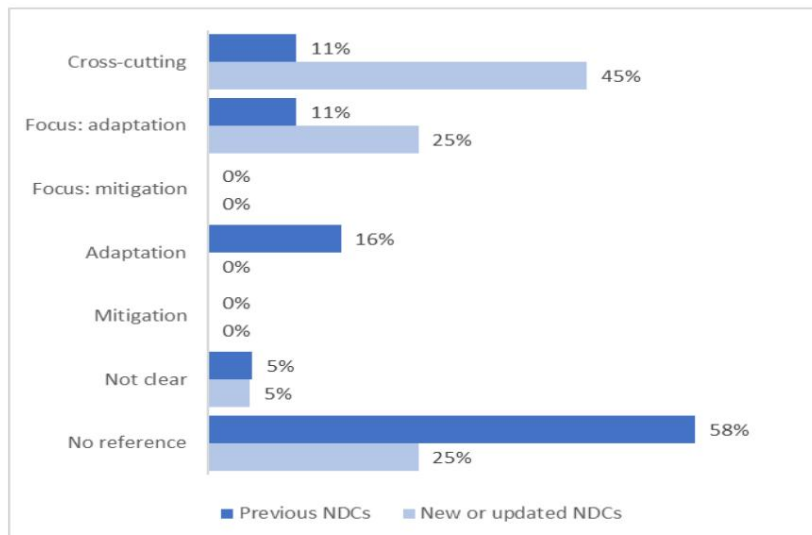
111. تنظر الأطراف بشكل متزايد إلى المساواة بين الجنسين في مساهماتها المحددة وطنيًا وتعترف بالتكامل بين الجنسين كوسيلة لزيادة طموح وفعالية عملها المناخي.

وقد زادت حصة الأطراف التي تشير إلى المساواة بين الجنسين في المساهمات المحددة وطنيًا الجديدة أو المحدثة مقارنة بمساهماتها السابقة، كما ارتفعت حصة الأطراف التي تعتبر المساواة بين الجنسين قضية شاملة (انظر الشكل 5).

112. من بين الأطراف التي نظرت في مسألة المساواة بين الجنسين، تناول 68 في المائة الموضوع في مساهماتها المحدثة بمزيد من التفصيل عما كانت عليه في مساهماتها الوطنية السابقة، ولم يدرج 38 في المائة في السابق أي إشارة إلى المساواة بين الجنسين في مساهماتها المحددة وطنيًا، واعتبر 21 في المائة المساواة بين الجنسين في مساهمات مماثلة. أو انخفاض مدى مقارنة مع السابق.

الشكل 5

الإشارة إلى نوع الجنس في المساهمات المحددة وطنيًا



3. الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية

113. في مكونات التكيف للمساهمات المحددة وطنيًا الجديدة أو المحدثة، 40 في المائة من الأطراف تشير إلى زيادة التركيز على دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بما في ذلك الوضع والنظر في حقوق الشعوب الأصلية على المستوى الوطني، مثل الترتيبات القانونية والاستشارية لحماية حقوقهم. وشددوا على نقاط الضعف التي تعاني منها الشعوب الأصلية فيما يتعلق بعلاقتها الجوهرية بالغابات والنظم الإيكولوجية وظروف الفقر. وتم تسليط الضوء على فوائد الاعتماد على معارف وخبرات السكان الأصليين، ولا سيما فيما يتعلق بالتكيف، وكذلك أهمية الجمع بين الممارسات التقليدية والحديثة وضمان مشاركة وقيادة الشعوب الأصلية في الجهود المناخية. أوضحت الأطراف كيفية مشاركة الشعوب الأصلية في إعداد المساهمات المحددة وطنيًا، بما في ذلك من خلال المشاورات حول المقترحات القطاعية وتقييم المخاطر وتحليل معارف السكان الأصليين. كما أوضحت الأطراف كيف تهدف الإجراءات المحددة في المساهمات المحددة وطنيًا إلى إفادة الشعوب الأصلية، على سبيل المثال، من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل والتكنولوجيا؛ وبناء القدرات للحد من نقاط الضعف والقيادة، والعمل المناخي بقيادة السكان الأصليين؛ وتوفير فرص التنمية؛ وتعزيز الوصول إلى الأسواق للمنتجات المحلية؛ وتنويع سبل العيش.

114. زادت حصة الأطراف التي لديها مكونات التكيف التي تناولت بشكل محدد دور المجتمعات المحلية في العمل المناخي من 18 في المائة للمساهمات المحددة وطنيًا السابقة إلى 36 في المائة للمساهمات الجديدة أو المحدثة. وشددت هذه الأطراف على أهمية تمكين المجتمعات المحلية، وبناء قدراتها على التكيف وضمان مشاركتها في الأنشطة ذات الصلة، مثلًا من خلال خطط التكيف المجتمعية، واستراتيجيات اللامركزية، وتحسين سبل العيش، وكذلك من خلال تدابير التكيف، مثل استعادة أشجار المانغروف، التي تعزز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود أمام تغير المناخ.

4. العمل من أجل التمكين المناخي 94

115. وقدم ما مجموعه 98 في المائة من الأطراف معلومات عن استخدام واحد أو أكثر من عناصر ACE لتعزيز تنفيذ أنشطة التخفيف والتكيف. في المساهمات المحددة وطنيًا الجديدة أو المحدثة، تواصلت الأطراف عمومًا بشكل أكثر وضوحًا وبتفاصيل أكثر من السابق بشأن المبادئ العامة والإنجازات السابقة والالتزامات المستقبلية والاحتياجات والفجوات فيما يتعلق بـ ACE.

116. يشير المزيد من الأطراف إلى ACE كوسيلة ضرورية لتعبئة المجتمع وتمكينه لتحقيق أهداف التخفيف والتكيف المبينة في مساهماتها المحددة وطنيًا، بما في ذلك عن طريق وضع استراتيجيات وطنية لـ ACE، ودمج ACE وعناصره في السياسات والخطط المناخية العامة، ودعم ACE كمبدأ توجيهي وأولوية شاملة للعمل المناخي، وتحديد أهداف محددة ذات صلة بـ ACE.

117. وفي حين تناول 49 في المائة من الأطراف تدابير التثقيف المناخي بالتفصيل مثل تحديث مناهج وبرامج التعليم الرسمي وغير الرسمي ونشر المعرفة، وتعميم تغير المناخ في سياسات وخطط التعليم الوطنية، وتوفير التدريب والموارد للمدرسين والمعلمين؛ وأدرج 54 في المائة من الأطراف معلومات عن تدابير التدريب، بما في ذلك دمج تغير المناخ في برامج تدريب موظفي الخدمة المدنية وغيرهم من أصحاب المصلحة. كما تم تسليط الضوء على الحاجة إلى التدريب في سياق تحقيق التحول العادل والحصول على الوظائف الخضراء.

118. وبالإضافة إلى ذلك، قدم 65 في المائة من الأطراف معلومات عن التدابير الرامية إلى زيادة الوعي العام، مثل وضع استراتيجيات الاتصال ونشر المعرفة من خلال حملات التوعية لقطاعات محددة، مثل الصحة والتنوع البيولوجي وكفاءة استخدام الطاقة. علاوة على ذلك، ذكر 93 في المائة من الأطراف المشاركة العامة، بما في ذلك معلومات عن الترتيبات المؤسسية (انظر الفقرات 101-199 أعلاه). وأدرج 36 في المائة من الأطراف معلومات عن وصول الجمهور إلى المعلومات، وقدم تفاصيل عن وضع اللوائح والأنظمة لضمان و تسهيل الوصول إلى المعلومات والبيانات المناخية.

(49) في الحاشية 23 أعلاه.

50 انظر الفقرات 206-203 أدناه لمزيد من المعلومات حول تدابير التدريب في سياق القدرات-

5. أفضل الممارسات والمسائل السياقية الأخرى.

119. أبلغ ما مجموعه 64 في المائة من الأطراف عن أفضل الممارسات لإعداد المساهمات المحددة وطنياً، مثل إضفاء الطابع المؤسسي على تطوير السياسات المناخية ضمن أطر التخطيط المشترك؛ تعزيز قدرة أصحاب المصلحة على المشاركة بشكل أكثر موضوعية في إعداد المساهمات المحددة وطنياً وتنفيذها؛ وتصميم أنظمة التخطيط وإعداد التقارير لتحقيق الشفافية والتدقيق العام؛ دمج الخبرات والدروس المستفادة من جهود إعداد وتنفيذ المساهمات المحددة على المستوى الوطني؛ إجراء مشاورات واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة ومراجعة النظراء لتعزيز فهمهم للمساهمات المحددة وطنياً؛ وإجراء تقييم أولي لجهود ما قبل عام 2020 لتحديد الفجوات والاحتياجات ووضع خارطة طريق للمساهمات المحددة وطنياً؛ تعميم أهداف المساهمات المحددة وطنياً في الاستراتيجيات والخطط والسياسات الحالية للحصول على الدعم السياسي والاستفادة من الترتيبات القائمة؛ الشراكة مع المنظمات الإقليمية والدولية لتطوير مساهمات محددة وطنياً قوية؛ وإنشاء نظام علمي وكمي لتحليل وتقييم التقدم المحرز في التنفيذ.

120. وعلى أساس ظروفها الوطنية ومسارات التنمية، سلط 58 في المائة من الأطراف الضوء على التطلعات السياقية الأخرى والمجالات ذات الأولوية، مثل تعظيم أوجه التآزر بين الالتزامات المناخية القصيرة والطويلة الأجل وأهداف التنمية المستدامة؛ التكيف والتنمية القادرة على التكيف مع تغير المناخ؛ التعاون وتوفير الدعم الكافي من جانب البلدان المتقدمة الأطراف والمنظمات الدولية؛ ونشر تكنولوجيات منخفضة الانبعاثات لتحفيز خفض الانبعاثات وحماية الأمن الغذائي والقضاء على الفقر؛ إشراك الشباب والحكومات والمجتمعات المحلية و/أو مجموعات السكان الأصليين بطريقة تراعي المنظور الجنساني؛ الانتقال العادل للقوى العاملة؛ العدالة الاجتماعية والمناخية؛ الاقتصاد الدائري؛ الإدارة المتكاملة للموارد؛ المحيطات أو الكربون الأزرق. الحد من مخاطر الكوارث؛ صحة الإنسان؛ إنتاج الطاقة من مصادر متجددة و/أو كفاءة استخدام الطاقة؛ والحد من المخاطر الناجمة عن الخسائر والأضرار.

121. من بين الأطراف التي قدمت مساهمات محددة وطنياً جديدة أو محدثة، قدم 31 في المائة معلومات حول كيفية استرشاد إعداد مساهماتها المحددة وطنياً بالأنشطة أو الأحداث ذات الصلة بالتقييم الجماعي للتقدم المحرز في معالجة تغير المناخ، مثل دعوات الأمين العام للأمم المتحدة إلى تعزيز العمل المناخي والطموح خلال الحدث الرفيع المستوى لعام 2018 بشأن تغير المناخ، والتوصيات الصادرة عن نداء تالانوا للعمل و/أو أفضل العلوم المتاحة، مثل SR1.5.

ز. فوائد التخفيف المشتركة الناتجة عن إجراءات التكيف و/أو خطط التنويع الاقتصادي

122. واعتبر ما مجموعه 45 في المائة من الأطراف فوائد التخفيف المشتركة الناتجة عن إجراءات التكيف و/أو خطط التنويع الاقتصادي، وذكر 3 في المائة أن هذه الفوائد المشتركة قد أخذت في الاعتبار في جهود التخفيف التي تبذلها. ومن بين تلك الأطراف، نظر 58 في المائة في العواقب الاجتماعية والاقتصادية لتدابير الاستجابة وأدرجت

خطة التنويع الاقتصادي و/أو التحول العادل أو الركيزة الاجتماعية لتصميم السياسات المناخية، ونظرت بعض الأطراف الأخرى (26 في المائة) في العواقب الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية و/أو السلبية لتدابير الاستجابة دون ربطها بالمنافع المشتركة للتخفيف من إجراءات التكيف و/أو خطط التنويع الاقتصادي. وتغطي خطط التخفيف والتكيف التي تقدمها الأطراف قطاعات مختلفة، مثل الزراعة والأعمال التجارية والطاقة والغابات والسياحة والنقل والتصنيع، وتكون بمثابة نماذج لخطط التحول أو التنويع الوطنية.

123. سلطت الأطراف الضوء على التأثيرات غير المتكافئة على مختلف فئات المجتمع أو القوى العاملة كعواقب لتدابير الاستجابة، مع ذكر التأثيرات على القوى العاملة بشكل متكرر، ويخطط 31 في المائة من الأطراف لمعالجة هذه الآثار من خلال إدراج مفهوم الانتقال العادل في التنفيذ الشامل للمساهمات المحددة وطنياً، مثل آلية الانتقال العادل وصناديق الانتقال العادل؛ القوانين والاستراتيجيات لحماية العمال؛ وآلية اجتماعية لخلق فرص العمل وتنمية المهارات وسياسات التوظيف؛ وعملية التشاور بشأن الحماية الاجتماعية. وأولى حوالي 5 في المائة من الأطراف اهتماماً خاصاً لمعالجة آثار تدابير الاستجابة على الفئات والمجتمعات الضعيفة فيما يتعلق بالفقر وفرص العمل وعدم المساواة أثناء الفترة الانتقالية.

124-ومن بين 21 في المائة من الأطراف التي أشارت إلى التنوع الاقتصادي كجزء من خططها الإنمائية الوطنية وسياساتها المناخية لتعزيز قدرة البلد على التكيف مع تغير المناخ وتدابير الاستجابة، ربط 76 في المائة هذه الخطط بالاقتصاد الحالي الضعيف التنوع وتأثيره. تدابير الاستجابة في القطاعات ذات الأهمية الاقتصادية العالية، مثل استخراج الوقود الأحفوري. وذكرت تلك الأطراف على وجه التحديد خطط أو إجراءات التنوع الاقتصادي التي تركز على القطاعات ذات الانبعاثات العالية والقطاعات ذات الأهمية الاقتصادية ذات الفوائد الثانوية العالية للتخفيف مثل تحسين نوعية الهواء وأمن الطاقة من خلال اعتماد تكنولوجيات الطاقة النظيفة، على سبيل المثال. وتشمل هذه الخطط تعزيز التعليم؛ وزيادة حصة توليد الطاقة باستخدام المصادر المتجددة؛ وتحسين كفاءة استخدام الطاقة من خلال التدابير التنظيمية، وإشارات التسعير، ونشر التكنولوجيا في قطاعات مصائد الأسماك والصناعة والمباني؛ احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه في صناعة النفط والغاز؛ وتنفيذ إصلاحات في مجال تبديل الوقود وأسعار الوقود في قطاع النقل؛ والانتقال إلى الاقتصاد الدائري لتحسين إدارة النفايات؛ واعتماد ممارسات السياحة المستدامة؛ وتعزيز الخدمات المالية لزيادة الاستثمار والنمو في القطاعات غير الوقود الأحفوري؛ وتشجيع الاستثمار في الغابات من أجل قطع الأشجار وتصنيع الأخشاب بشكل مستدام؛ وتنوع المنتجات في قطاع الزراعة.

125-ووصفت بعض الأطراف كيف تساهم إجراءات التكيف التي اتخذتها في خفض الانبعاثات، بما في ذلك عزمها على النظر في المنافع المشتركة للتخفيف عند صياغة خطط العمل الوطنية، وفيما يتعلق بالقطاعات، وصف البعض الفوائد المشتركة المحتملة لمختلف تدابير التكيف الزراعي، بما في ذلك الزراعة الذكية مناخياً، والحد من هدر الغذاء، والزراعة العمودية، وتنوع المحاصيل، وتحسين إدارة المياه والتربة. وتم تسليط الضوء على تكيف النظم الإيكولوجية الساحلية باعتباره مصدرًا آخر للمنافع المشتركة، ولا سيما زراعة أشجار المانغروف والأعشاب البحرية بالإضافة إلى إدراج الحد من مخاطر الكوارث الطبيعية (مثل مشاريع الوقاية من حرائق الغابات) في تخطيط التكيف. والقطاعات الأخرى ذات المنافع المشتركة المحتملة المذكورة هي الغابات والموارد الطبيعية والبيئة والطاقة والنفايات.

126-حددت معظم الأطراف الزراعة باعتبارها أولوية عالية للتكيف، إما بشكل صريح أو كجزء من جهود التكيف الشاملة لعدة قطاعات، وتهدف معظم الأطراف إلى استغلال فرص التخفيف في هذا القطاع. وشددت العديد من الأطراف على ضرورة التركيز على الأنشطة التي لها آثار إيجابية على التخفيف والتكيف مع ضمان الأمن الغذائي.

ج. العدالة والطموح في ظل الظروف الوطنية

127.وأوضح ما مجموعه 98 في المائة من الأطراف، باستخدام مقاييس مختلفة، كيف يعتبرون أن مساهماتهم المحددة على المستوى الوطني عادلة وطموحة في ضوء ظروفهم الوطنية. 25

128.أدرجت تلك الأطراف معلومات نوعية وأو كمية عن كيفية تمثيل مساهماتها المحددة وطنياً للتقدم وأعلى طموح ممكن، مثل زيادة المستوى المقدر لتخفيضات الانبعاثات؛ الذروة المتوقعة للانبعاثات في وقت سابق؛ وتعزيز جهود التخفيف؛ إعطاء الأولوية لإجراءات التكيف مع فوائد التخفيف المشتركة على التخفيف؛

زيادة العناصر غير المشروطة؛ بما في ذلك الأهداف طويلة المدى؛ إدخال وأو تعزيز السياسات؛ وتوضيح إجراءات التكيف؛ ودمج الأهداف المناخية في أدوات السياسة الوطنية؛ وتعزيز الروابط مع أهداف التنمية المستدامة؛ واستخدام بيانات أكثر دقة والانتقال إلى تقدير المستوى الأعلى؛ وضع ترتيبات لرصد وأو تتبع التقدم المحرز في التنفيذ؛ تعزيز عملية التشاور مع أصحاب المصلحة؛ ووضع خطط عمل قطاعية للتنفيذ؛ وتقديم معلومات إضافية لتسهيل الوضوح والشفافية والفهم.

52مقياً يشمل القدرات؛ المسؤولية التاريخية والحالية؛ العدالة المناخية؛ حصة في الانبعاثات العالمية. مستوى نصيب الفرد من الانبعاثات؛ التعرض للآثار الصارمة لتغير المناخ؛ التنمية وأو القدرة التكنولوجية؛ إمكانية التخفيف؛ تكلفة إجراءات التخفيف؛ درجة التقدم أو التقدم بما يتجاوز المستوى الحالي للجهد؛ وارتباطها بأهداف اتفاق باريس وأهدافه العالمية طويلة المدى.

53في هذا التقرير، يُستخدم مصطلح "التقدم" للإشارة إلى الفرق بين مستويات الانبعاثات المقدرّة المرتبطة بتنفيذ مساهمات الأطراف المحددة على المستوى الوطني التي تم إرسالها إلى الأمانة حتى 4 أبريل/نيسان 2016 وتلك وفقاً للمساهمات المحددة وطنياً المتاحة في سجل المساهمات المحددة وطنياً على النحو التالي: في 25 سبتمبر/أيلول 2023. وفي الأرقام الواردة في هذا التقرير، يظهر التقدم من المساهمات المحددة على المستوى الوطني حتى 4 أبريل/نيسان 2016 (التظليل الرمادي)، المشمولة في الوثيقة FCCC/CP/2016/2 إلى المساهمات المحددة وطنياً حتى 25 سبتمبر/أيلول 2023 (التظليل الأزرق)، مجمعة في هذا التقرير

129- وضع ما مجموعه 56 في المائة من الأطراف اعتبارات العدالة ضمن حصتها الماضية والحالية والمستقبلية في الانبعاثات العالمية و/أو نصيب الفرد مقارنة بالمتوسطات العالمية، أو فيما يتعلق بالاتجاهات في واحد أو أكثر من المقاييس المشار إليها. في الفقرة 128 أعلاه، حيث أشار 15 في المائة إلى أنه على الرغم من الوباء وتأثيراته على اقتصاداتهم، فإنهم ملتزمون بتنفيذ مساهماتهم المحددة وطنياً لمعالجة تغير المناخ.

130. وفي الوقت نفسه، قدم 60 في المائة من الأطراف معلومات عن الطموح من خلال ربط مساهماتها المحددة وطنياً بالالتزام بالانتقال إلى اقتصاد مستدام و/أو منخفض الكربون ومرن؛ وأعرب 32 في المائة عن قيامهم بدمج أهداف وسياسات المساهمات المحددة وطنياً في العمليات التشريعية والتنظيمية والتخطيطية الوطنية كوسيلة لضمان التنفيذ؛ وتناول 10 في المائة الطموح في سياق التصميم الشامل لمساهماتهم المحددة وطنياً، مع الأخذ في الاعتبار مختلف الجوانب الشاملة، مثل خطط الاستثمار، والاستجابة للمساواة بين الجنسين، والتعليم، والانتقال العادل.

131. علاوة على ذلك، ذكر 52 في المائة من الأطراف أن مساهماتها المحددة وطنياً تتماشى مع الأهداف طويلة المدى لاتفاق باريس أو مع مسارات التخفيف للحد من ظاهرة الاحتباس الحراري إلى أقل بكثير من 2 أو 1.5 درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الصناعة. ومن بين الأطراف التي قدمت مساهماتها الجديدة أو المحدثة، أبرز 66 في المائة أنها عززت مساهماتها في التخفيف و/أو التكيف.

132⁴ مقارنة بالانبعاثات المتوقعة وفقاً للمساهمات المحددة على المستوى الوطني حتى 4 أبريل/نيسان 2016، وفقاً لأحدث المساهمات المحددة وطنياً، يُقدر أن يكون إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في المتوسط حوالي 2.8 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، أو 5.0 في المائة، أقل بحلول عام 2025، و8.6 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، أو 11.7 في المائة، بحلول عام 2030.

133. عند النظر فقط في انبعاثات الأطراف التي لديها مساهمات محددة وطنياً جديدة أو محدثة، تقدر الانبعاثات وفقاً لأحدث المساهمات المحددة وطنياً بنحو (5.5-6.6) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون، أو (11.2-11.7) في المائة، أي أقل بحلول عام 2030 مما كان متوقعاً. وفقاً للمساهمات المحددة على المستوى الوطني حتى 4 أبريل 2016.

أولاً - المساهمة في تحقيق هدف الاتفاقية على النحو المحدد

الواردة في المادة 2، وفي المادة 2، الفقرة 1 (أ)، والمادة 4، الفقرة 1، من اتفاق باريس 55

134. تتضمن المعلومات اللازمة لتسهيل الوضوح والشفافية وفهم المساهمات المحددة وطنياً، والتي أبلغها 95 في المائة من الأطراف، معلومات حول كيفية مساهمة المساهمات المحددة وطنياً في تحقيق ما يلي:

(أ) تحقيق هدف الاتفاقية على النحو المنصوص عليه في المادة 2؛

(ب) المادة 2، الفقرة 1 (أ)، والمادة 4، الفقرة 1، من اتفاق باريس.

135- وأشار ما مجموعه 55 في المائة من الأطراف إلى أنه من المتوقع أن يقع مستوى انبعاثاتها في المستقبل ضمن نطاق المسار العالمي للانبعاثات الذي يتسق مع الهدف المتمثل في إبقاء الزيادة في متوسط درجة الحرارة العالمية أقل من درجتين أو 1.5 درجة مئوية. .

136. وفي هذا السياق، سلطت الأطراف الضوء على جهودها الوطنية للتخفيف و/أو التكيف، وأهداف المساهمات المحددة وطنياً، والمؤشرات البيئية الرئيسية، ومسارات التنمية لفصل الانبعاثات عن النمو الاقتصادي، وحشد الدعم المحلي والدولي.

137. المستوى الإجمالي العالمي المتوقع لانبعاثات غازات الدفيئة لعام 2025 بما يتماشى مع أحدث المساهمات المحددة وطنياً هو:

(أ) 59.4-59.2 (50.5-55.2) في المائة أعلى مما كانت عليه في عام 34.3 (1990 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)؛

(ب) 41.3 (37.0-41.3) في المائة أعلى مما كانت عليه في عام 37.7 (2000 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)؛

(ج) بنسبة 22.5 (18.8-26.2) في المائة عما كانت عليه في عام 43.4 (2005 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)؛

(د) بنسبة 12.2 (8.8-15.6) في المائة عما كانت عليه في عام 47.4 (2010 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)؛

54 تم تقدير التأثير الإجمالي لتنفيذ المساهمات المحددة على المستوى الوطني حتى 4 أبريل 2016 باستخدام نفس بيانات ومنهجية المخزون المحدثة المستخدمة في تقدير التأثير الإجمالي لتنفيذ جميع المساهمات المحددة على المستوى الوطني حتى 25 سبتمبر 2023.

55 راجع الوثيقة FCCC/PA/CMA/2021/8/Add.3 للحصول على معلومات إضافية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالتقدير.

الأساليب والافتراضات المستخدمة.

(56) انظر المقرر 4/م أ-1، المرفق الأول، الفقرة 7.

(هـ) بنسبة (1.4-7.7) في المائة عما كانت عليه في عام 2015 (50.9 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)؛

(و) زيادة مكافئ ثاني أكسيد الكربون (تتراوح) بين 2.0 في المائة أقل إلى 4.1 في المائة أعلى) عما كانت عليه في عام 2019 (52.6 جيجا

138 بالنسبة لعام 2030، فإن المستوى الإجمالي العالمي المتوقع لانبعاثات غازات الدفيئة بما يتماشى مع أحدث المساهمات المحددة وطنياً هو:

- (أ) 50.5 (41.0-60.0) في المائة أعلى مما كانت عليه في عام 1990؛
- (ب) 37.0 (28.3-45.6) في المائة أعلى مما كانت عليه في عام 2000؛
- (ج) 18.8 (11.3-26.3) في المائة أعلى مما كانت عليه في عام 2005؛
- (د) أعلى بنسبة (1.9-15.7) في المائة عما كانت عليه في عام 2010؛

(أهـ) بنسبة أعلى (في المائة عما كانت عليه في عام 2015 (تتراوح بين 5.0 في المائة أقل إلى 7.8 في المائة)

(و) أعلى (في المائة أقل من عام 2019 (تتراوح بين 8.2 في المائة أقل إلى 4.2 في المائة)

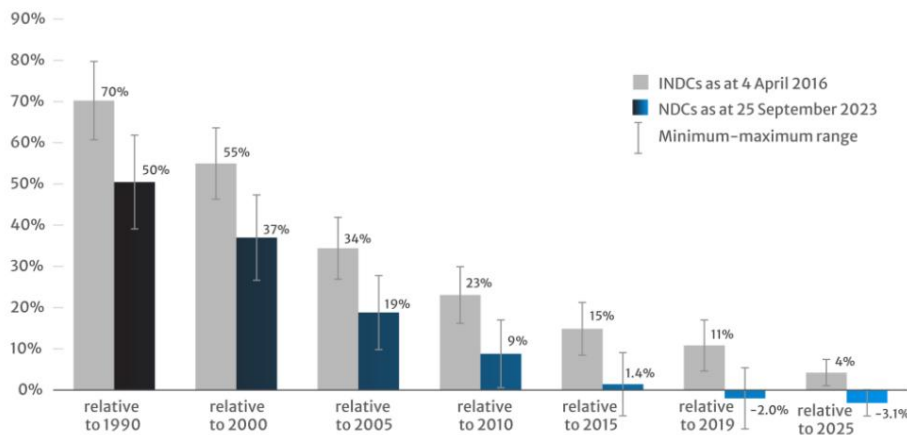
(ز) انخفاض بنسبة 3.1 في المائة عن الانبعاثات المتوقعة لعام 2025 (تتراوح بين أقل بنسبة 6.3 في المائة وأعلى بنسبة 0.1 في

139. وبالمقارنة، فإن المستوى الإجمالي المقدر لانبعاثات غازات الدفيئة لعام 2030 المرتبط بتنفيذ المساهمات المحددة على المستوى الوطني للأطراف ينطوي على زيادة أقوى في الانبعاثات فوق المستويات التاريخية: (58.8-81.6) في المائة فوق مستوى عام 1990، و0.32 (14.8-31.3) في المائة أعلى من مستوى عام 2010 و8.01 (3.4-18.2) في المائة فوق مستوى عام 2019 (انظر الشكل 6).

140. بالنسبة للأطراف التي أبلغت عن مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة، يقدر إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة الخاصة بها بنحو 47.1 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2019، ويقدر إجمالي مستوى انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً أيضاً بحوالي (46.5-49.5) 48.0 جيجا طن. مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2025 وأقل قليلاً عند (43.9-49.9) 46.9 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2030. ومقارنة بمستوى انبعاثاتها في عام 2010، من المتوقع أن يصل مستوى انبعاثات الأطراف التي أبلغت عن مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة إلى حوالي (10.4-17.3) 13.9 في المائة بحلول عام 2025 وبنسبة (4.0-18.2) 11.1 في المائة بحلول عام 2030. ومقارنة بمستوى انبعاثاتها في عام 2019، يُقدر أن يكون مستوى انبعاثات هذه الأطراف أعلى بنسبة 2.0 في المائة بحلول عام 2025 (مع انخفاض يتراوح بين 1.1 في المائة إلى 5.1 في المائة أعلى) ومماثلة للغاية بحلول عام 2030 (أقل بنسبة 0.5 في المائة مع نطاق يتراوح بين 6.8 في المائة إلى 5.9 في المائة أعلى). ويشير هذا إلى إمكانية الوصول إلى ذروة الانبعاثات لتلك المجموعة من الأطراف قبل عام 2030، إذا تم تحقيق الحد الأدنى لمستوى الانبعاثات المقدر الناتج عن تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك العناصر المشروطة.

الشكل 6

مستوى الانبعاثات الإجمالي المتوقع في عام 2030 وفقاً للمساهمات المحددة وطنياً مقارنة بالمستويات التاريخية والمستوى المقدر لعام 2025



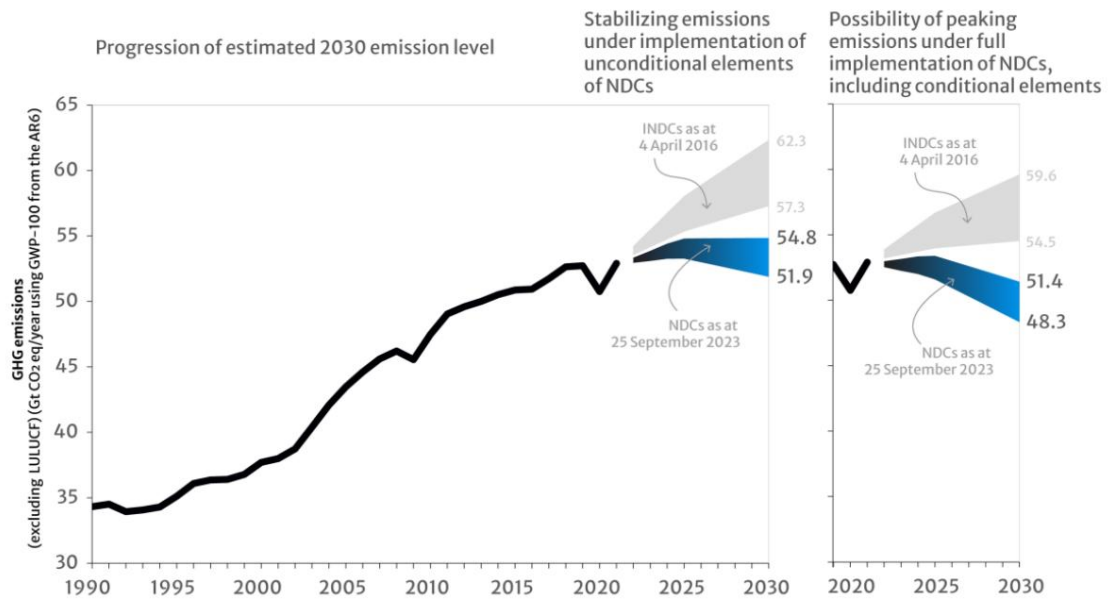
141. من المتوقع أن يكون إجمالي مستوى انبعاثات غازات الدفيئة الناتج عن تنفيذ العناصر غير المشروطة للمساهمات المحددة وطنياً أعلى بنسبة 1.4 في المائة في عام 2030 عما كان عليه في عام 2019 (مع نطاق يتراوح بين 1.5 في المائة أقل و2.4 في المائة أعلى)؛ في حين من المتوقع أن يصل إجمالي مستوى انبعاثات غازات الدفيئة الناتجة عن التنفيذ الكامل للمساهمات المحددة وطنياً بما في ذلك العناصر المشروطة إلى 5.3

(2.3-8.2) في المائة أقل في عام 2030 مما كانت عليه في عام 2019. ويشير هذا إلى أنه إذا تم تنفيذ جميع المساهمات المحددة وطنياً (بما في ذلك جميع العناصر المشروطة) بالكامل، فهناك احتمال أقوى لبلوغ ذروة الانبعاثات العالمية قبل عام 2030 مما هو مذكور في الإصدارات السابقة من هذا التقرير (انظر الشكل 7). ومع ذلك، من أجل تحقيق هذه الذروة، يجب تنفيذ العناصر المشروطة للمساهمات المحددة وطنياً، والتي تعتمد في الغالب على الوصول إلى الموارد المالية المعززة، ونقل التكنولوجيا والتعاون الفني، ودعم بناء القدرات؛ توافر الآليات القائمة على السوق؛ والقدرة الاستيعابية للغابات والنظم الإيكولوجية الأخرى.

142. وبالمقارنة، وبافتراض التنفيذ الكامل للمساهمات المحددة على المستوى الوطني (بما في ذلك جميع العناصر المشروطة)، من المتوقع أن يكون هناك اتجاه متزايد باستمرار في الانبعاثات حتى عام 2030، مما يؤدي إلى مستوى انبعاثات عالمي يبلغ حوالي (3.4-13.0) 8.2 في المائة فوق مستوى عام 2019. وتشير التقديرات إلى أن تنفيذ العناصر غير المشروطة فقط من المساهمات المحددة على المستوى الوطني سيؤدي إلى مستوى انبعاثات عالمي بحلول عام 2030 يبلغ حوالي (8.6-18.2) 13.4 في المائة فوق مستوى عام 2019 (انظر الشكل 7).

الشكل 7

إجمالي الانبعاثات العالمية التاريخية والمتوقعة وفقاً للمساهمات المحددة وطنياً



ملحوظة: للمقارنة، فإن الانبعاثات العالمية مع استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة في عام 2030، مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ تُقدر المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحددة (المناطق الزرقاء) بـ (54.0-56.9) 55.4 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون مع الأخذ في الاعتبار العناصر غير المشروطة و (50.4-53.5) 9.15 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بافتراض التنفيذ الكامل.

143. وفقاً لآخر المساهمات المحددة وطنياً، سيعادل نصيب الفرد من انبعاثات الأطراف (6.3-6.7) 6.5 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2025، وبأقل قليلاً من (5.7-6.4) 6.1 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030، وهو ما يعادل، في المتوسط، انخفاض نسبة (1.4-7.1) 4.2 في المائة في عام 2025 و (5.4-16.6) 0.11 في المائة في عام 2030 عما كان عليه في عام 2019.

144- قدم ما مجموعه 48 في المائة من الأطراف معلومات قابلة للقياس عن رؤاها واستراتيجياتها وأهدافها الطويلة الأجل بشأن التخفيف حتى عام 2050 وما بعده، وكثير منها أرسلت LT-LEDS بما يتماشى مع المادة 4، الفقرة 19، من اتفاقية باريس. ويقدر مجموع انبعاثات غازات الدفيئة لهذه الأطراف بـ (36.8-40.7) 38.8 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030، وهو ما يزيد بنسبة 5 في المائة (مع نطاق يتراوح بين 1 في المائة أقل إلى 10 في المائة أعلى) عن انبعاثاتها في عام 2010 و 5 في المائة. (0-10) في المائة أقل من انبعاثاتها في عام 2019.

145. على أساس المعلومات المقدمة بشأن رؤى واستراتيجيات وأهداف التخفيف طويلة الأجل في المساهمات المحددة وطنياً و LT-LEDS، يُقدر إجمالي الانبعاثات في عام 2050 للأطراف ذات الأهداف طويلة الأجل بنحو (13.0-16.4) 14.7 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون ومع مراعاة عدم اليقين الكامن في هذه التقديرات الطويلة الأجل، تشير المعلومات إلى أن إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة لدى هذه الأطراف

يمكن أن يكون المستوى أقل بنسبة (60-68) 64 في المائة في عام 2050 عما كان عليه في عام 2019، وسيكون نصيب الفرد السنوي من انبعاثاتها (2.0-2.6) 2.3 طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050. وفي ظل سيناريوهات الحد من الاحتراق إلى أقل من درجتين مئويتين (مع احتمال أكثر من 67 في المائة)، يبلغ نصيب الفرد السنوي من الانبعاثات (1.6-2.4) 2.4 (3.1) طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛ ومن ثم فإن نصيب الفرد من الانبعاثات المقدر على المدى الطويل في هذه الأطراف يصل إلى مستوى يتوافق مع سيناريوهات الدرجتين المئويتين. ومع ذلك، بالنسبة لسيناريوهات الحد من الاحتراق إلى 1.5 درجة مئوية

(مع احتمال بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2100 وتحقيق صافي انبعاثات صفر هذا القرن، يجب أن يكون نصيب الفرد من الانبعاثات السنوية بحلول عام 2050 أقل مرتين إلى ثلاث مرات، عند 1.3 (0.6-2.1) طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون .

المقارنة مع السيناريوهات التي نظرت فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ يتغير

146. تخلص مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس إلى أنه في سيناريوهات الحد من الاحترار إلى 1.5 درجة مئوية (مع احتمال يزيد عن 50 في المائة) مع عدم وجود تجاوز أو تجاوز محدود، تنخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة (34-60) 43 في المائة، بحلول عام 2030 مقارنة بمستوى 2019. بالنسبة للمجموعة الفرعية من السيناريوهات التي يتم فيها تحقيق صافي انبعاثات غازات الدفيئة أيضًا بما يتماشى مع الفقرة 1 من المادة 4 من اتفاق باريس، تكون تخفيضات الانبعاثات أقل قليلاً، بنسبة (31-59) 41 في المائة بحلول عام 2030. وبالنسبة لتلك المجموعة وحيث لم يتم تحقيق صافي انبعاثات غازات الدفيئة عند مستوى الصفر هذا القرن، فإن تخفيضات الانبعاثات على المدى القريب حتى عام 2030 تميل إلى أن تكون أقوى قليلاً، بنسبة (35-61) 48 في المائة، مقارنة بمستوى عام 2019. وفي سيناريوهات إبقاء الاحترار عند مستوى أقل من درجتين مئويتين (مع احتمال يزيد عن 67 في المائة) مع بدء إجراءات التخفيف في عام 2020، فإن الانبعاثات في عام 2030 أقل بنسبة (13-45) 27 في المائة عن مستوى عام 2019 (انظر الشكل 8).

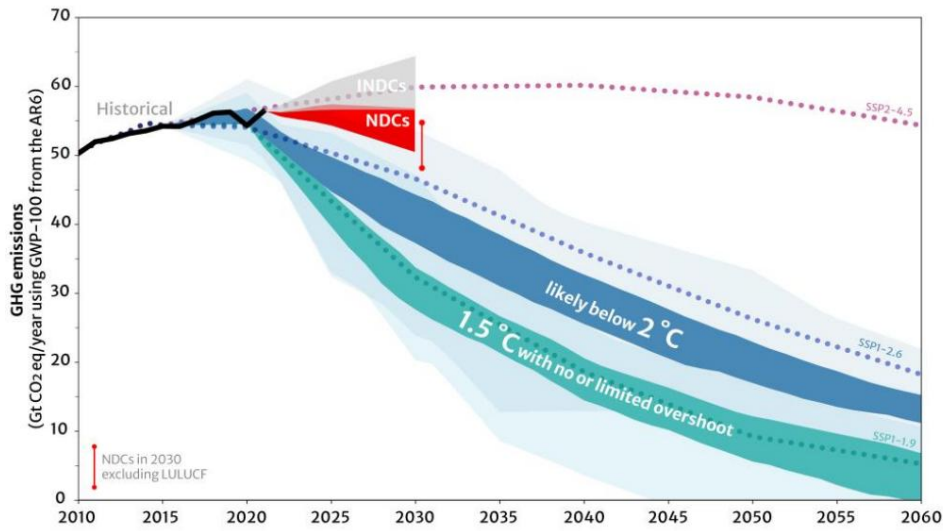
147. ويشير التقرير التجميحي لتقرير التقييم السادس إلى أنه سيتعين زيادة تعزيز تخفيضات الانبعاثات حتى عام 2030 حتى عام 2035 وما بعده حتى تتماشى مع مسارات الحد من الانبعاثات.

ارتفاع درجات الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية (مع احتمال يزيد عن 50 في المائة في عام 2100) مع عدم وجود تجاوز أو تجاوز محدود على مدار القرن. وفي هذه السيناريوهات، تنخفض انبعاثات غازات الدفيئة بنسبة (49-77) 60 في المائة بحلول عام 2035 مقارنة بمستوى عام 2019. وفي سيناريوهات إبقاء الاحترار المحتمل أقل من درجتين مئويتين (مع احتمال يزيد عن 67 في المائة)، فإن الانبعاثات في عام 2035 أقل بنسبة (22-55) 35 في المائة عن مستوى عام 2019. بالنسبة لعامي 2040 و2050، هناك حاجة إلى مزيد من التخفيضات في الانبعاثات من أجل الحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من 1.5 درجة مئوية مع عدم وجود تجاوز أو تجاوز محدود، بما في ذلك صافي صفر من ثاني أكسيد الكربون.

الانبعاثات بحلول عام 2050 (خفض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة 99 في المائة مقارنة بمستوى عام 2019).

الشكل 8

مقارنة السيناريوهات التي تم تقييمها في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ تقرير التقييم السادس يتضمن إجمالي الانبعاثات العالمية المتوقعة ونصيب الفرد منها وفقاً للمساهمات المحددة وطنياً



ملحوظة: الانبعاثات العالمية المقدرة (بما في ذلك استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة) للسيناريوهات التي تم تقييمها في تقرير التقييم السادس مقدمة للسيناريوهات المتوسطة (SSP2-4.5) والمنخفضة (SSP1-2.6) والمنخفضة جداً (SSP1-1.9) للفريق العامل الأول التابع للهيئة الحكومية الدولية (منقطة) خطوط). وتظهر فئات سيناريو الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ بنطاقات ربعية (تظليل داكن) ونطاق يتراوح بين 5 و59 في المائة (تظليل خفيف). تم تقييم الفئتين من قبل الفريق العامل الثالث التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على أنهما متسقتان مع احتمال البقاء أقل من درجتين مئويتين (احتمال يزيد عن 67 في المائة) (الفئة: C3a: التظليل الأزرق) واحترار بمقدار 1.5 درجة مئوية (احتمال يزيد عن 50 في المائة) بحلول عام 2100 (مع صافي انبعاثات صفر هذا القرن (الفئة: C1a: تظليل باللون الأزرق المخضر). تم تقييم سيناريوهات SSP التوضيحية من قبل الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ لإبراز الاحترار في نهاية القرن بمقدار 2.7 (2.1-3.5) درجة مئوية لـ SSP2-4.5 (النقاط الأروانية)، و 8.1 (1.3-2.4) درجة مئوية لـ SSP1-2.6 (النقاط الزرقاء) و 4.1 (1.0-1.8) درجة مئوية لـ SSP1-1.9 (نقاط زرقاء مخضرة) (انظر الجدول ملخص لصانعي السياسات 1 في مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم السادس). مستوى انبعاثات غازات الدفيئة بحلول عام 2030 من المتوقع أن يكون في

الموافق مع المساهمات المحددة وطنيًا هو (54.8-48.3) 51.6 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون باستثناء استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة (الشريط العمودي الأحمر) و (7.35-50.4) (56.9 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون - بما يتماشى مع السيناريوهات الموضحة للفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ - بما في ذلك استخدام الأراضي وتغيير استخدام الأراضي والحراجة.

148. من المتوقع أن يكون إجمالي مستوى انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في عام 2030 مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ أحدث المساهمات المحددة وطنيًا، أعلى بنسبة (15.7-1.9) 8.8 في المائة من مستوى عام 2010 و 0.2 في المائة أقل من مستوى عام 2019 (بنطاق يتراوح بين 8.2 في المائة) أدناه إلى 4.2 في المائة أعلاه). وهذا أقل قليلاً من المستوى المتوقع المقدم في النسخة السابقة من هذا التقرير (10.6 في المائة أعلى من مستوى 2010 وأقل بنسبة 0.3 في المائة من مستوى 2019).

149. مع المعلومات الواردة في الشكل 8 والفقرات 141 و 641 و 841 أعلاه، تظل النتيجة التي توصلت إليها النسخة السابقة من هذا التقرير هي نفسها التي يشير إليها ذلك الحاجة الملحة إما إلى زيادة كبيرة في مستوى طموح المساهمات المحددة وطنيًا من الآن وحتى عام 2030 أو تحقيق تجاوز كبير لأحدث المساهمات المحددة وطنيًا، أو مزيج من الاثنين معًا، من أجل تحقيق مستويات الانبعاثات الفعالة من حيث التكلفة المقترحة في العديد من السيناريوهات التي نظرت فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. وإذا لم يتم خفض الانبعاثات بحلول عام 2030 فسوف يتعين تخفيضها بشكل كبير بعد ذلك للتعويض عن البداية البطيئة على الطريق نحو صافي الانبعاثات الصفرية. لا تحتوي أحدث مجموعة بيانات سيناريو الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ على سيناريوهات للاستمرار في الوصول إلى هدف 1.5 درجة مئوية مع تجاوز منخفض أو محدود بعد عام 2030 إذا ظلت مستويات الانبعاثات متماسية مع تلك المستندة إلى تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا الحالية حتى عام 2030. تتضمن بعض السيناريوهات وجود فرصة محتملة للبقاء أقل من درجتين مئويتين من الاحترار دون تعزيز طموح المساهمات المحددة وطنيًا قبل عام 2030 وتفترض هذه السيناريوهات معدل خفض سنوي معزز بقوة يبلغ (3.3-1.5) 2.3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من عام 2030 إلى عام 2040 والتي تفترض اتخاذ إجراءات تخفيف فورية قبل عام 2030 سيظل الاحترار أقل من درجتين مئويتين، مع انخفاض معدلات خفض الانبعاثات السنوية بنحو (2.5-0.7) 1.5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من 2020 إلى 2030 و (1.7-0.6) جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون من 2030 إلى 2040 (انظر الشكل 8).

150. مقارنة مستوى الانبعاثات المقترحة في سيناريوهات الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ والتي تم تصنيفها على أنها تتماشى مع إجراءات التخفيف الفورية اعتبارًا من عام 2020 والحد من الاحترار إلى أقل من درجتين مئويتين (مع احتمال يزيد عن 67 في المائة) أو أقل من 1.5 درجة مئوية (مع احتمال يزيد عن 67 في المائة) فرصة تزيد عن 50 في المائة 85 مع توقع مستوى الانبعاثات الإجمالي بحلول عام 2030 وفقًا للمساهمات المحددة وطنيًا، هناك فرق كبير. الفرق في حالة سيناريوهات درجتين مئويتين هو (17.1-9.4) 13.3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 وبافتراض تنفيذ جميع العناصر الشريطية للمساهمات المحددة وطنيًا، ينخفض الفارق إلى (15.1-7.6) 11.6 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وبدون أي تنفيذ للعناصر المشروطة للمساهمات المحددة وطنيًا، تصبح الفجوة أوسع، حيث تبلغ (18.5-11.1) 15.1 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. والفجوة في حالة سيناريوهات 1.5 درجة مئوية التي تتميز بصافي انبعاثات صفرية هذا القرن لا تزال أوسع، حيث تبلغ (26.0-19.0) 21.6 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وبافتراض تنفيذ جميع العناصر المشروطة للمساهمات المحددة وطنيًا، فإن الفرق فيما يتعلق بسيناريوهات الـ 1.5 درجة مئوية قد تم تضييقه إلى حد ما إلى (24.4-17.8) 19.5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. وبدون تنفيذ أي عناصر مشروطة، يصل الفرق إلى (27.9-21.3) 22.9 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون (انظر الشكل 8).

151. مع الأخذ في الاعتبار تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا حتى عام 2030 يخضع متوسط درجات الحرارة العالمية المتوقعة لقدرة كبير من عدم اليقين بسبب نطاق مستويات الانبعاثات المقدرة لعام 2030 الناتجة عن تنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا (بما في ذلك ما إذا تم تنفيذ العناصر المشروطة أم لا)، ونطاق المساهمات المحددة وطنيًا. امتدادات توضيحية للانبعاثات إلى ما بعد عام 2030 وأوجه عدم اليقين المتأصلة في النظام المناخي. 95 أفضل تقدير لذروة درجة الحرارة في العالم

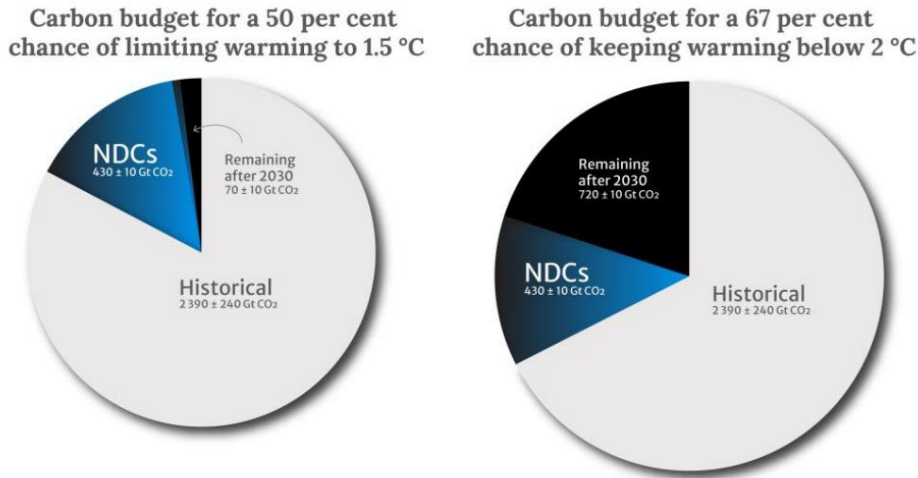
58 فئات السيناريو التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ هي "C3a" للسيناريوهات المحتملة لأقل من درجتين مئويتين و "a1c" للسيناريوهات 1.5 درجة مئوية مع عدم وجود سيناريوهات تجاوز أو سيناريوهات محدودة مع صافي انبعاثات صفر هذا القرن (انظر الجدول م ق س 2 في مساهمة الفريق العامل الثالث في (AR6) يتم حساب الاختلافات كعينة مونت كارلو تضم 100000 عضو، مع أخذ عينات من النطاق الأدنى والأقصى، المقترض كنزيب موحد، للتقديرات الكمية لعام 2030 وفقًا للمساهمات المحددة وطنيًا وبشكل عشوائي لمستويات انبعاثات غازات الدفيئة لعام 2030 للسيناريوهات ضمن السيناريوهات المنسقة والمملوءة. سيناريو الفريق الحكومي الدولي المعنى بتغير المناخ "C1a" أو "C3a"

فئات. النطاقات المبلغ عنها هي المتوسطات والنطاقات الربعية. تعتمد توقعات درجة الحرارة في هذا التقرير على تمثيل عدم اليقين في النظام المناخي الذي تمت معيارته وفقًا للنتائج الواردة في مربع الفصل 7.1 من مساهمة مجموعة العمل الأولى في تقرير التقييم السادس، أي محاكي المناخ IMAGICC7 المعايير. بالنسبة للسلاسل الزمنية للانبعاثات، تم تطبيق عملية التعبئة والتنسيق كما هو الحال بالنسبة للسيناريوهات الواردة في مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس. توضح امتدادات الانبعاثات التوضيحية لما بعد عام 2030 اتجاهات الانبعاثات قبل عام 2030 حتى عام 2050 وتتبع بعد ذلك تطور سيناريوهات الانبعاثات المماثلة لمستوى عام 2030 في قاعدة بيانات SR1.5 باستخدام نهج "السير الكمي المتساوي" المكيف بما يتماشى مع النهج الموجودة الأدب العلمي. عندما تؤخذ الرؤى والاستراتيجيات والأهداف طويلة المدى بعين الاعتبار فيما يتعلق بتمديد الانبعاثات بعد عام 2030،

القرن الحادي والعشرين (المتوقع في الغالب لعام 2100 عندما تستمر درجة الحرارة في الارتفاع) يتراوح بين 2.1 إلى 2.8 درجة مئوية اعتماداً على الافتراضات الأساسية. 06 وبدون تنفيذ أي عناصر مشروطة للمساهمات المحددة وطنياً، فإن أفضل تقدير لتغير درجة الحرارة هو 2.4- ارتفاع درجة الحرارة 2.8 درجة مئوية. وبافتراض التنفيذ الكامل للمساهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك جميع العناصر المشروطة، فإن أفضل تقدير لذروة متوسط درجة الحرارة العالمية هو 2.3-2.1 درجة مئوية.

152 بناءً على أحدث المساهمات المحددة وطنياً، تقدر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية في الفترة 2020-2030 بحوالي (420-440) 430 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون. عند التقريب إلى أقرب 10 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون، لم تتغير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية المقدره مقارنة بالانبعاثات السابقة نسخة من هذا التقرير. بالمقارنة مع ميزانية الكربون التي تتوافق مع احتمال 50 في المائة للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية (500 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون)، فإن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية في عام 2020 ومن المرجح أن يستخدم عام 2030، بناءً على أحدث المساهمات المحددة وطنياً، ما يصل إلى 87% من ميزانية الكربون المتبقية. وهذا من شأنه أن يترك ميزانية الكربون لما بعد عام 2030 تبلغ حوالي (60-80) 70 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون، وهو ما يعادل حوالي عامين من إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون العالمية المتوقعة بحلول عام 2030. وبالمثل، في سياق ميزانية الكربون المتسقة مع احتمال 67 في المائة لإبقاء الاحترار أقل من درجتين مئويتين (تقدره الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بـ 1150 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون اعتباراً من عام 2020 فصاعداً)، تعتمد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التراكمية في الفترة 2020-2030 على ومن المرجح أن تستخدم أحدث المساهمات المحددة وطنياً ما يصل إلى 38% من ميزانية الكربون المتبقية (انظر الشكل 9). وبالمقارنة، فإن إجمالي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون التاريخية العالمية حتى عام 2020 تقدرها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بنحو 2,390 (2,150-2,630) جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون.

الشكل 9
ميزانيات الكربون



ملحوظة: تقدم مساهمة الفريق العامل الأول في تقرير التقييم السادس تقديراً لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون من عام 1850 إلى عام 2020 بقيمة ± 240 2,390 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون. وللبقاء على درجة حرارة أقل من 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستوى 1900-1850 يمكن أن ينبعث ما يقدر بنحو 500 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون اعتباراً من عام 2020 فصاعداً. بموجب تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً اعتباراً من 25 سبتمبر 2023، ستصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من عام 2020 إلى عام 2030 إلى ± 10 430 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون، مما يترك ما يعادل عامين تقريباً من الانبعاثات (± 10 70) جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون) لما بعد ذلك، عند التقريب إلى أقرب رقم. 10 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون. وفي حالة وجود فرصة محتملة (67 في المائة) لإبقاء الاحترار أقل من درجتين مئويتين، فإن ميزانية الكربون المتبقية تبلغ 1150 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون وحوالي ± 10 720 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون ستبقى لما بعد ذلك.

تعتبر الانبعاثات العالمية للفترة 2030-2050 مقيدة بشكل أفضل حيث أن 81 في المائة من الانبعاثات العالمية لعام 2019 تخضع لأهداف طويلة الأجل. تسمح هذه الانبعاثات الأكثر تقييداً أيضاً بتوقعات أكثر تقييداً (وأقل) لدرجات الحرارة. لا تأخذ أي من توقعات درجات الحرارة في الاعتبار احتمال تجاوز المستويات المستهدفة المعلنة. تشير نطاقات الاحترار المذكورة إلى أفضل تقدير (50 بالمائة) أو 5 و59 بالمائة لذروة درجة الحرارة عبر تنفيذ المساهمات المحددة وطنياً (العناصر غير المشروطة والتنفيذ الكامل).

60 نطاقات الانبعاثات المعلنة هي نطاقات عبر أفضل تقدير (متوسط) لتوقعات الانبعاثات لمجموعة سيناريوهات الانبعاثات التي تم النظر فيها بما يتماشى مع المساهمات المحددة وطنياً. عند تضمين حالة عدم اليقين المناخي، فإن نطاق عدم اليقين المئوي 5-95 يغطي 4.1-1.5 درجة مئوية. بالنسبة للتنفيذ الكامل للمساهمات المحددة وطنياً (بما في ذلك جميع العناصر المشروطة)، فإن نطاق عدم اليقين المئوي 5-95 (الذي يشمل كلاً من الانبعاثات والمناخ غير المؤكد) يغطي 3.4-1.5 درجة مئوية. بالنسبة للسيناريوهات التي تفترض تنفيذ العناصر غير المشروطة فقط من المساهمات المحددة وطنياً، فإن نطاق عدم اليقين المئوي 5-95 يغطي 4.1-1.7 درجة مئوية.

153. يسلط المستوى شبه الراكد للتأثير الإجمالي لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً منذ الإصدار السابق من هذا التقرير الضوء على الحاجة الملحة إما إلى زيادة كبيرة في مستوى طموح المساهمات المحددة وطنياً من الآن وحتى عام 2030 أو تحقيق تجاوز كبير في أحدث المساهمات المحددة وطنياً، أو مزيج من الاثنين معاً، من أجل تحقيق مستويات الانبعاثات الفعالة من حيث التكلفة المقترحة في العديد من السيناريوهات التي نظرت فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ للحفاظ على الاحترار بشكل جيد.

أقل من 2 درجة مئوية وتقتصر على 1.5 درجة مئوية، وإذا لم يتم خفض الانبعاثات بحلول عام 2030 فسوف يتعين تخفيضها بشكل كبير بعد ذلك للتعويض عن البداية البطيئة على الطريق نحو صافي الانبعاثات الصفرية. ويحدد تقرير التقييم السادس صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصفرية كشرط أساسي لوقف الانحسار الحراري على أي مستوى.

ي. التكيف

154. يشمل التكيف الاستجابة لتغير المناخ من خلال تقييم التأثيرات والقابلية للتأثر والتغير المناخي. والمخاطر؛ تخطيط وتنفيذ التكيف؛ اتخاذ ترتيبات الطوارئ عند حدوث التأثيرات؛ ومعالجة الخسائر؛ ورصد وتقييم جهود التكيف.

وقد تم وضع ترتيبات بموجب الاتفاقية لتسهيل التكيف، ولا سيما برامج العمل الوطنية، ومؤسسات مثل لجنة التكيف وفريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، وهيكل الشراكة لسد الفجوات المعرفية، والأحكام الرامية إلى تيسير دعم التكيف وشفافيته. وبموجب اتفاق باريس، يجوز للأطراف إدراج عنصر التكيف في مساهماتها المحددة وطنياً.

1 نطاق

155. أدرج ما مجموعه 81 في المائة من الأطراف عنصر التكيف في مساهماتها المحددة وطنياً. وقدموا، على وجه الخصوص، معلومات عن البحوث المتعلقة بالتكيف؛ نقاط الضعف؛ تدابير التكيف القطاعية؛ استراتيجيات وسياسات وخطط التكيف؛ تدابير الطوارئ؛ وأوجه التآزر مع التخفيف وأطر السياسات العالمية ذات الصلة؛ ورصد وتقييم التكيف.

156. توضح المعلومات المقدمة كيف تمكنت الأطراف التي أبلغت عن مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة من تحقيق تقدم في التكيف منذ مساهماتها المحددة وطنياً السابقة. على سبيل المثال، كانت هناك زيادة في حصة المساهمات المحددة وطنياً:

(أ) مع عنصر التكيف، من 80 إلى 81 في المائة، وهو ما يشير إلى استمرار الأهمية التي تعلق على التكيف من جانب الأطراف من جميع الأقاليم والمجموعات؛

(ب) تصف حالة عملية خطة التكيف الوطنية وتبين كيف كانت خطة التكيف الوطنية باعتبارها الأداة الوطنية الرئيسية للتكيف، من 68 إلى 70 في المائة.

157. بالمقارنة مع مساهماتها المحددة وطنياً السابقة، قدمت الأطراف التي أبلغت مساهماتها الجديدة أو المحدثة معلومات أكثر تفصيلاً عن، على وجه الخصوص:

أظهرها الوطنية، وبالتالي وصف أطر أكثر تكاملاً من الأطر المتعددة والمشاريع الفردية الموصوفة سابقاً؛

(ب) أهداف التكيف الكمية المحددة زمنياً (من 32 إلى 34 في المائة من المساهمات المحددة وطنياً)، حيث أبلغ 16 في المائة من الأطراف عن تطوير أطر المؤشرات التي يعتزمون استخدامها لرصد التقدم المحرز؛

(ج) أوجه التآزر والمنافع المشتركة بين إجراءات التكيف والتخفيف (27 في المائة من المساهمات المحددة وطنياً)، وكذلك الروابط بين التكيف والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (26 في المائة من المساهمات المحددة وطنياً).

158- ومن بين الأطراف، حدد 13 في المائة عنصر التكيف باعتباره بلاغات التكيف الخاصة بها، في حين قدم 2 في المائة معلومات منظمة حول العناصر المحددة. وفي مرفق المقرر 9م أ-1، أعلن 9 في المائة من الأطراف عن عزمهم إعداد بلاغ التكيف.

2. التأثيرات والمخاطر ونقاط الضعف

159- ومن بين عناصر التكيف، وصف 91 في المائة التغيرات المناخية الرئيسية، مشيراً على وجه الخصوص إلى زيادة درجات الحرارة، والتغيرات في هطول الأمطار، وارتفاع مستوى سطح البحر. وقد تم تحديدها على أنها تسبب مخاطر وتأثيرات مختلفة لتغير المناخ، ولا سيما الزيادات

في تواتر أو شدة الجفاف، والأمطار الغزيرة، والفيضانات النهرية، وتآكل السواحل والفيضانات، وتسرب المياه المالحة، والعواصف والأعاصير، وموجات الحرارة والانهييارات الأرضية، فضلاً عن الزيادات في تجمض المحيطات، ودرجة حرارة المحيطات، والحرائق، وذوبان الأنهار الجليدية، والجليد، والتربة الصقيعية. ووصفت الأطراف كيف تؤثر التأثيرات على القطاعات الضعيفة. ومما يثير القلق بشكل خاص الزراعة والجوانب الأخرى للأمن الغذائي، والموارد المائية، والتنوع البيولوجي الأرضي والنظم الإيكولوجية، والقطاعات الاقتصادية الرئيسية مثل البنية التحتية، والطاقة، والنقل والسياحة، وصحة الإنسان، والمناطق الساحلية والمنخفضة.

160- أبرز ما مجموعه 57 في المائة من الأطراف أن النساء والأطفال والشباب والمسنين وسكان الريف والشعوب الأصلية والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان ذوي الدخل المنخفض والنازحين معرضون بشكل خاص لتغير المناخ. وبالمثل، أكد 55 في المائة من الأطراف على وجه التحديد على مدى تعرض المناطق الساحلية والجزر والبال والصحاري والمراعي للخطر. وكعوامل ضعف، أبرز 90 في المائة من الأطراف، على سبيل المثال، الموقع الجغرافي أو الخصائص الجغرافية، والتحديات الاقتصادية والفقرة، والاعتماد على القطاعات الحساسة للمناخ والموارد الطبيعية، والوباء، وعدم المساواة، وعدم الاستقرار السياسي، ووضعها كدولة جزرية صغيرة نامية. .

3. تعزيز البحوث المتعلقة بالتكيف من أجل صنع السياسات

161- ومن بين الأطراف التي قدمت عنصراً للتكيف، نظر 92 في المائة في كيفية تعزيز البحوث والبيانات والمعلومات والرصد ذات الصلة بالتكيف، وضمن أن تكون جهود التكيف مستندة إلى أسس علمية. ووصفت الأطراف الجهود المبذولة لتعزيز البحوث من خلال، على سبيل المثال، برامج جمع البيانات، والتعداد الوطني للآثار، ونظم الرصد، وشبكات المراقبة، ومراكز البحوث، وتعزيز خدمات الطقس، ونمذجة المناخ والمخاطر، وخرائط المخاطر المشتملة على البيانات والسيناريوهات المناخية، والتحليلات الدولية. تعاون.

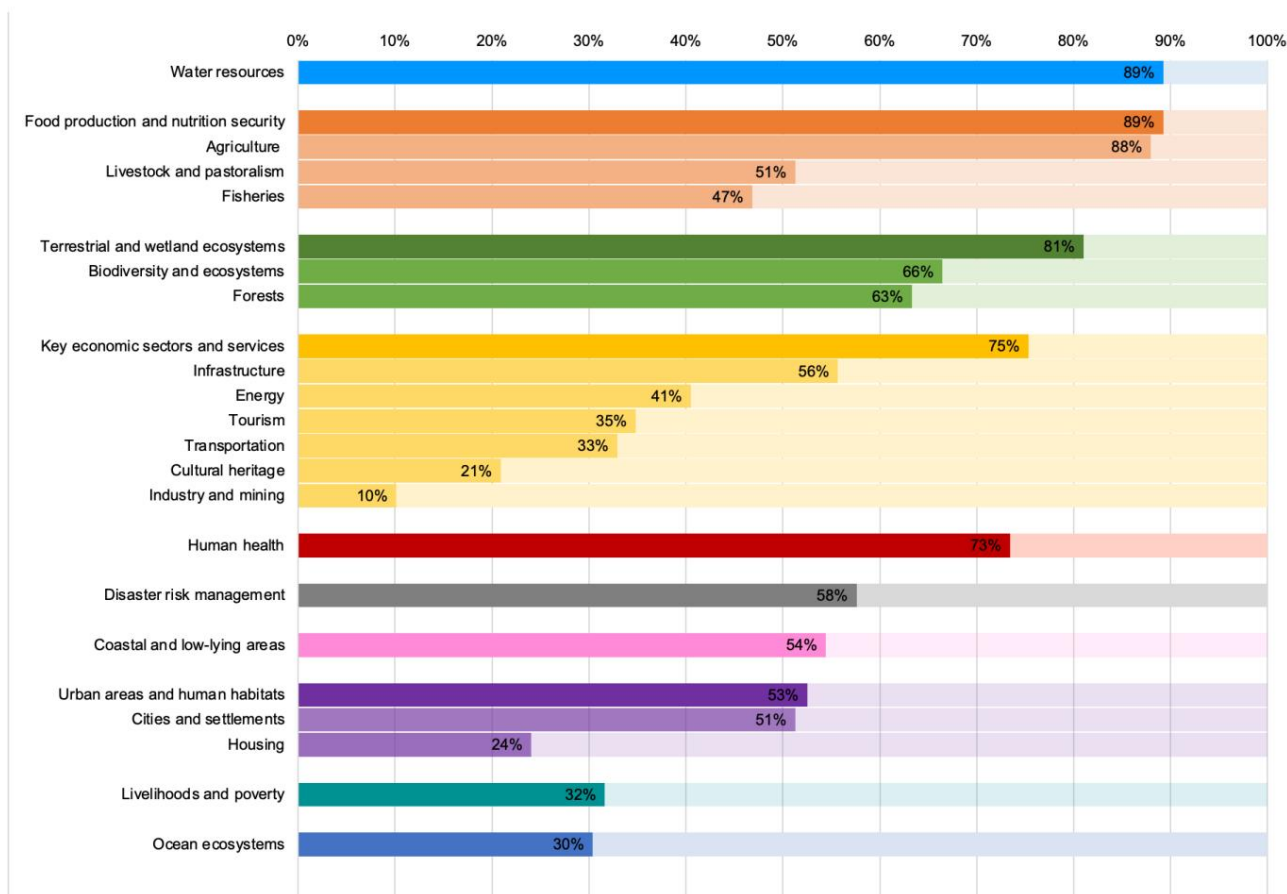
4. التكيف الوقائي

162. زادت حصة الأطراف التي وصفت في مكون التكيف الخاص بها عملية صياغة وتنفيذ خطط عملها الوطنية وحالتها من 68 في المائة للمساهمات المحددة وطنياً السابقة إلى 70 في المائة للمساهمات الجديدة أو المحدثة. وفي حين أشار 24 في المائة من الأطراف إلى أنهم وضعوا خطط عمل وطنية، أبلغ 46 في المائة عن التزامهم القيام بذلك، بما في ذلك جدول زمني للاستكمال أو التحديث و/أو التنفيذ. بالإضافة إلى ذلك، أوضح 49 في المائة من الأطراف الروابط بين خطط التكيف الوطنية والمساهمات المحددة وطنياً، بما في ذلك كيف وفرت خطة التكيف الوطنية الأساس لعنصر التكيف، وكيف يبني كل منهما على نفس تقييم قابلية التأثر، وكيف يمكن لخطة العمل الوطنية أن توفر إطاراً للرصد والتقييم لأهداف التكيف. NDC.

163. بالمقارنة مع المساهمات المحددة وطنياً السابقة، فإن 2 في المائة أكثر من المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة التي تتضمن مكوناً للتكيف (96 في المائة) وصفت أطر السياسات ذات الصلة بالتكيف، بما في ذلك معلومات عن كيفية توفير هذه الأطر أساساً لجهود التكيف وكيف يتم التكيف. دمجها في أطر أخرى وتعزيزها في إطارها، مثل الأطر الخاصة بالتكيف، وخطط المناخ الوطنية، والخطط على مستوى الحكومة المحلية أو المجتمع المحلي، والخطط القطاعية ذات الصلة بأولويات التكيف، وسياسات الحد من مخاطر الكوارث، وأطر التنمية الوطنية والإقليمية، وأطر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ (على سبيل المثال الوطنية وبرامج عمل التكيف، وتقييمات الاحتياجات التكنولوجية، ومبادرة التنوع الاقتصادي). وفي حين سلط 4 في المائة من الأطراف الضوء على إدراج اعتبارات التكيف في دستورهم الوطني، أعلن 3 في المائة من الأطراف حالة الطوارئ المناخية في بلدانهم.

الشكل 10

حصة مكونات التكيف من المساهمات المحددة وطنياً والتي تشير إلى مجالات وقطاعات محددة ذات أولوية في التكيف



164 قدمت الأطراف مجموعة واسعة من المعلومات بشأن التكيف في مختلف المجالات ذات الأولوية (انظر الشكل 10) وأوضحت المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة أن الأطراف تواصل التركيز على الموارد المائية، والإنتاج الغذائي والأمن التغذوي، والنظم الإيكولوجية الأرضية والأراضي الرطبة، والقطاعات والخدمات الاقتصادية الرئيسية، وصحة الإنسان؛ تليها إدارة مخاطر الكوارث،

المناطق الساحلية والمنخفضة، والمناطق الحضرية والموائل البشرية، وسبل العيش والفقر، والنظم الإيكولوجية للمحيطات.

5. تدابير الطوارئ

165 من بين الأطراف التي أبلغت عن مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة، زادت حصة مكونات التكيف التي أبلغت عن تدابير الطوارئ للتعامل مع حالات الطوارئ والآثار التي تحدث بغض النظر عن جهود التكيف من 27 إلى 34 في المائة منذ المساهمات المحددة وطنياً السابقة. وتشمل تدابير الطوارئ تعزيز القدرة على مواجهة التأثيرات التي تتجاوز حدود التكيف من خلال خطط التكيف الوطنية؛ خطط وأنظمة البحث والإنقاذ والطوارئ أو الطوارئ؛ ملاجئ الطوارئ؛ المساعدة الإنسانية والدفاع المدني؛ إجراءات الإخلاء؛ تمويل الطوارئ أو الطوارئ؛ الاحتياطات الغذائية؛ خطط التأمين ضد الكوارث؛ سياسات حماية سبل العيش؛ ودعم النازحين. وقد تم اقتراح هذه التدابير عادة بالنسبة للزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك والمناطق الساحلية والموارد المائية والصحة البشرية والبنية التحتية والطاقة والسياحة.

6. المراقبة والتقييم وفهم التقدم

166 ارتفعت حصة الأطراف التي لديها عناصر التكيف والتي وصفت جهودها الرامية إلى تعزيز رصد التكيف وتقييمه، مثلاً من خلال التركيز على تتبع التقدم المحرز، والحد من قابلية التأثر، وتحسين كفاءة وفعالية الإجراءات، وتنفيذ خطط التكيف الوطنية ودعمها، من 64 إلى 68 في المائة منذ مساهماتها المحددة وطنياً السابقة. ومن بين تلك الأطراف، حدد 34 في المائة ووصفوا عزمهم على تطبيق أهداف تكيف كمية محددة زمنياً لرصد التقدم المحرز في تدابير التكيف، و61 في المائة منهم في المائة.

أبلغت نسبة من الأطراف عن تطوير أطر المؤشرات التي تنوي استخدامها لرصد التقدم.

7. أوجه التأزر مع جهود التخفيف والتنمية المستدامة

167. زادت حصة الأطراف التي حددت في مكون التكيف الخاص بها أوجه التأزر بين التكيف والتخفيف، لا سيما في النظام البيئي البري والبحري والتنوع البيولوجي والزراعة والطاقة والموارد المائية والصحة البشرية، إلى 27 في المائة في المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة. من 22 في المائة في مساهماتها المحددة وطنياً السابقة (تم تناول الفوائد المشتركة للتخفيف من إجراءات التكيف في الفصل الرابع.ز. أعلاه). وتشمل أمثلة التأزر زيادة قدرة أشجار المانغروف والأعشاب البحرية على الصمود (الحلول القائمة على الطبيعة) للحد من الفيضانات وزيادة احتجاز الكربون؛ وتحسين مخزون الكربون في الغابات من خلال ترميم وتشجير وحفظ أنواع الغابات المحلية؛ وتنفيذ ممارسات الزراعة الذكية مناخياً والحراثة الزراعية من أجل تنويع المحاصيل وتعزيز الحفاظ على التربة والتحكم في التنوع وزيادة عزل الكربون؛ واستخدام الطاقة المتجددة وتحسين كفاءة استخدام الطاقة لتعزيز أمن الطاقة؛ وتحسين خزانات المياه وخطط تخزين المياه بالضح لضمان الأمن المائي؛ وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة للمساهمة في توفير موارد المياه العذبة؛ والحد من أمراض الجهاز التنفسي من خلال تقليل استخدام الوقود الأحفوري (التلوث).

168. في مكونات التكيف للمساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة، مقارنة بالمساهمات المحددة وطنياً السابقة، وصفت حصة متزايدة من الأطراف (40 في المائة) كيفية ارتباط إجراءات التكيف بأطر التنمية المستدامة، ووصفت الروابط العامة وأوجه التأزر بين جهود التكيف وجهود التكيف. الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛ وتحديد الدور الأساسي للتكيف في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك دور التنمية المستدامة في نجاح التكيف؛ والتأكيد على أهمية وفوائد تكامل تنفيذ الجهود المتعلقة بالمناخ وأهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، حددت 26 في المائة من الأطراف كيف يساهم التكيف في مجالات محددة ذات أولوية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الفردية. يقدم الشكل 11 نظرة عامة على أوجه التأزر المحددة بين جهود التكيف القطاعية وأهداف التنمية المستدامة.

الشكل 11

أوجه التأزر بين الجهود المبذولة في القطاعات ذات الأولوية في مجال التكيف والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في المساهمات المحددة وطنياً

	Sustainable Development Goal																	
Adaptation priority sector	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	
Food production and nutrition security	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue
Water resources	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue
Urban areas and human habitats	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue
Key economic sectors and services	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue
Terrestrial and wetland ecosystems	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue
Ocean ecosystems	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue
Coastal and low-lying areas	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue
Livelihoods and poverty	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue
Human health	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue	Dark Blue

ملاحظة: يعكس التظليل عدد المرات التي حددت فيها الأطراف الروابط: فكلما كان التظليل أعمق، زاد تواتر الروابط تم التحديد.

ك. تدابير التخفيف المحلية

11. المجالات ذات الأولوية وأهداف التخفيف الكمية

169. يتوقع تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أن حوالي 37 في المائة (20 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في عام 2020 جاءت من إمدادات الطاقة، و62 في المائة (14 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) من الصناعة، و81 في المائة (9.5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) من AFOLU، و7.6 في المائة (7.6 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) من النقل و7.5 في المائة (3.1 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون) من المباني. ووفقاً لمساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس، زادت انبعاثات غازات الدفيئة بشكل مستمر في جميع القطاعات في الفترة 2019-2010 ولكن بسرعة أكبر في النقل والصناعة مع وبلغ متوسط معدلات نمو الانبعاثات السنوية نحو 2.0 و4.1 في المائة على التوالي.

170. بموجب الفقرة 2 من المادة 4 من اتفاق باريس، يتعين على الأطراف اتباع تدابير التخفيف المحلية بهدف تحقيق أهداف مساهماتها المحددة وطنياً.

171. حدد ما مجموعه 99 في المائة من الأطراف في مساهماتها الوطنية تدابير التخفيف المحلية كأدوات رئيسية لتحقيق أهداف التخفيف لمساهماتها المحددة على المستوى الوطني وأو مجالات الأولوية المحددة ذات الأهمية الوطنية، والتي غالباً ما تكون مجموعة فرعية من واحد أو أكثر من قطاعات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، بما في ذلك إمدادات الطاقة، والنقل، والمباني، والصناعة، 26 الزراعة والأراضي والنفائات. وعلى وجه التحديد، أبلغ 93 في المائة من الأطراف عن تدابير في مجال إمدادات الطاقة ذي الأولوية (انظر الشكل: 12) بينما أشار 50 في المائة إلى تدابير في الصناعة، ثاني أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة مع ثاني أعلى معدل نمو سنوي للانبعاثات بين المجالات ذات الأولوية، وهو أقل تواتراً من المجالات ذات الأولوية الأخرى (93-77 في المائة)، على الرغم من أن 77 في المائة أدرجت الاتحاد البرلماني الدولي كقطاع في المساهمات المحددة وطنياً.

172- وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ 76 في المائة من الأطراف عن هدف واحد أو أكثر من أهداف التخفيف الكمية الخاصة بالمجالات ذات الأولوية أو المجالات الفرعية، والتي تدعم وتدمج أهداف التخفيف الشاملة. وقد تم تقديم أهداف التخفيف الكمية هذه في أغلب الأحيان فيما يتعلق بإمدادات الطاقة (59 في المائة)، يليها توفير الأراضي والأراضي (47 في المائة) والقطاعات الشاملة أو غيرها (44 في المائة). في حين كانت الإشارة إليها أقل تواتراً في المجالات الأخرى ذات الأولوية (20-5 في المائة). وكانت أهداف توليد الطاقة المتجددة هي أكثر أهداف التخفيف الكمية التي تم الإبلاغ عنها بشكل متكرر والخاصة بالمناطق الفرعية (55 في المائة). وكأهداف لانبعاثات غير ثاني أكسيد الكربون للقطاعات الشاملة أو غيرها، حدد 17 في المائة من الأطراف أهدافاً لانبعاثات الغازات المفلورة وأشار 4 في المائة إلى أهداف لانبعاثات الميثان.

173. في حين أبلغ 69 في المائة من الأطراف عن تدابير تخفيف محلية لتحقيق أهداف التخفيف غير المشروطة في مساهماتها المحددة وطنياً، 36 أدرج 66 في المائة منها تدابير لتحقيق أهداف التخفيف المشروطة وأبلغ 26 في المائة عن تدابير لتحقيق أهداف التخفيف غير المشروطة والمشروطة. وقد حددت الأطراف في أغلب الأحيان التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التخفيف المشروطة في مجال إمدادات الطاقة (63 في المائة)، يليها النقل (55 في المائة) والمباني (52 في المائة). أبلغت الأطراف عن تدابير لتحقيق أهداف التخفيف المشروطة بنسبة 25 في المائة أكثر من التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التخفيف غير المشروطة فيما يتعلق بالصناعة، وهي نسبة مئوية أعلى من الفرق مقارنة بأي مجال آخر ذي أولوية (7-10 في المائة).

2. خيارات التخفيف في إطار المجالات ذات الأولوية

174 - ظل توليد الطاقة المتجددة يمثل خيار التخفيف الأكثر تكراراً، يليه تحسين كفاءة استخدام الطاقة في المباني؛ التدابير الشاملة في مجال توفير الأراضي والحرجة؛ التشجير وإعادة التشجير وإعادة الغطاء النباتي؛ وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في وسائل النقل (انظر الشكل: 12). أبلغ ما مجموعه 23 في المائة من الأطراف عن أهداف كمية لحصة إجمالي الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بحلول عام 2030 (تراوح من 15 إلى 15 في المائة)

61 برنامج الأمم المتحدة للبيئة. 2022. تقرير فجوة الانبعاثات: 2022: النافذة المغلقة - أزمة المناخ تدعو إلى التحول السريع للمجتمعات. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة. متاح على: <https://www.unep.org/emissions-gap-report-2022>. يتضمن تقرير فجوة الانبعاثات لعام 2022 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس تقديرات لانبعاثات غازات الدفيئة من النفائات والقطاعات الشاملة أو غيرها في إطار هذه القطاعات.

62 يغطي التدابير التي تستهدف الانبعاثات الناجمة عن استخدام الوقود في الصناعة، وانبعاثات العمليات الصناعية والانبعاثات الناجمة عن استخدام المنتجات. للاطلاع على نطاقات المجالات الأخرى ذات الأولوية، بما في ذلك المجالات الشاملة أو غيرها، انظر الوثيقة FCCC/PA/CMA/2021/8/Add.2.

63 تشير هذه التدابير إلى تلك الخاصة بتحقيق أهداف التخفيف غير المشروطة وتلك الخاصة بتحقيق أهداف التخفيف غير المشروطة والمشروطة. وينطبق نفس النهج على التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التخفيف المشروطة.

100 في المئة؛ و41 في المائة، وهو ما يمثل 2.4 في المائة من إجمالي توليد الكهرباء العالمي من الوقود الأحفوري في عام 2021. 64 حصة مستهدفة تقع ضمن أو أعلى من النطاق الربيعي في 1.5 ريال سعودي بنسبة 47-65 (متوسط 54) في المائة للحصة العالمية من مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء بحلول عام 2030 بما يتوافق مع مسارات 1.5 درجة مئوية مع عدم وجود تجاوز أو محدود. وعلاوة على ذلك، أشار 15 في المائة من الأطراف إلى أهداف كمية لزيادة إجمالي قدرة الطاقة المتجددة بحلول عام 2030 وبعضهم 6 في المائة بنسبة 2.2

في إطار خطة العمل العالمية لتوليد الكهرباء على مستوى العالم من الوقود الأحفوري في عام 2021. تتفق مع أو تتجاوز مسارات 1.5 درجة مئوية مع عدم وجود تجاوز أو تجاوز محدود في تحديث عام 2023 لخارطة طريق صافي الصفر لوكالة الطاقة الدولية 66 المتمثل في مضاعفة إجمالي القدرة العالمية المركبة ثلاث مرات لتوليد الكهرباء القائمة على مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.67

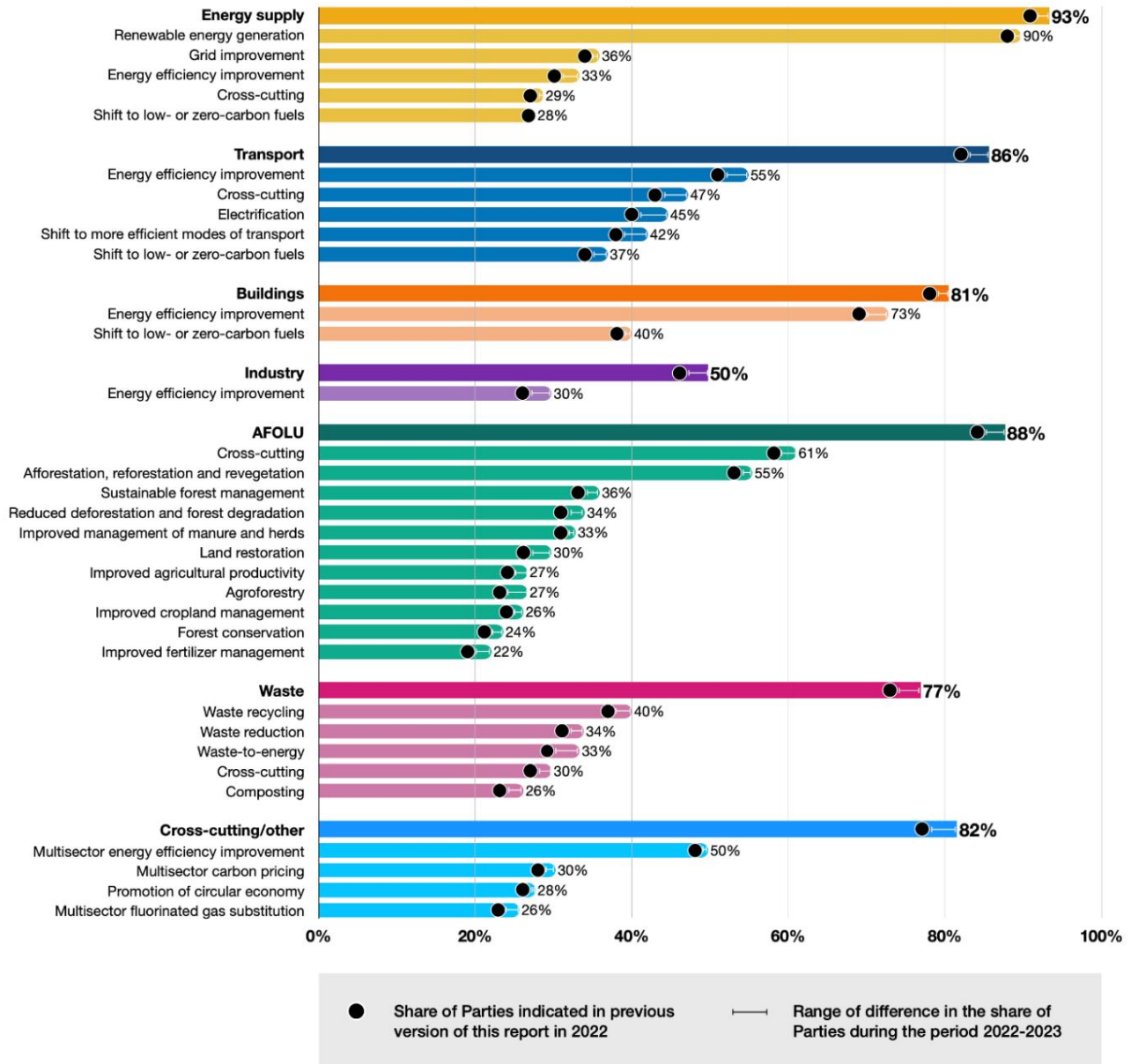
175 بالنسبة للأطراف التي أبلغت عن مساهماتها المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة، كما هو الحال في المساهمات المحددة وطنياً السابقة، ظل توليد الطاقة المتجددة يمثل خيار التخفيف الأكثر تكراراً والتركيز على أهداف التخفيف الكمية، مع زيادة حادة في حصة الأطراف التي تشير إلى هذا الخيار والأهداف من 62 إلى 91 في المائة ومن 39 إلى 56 في المائة على التوالي منذ المساهمات المحددة وطنياً السابقة.

64 تقديرات على أساس بيانات من الوكالة الدولية للطاقة. 2023 موازين الطاقة العالمية. باريس: الوكالة الدولية للطاقة. جميع الحقوق محفوظة؛ بصيغته المعدلة من قبل الأمانة. تخضع بيانات وكالة البيئة الدولية المستخدمة في هذا التقرير لشروط وأحكام وكالة البيئة الدولية المتوفرة على www.iea.org/terms. (65) في الحاشية 64 أعلاه.

(66) في الحاشية 25 أعلاه. وفقاً لسيناريو وكالة الطاقة الدولية لعام 2023، صافي الانبعاثات الصغرى بحلول عام 2050، ستترفع الحصة العالمية لمصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء من 30 في المائة في عام 2022 إلى 59 في المائة بحلول عام 2022. 77 في المائة بحلول عام 2030 و98 في المائة بحلول عام 2050. 67 تم تقديره على أساس بيانات من الوكالة الدولية للطاقة المتجددة. 2023 إحصاءات الطاقة المتجددة. 2023 أبوظبي: إيرينا. متاح على: <https://www.irena.org/Publications/2023/Jul/Renewable-energy-statistics-2023>. بصيغته المعدلة من قبل الأمانة.

الشكل 12

نسبة الأطراف التي تشير إلى مجالات الأولوية المحددة وخيارات التخفيف المشار إليها بشكل متكرر على المستوى الوطني المساهمات المحددة



ملاحظة: إذا أبلغ طرف ما عن أكثر من تدبير لمجال أولوية محدد أو أحد خيارات التخفيف المشار إليها بشكل متكرر، فإنه بحسب كطرف واحد يبلغ عن تدابير لذلك المجال أو الخيار على التوالي.

176 وفي المجالات ذات الأولوية المتعلقة بإمدادات الطاقة واستخدامها النهائي (مثل إمدادات الطاقة والنقل والمباني والصناعة)، استمر توليد الطاقة المتجددة وتحسين الشبكات والتحول إلى أنواع الوقود المنخفضة أو الخالية من الكربون بما في ذلك الوقود الحيوي والهيدروجين. يشار إليها بشكل متكرر أو على نطاق واسع كخيارات تخفيف رئيسية ذات صلة بتقليل كثافة الكربون في الكهرباء والوقود (انظر الشكل: 12) وقد دُكرت الكهرباء فيما يتعلق بزيادة حصة الكهرباء في الطاقة النهائية المستهلكة وتحويل استخدام الوقود من الوقود الأحفوري إلى الكهرباء في قطاعات الاستخدام النهائي مثل النقل والمباني، حيث تستفيد القطاعات من الكهرباء مع انخفاض كثافة الكربون من أجل المزيد من إزالة الكربون؛ و

68 يشير تحديث عام 2023 لخارطة طريق الوكالة الدولية للطاقة بشأن صافي الصفر إلى أن متوسط المعدل السنوي للتحسين في كثافة الطاقة، وهي كمية الطاقة الأولية اللازمة لإنتاج دولار أمريكي من الناتج الاقتصادي، يحتاج إلى الضعف مقارنة بمستوى عام 2022 إلى 4.1 لكل دولار أمريكي. المائة حتى عام 2030 لتكون على مسارات تبلغ 1.5 درجة مئوية مع عدم وجود تجاوز أو تجاوز محدود.

وكثيراً ما تمت الإشارة إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة، وتحسين الشبكات، والتحول إلى وسائل نقل أكثر كفاءة، فيما يتعلق بتقليل الطلب على الطاقة.

177- وعلى نطاق أوسع، وفي جميع المجالات ذات الأولوية، أشارت الأطراف في كثير من الأحيان إلى الحد من النفايات، وتحويل النفايات إلى طاقة، وتحسين إدارة الروث والقطعان، واستبدال الغاز المفلور كخيارات تخفيف رئيسية ذات صلة بخفض الانبعاثات غير ثاني أكسيد الكربون، بما في ذلك الميثان. وبالإضافة إلى ذلك، كثيراً ما أبلغت الأطراف عن خيارات التخفيف المتعلقة بالاقتصاد الدائري، بما في ذلك الحد من النفايات وإعادة تدويرها، وتحويل النفايات إلى طاقة، وكثيراً ما تم تحديد التدابير المتعلقة بتسعير الكربون المتعدد القطاعات باعتبارها طرقاً فعالة لتحفيز السلوكيات والتكنولوجيات المنخفضة الكربون من خلال تحديد سعر لانبعاثات غازات الدفيئة.

178- وفيما يتعلق بخيارات التخفيف ذات الصلة بتعزيز عزل الكربون في التربة أو الغطاء النباتي، أشارت الأطراف في أغلب الأحيان إلى التشجير وإعادة التشجير وإعادة الغطاء النباتي؛ الإدارة المستدامة للغابات؛ والحد من إزالة الغابات وتدهورها، 34

في المائة من الأطراف المشار إليها، بما في ذلك من خلال الجهود المبذولة لتنفيذ أنشطة خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها. وشددت الأطراف على أهمية الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية غير الكربونية الناجمة عن خيارات التخفيف هذه، بما في ذلك التكيف.

179- شهدت جميع خيارات التخفيف التي تمت الإشارة إليها بشكل متكرر في المساهمات المحددة وطنياً تقريباً زيادة في حصة الأطراف التي ذكرتها منذ الإصدار السابق من هذا التقرير (انظر الشكل 12)، مثل تحويل النفايات إلى طاقة (بنسبة 3.3 نقطة مئوية)، تليها خيارات التخفيف التي تمت الإشارة إليها بشكل متكرر في المساهمات المحددة وطنياً. كهرة النقل والتحول إلى وسائل نقل أكثر كفاءة (بنسبة 3.2 نقطة مئوية) وتحسين كفاءة الطاقة في النقل (بنسبة 3.1 نقطة مئوية). ومن ناحية أخرى حصة

وشهد عدد الأطراف التي أشارت إلى التحول إلى أنواع الوقود المنخفضة أو الخالية من الكربون انخفاضاً طفيفاً.

180- حددت الأطراف تدابير لتحقيق أهداف التخفيف المشروطة في مساهماتها المحددة وطنياً بشكل متكرر أكثر من تدابير تحقيق أهداف التخفيف غير المشروطة بنسبة 124 في المائة. وفيما يتعلق بتحويل النفايات إلى طاقة، 100 في المائة للسماح، و 67 في المائة للزراعة الحراجية، و 27 في المائة للتحويل إلى الوقود المنخفض أو الخالي من الكربون في وسائل النقل، و 16 في المائة لتحسين الشبكات. وقد زادت هذه الفجوة في الشروط منذ الإصدار السابق من هذا التقرير فيما يتعلق بالتحويل إلى الوقود المنخفض أو الخالي من الكربون في وسائل النقل (بنسبة 68 في المائة).

نقطة)، يليها تحسين الشبكة والحراجة الزراعية (بنسبة 55 نقطة مئوية).

181- وفقاً لمساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس، فإن خيارات التخفيف التي تبلغ تكلفتها 100 دولار أمريكي لكل طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون أو أقل (مع إمكانية تخفيف صافية تقدر بـ 31-44 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً) يمكن أن تقلل من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بمقدار النصف على الأقل. مستوى عام 2019 بحلول عام 2030، والخيارات التي تكلف أقل من 20 دولاراً أمريكياً للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون تمثل أكثر من 50 في المائة من صافي التخفيف المحتملة. 07 وقد تم تقييم العديد من هذه الخيارات على أنها قابلة للتطبيق من الناحية الفنية وبدعمها الجمهور. أبلغت الأطراف عن خيارات التخفيف الفعالة من حيث التكلفة في مساهماتها المحددة وطنياً (انظر الشكل 13). تشمل الخيارات التي تقل تكلفتها عن 20 دولاراً أمريكياً للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون مع أعلى تقدير لصافي إمكانية التخفيف (بين قوسين) ما يلي:

(أ) الطاقة الشمسية (3.3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة)، بنسبة 50 في المائة من الأطراف، تمثل 71% من إجمالي توليد الكهرباء على مستوى العالم من الوقود الأحفوري في عام 2021، التدابير المقابلة، مثل تطوير العديد من محطات الطاقة الكهروضوئية واسعة النطاق. معظم صافي إمكانات التخفيف المقدر لهذا الخيار (2.7 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة) تكلف أقل من 0 دولار أمريكي/طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛

(ب) طاقة الرياح (3.08 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة)، بنسبة 36 في المائة من الأطراف، وتمثل 55% من إجمالي توليد الكهرباء على مستوى العالم من الوقود الأحفوري في عام 2021، التدابير المقابلة، بما في ذلك زيادة قدرة طاقة الرياح المركبة. أكثر من

69 في مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس، إزالة ثاني أكسيد الكربون، مثلاً من خلال

يعتبر التشجير وإعادة التشجير، والطاقة الحيوية مع احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، ضرورياً في مسارات 1.5 درجة مئوية مع عدم وجود تجاوز أو محدود، ومسارات 2 درجة مئوية للتعويض عن الانبعاثات المتبقية التي يصعب تخفيفها وتحقيق صافي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السلبية في طويل الأمد.

70 تتعرض مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس صافي إمكانية التخفيف ك مجموع

خفض الانبعاثات و/أو تعزيز المصارف مقارنة بسيئاريوهات السياسة الحالية للفترة 2019-2021 ويشير إلى التكاليف باعتبارها صافي التكاليف المخصومة على مدى الحياة لانبعاثات غازات الدفيئة التي تم تجنبها مقارنة بالمرجع تكنولوجياً. وتقدر تكاليف بعض خيارات التخفيف في الشكل 13، مثل الإضاءة والأجهزة والمعدات ذات الكفاءة والمركبات الخفيفة ذات الكفاءة في

استهلاك الوقود، بأقل من الصفر.

71 في الحاشية 64 أعلاه.

72 في الحاشية 64 أعلاه.

صافي إمكانات التخفيف المقدرة لهذا الخيار (2.31 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في السنة) يكلف أقل من 0 دولار أمريكي/طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون؛

(ج) انخفاض تحويل الغابات والنظم الإيكولوجية الأخرى (2.28 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً)، لدى 38 في المائة من الأطراف، وهو ما يمثل 38 في المائة من إجمالي الغطاء الحرجي العالمي في عام 2020 و31 في المائة من إجمالي مساحة الأراضي الرطبة العالمية، 47 الإبلاغ عن التدابير المقابلة، مثل صياغة وتنفيذ اتفاقيات القضاء على إزالة الغابات مع ملاك الأراضي وأصحاب المصلحة، وحماية الأراضي الرطبة الساحلية المذكورة في قائمة الجرد الوطنية للأراضي الرطبة؛

(د) تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة (1.14 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً)، بنسبة 30 في المائة من الأطراف، وهو ما يمثل 59 في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي النهائي للطاقة في الصناعة في عام 2021، وتحديد التدابير المقابلة، بما في ذلك تقديم خطط المنح لتغطية التكلفة الأولية المرتفعة للاستثمار في تحسين كفاءة استخدام الطاقة؛⁷⁵

(هـ) خفض انبعاثات الغازات المفلورة (0.94 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً)، مع 39 في المائة من الأطراف، وهو ما يمثل 63 في المائة من انبعاثات الغازات المفلورة العالمية في عام 2020، مع الإشارة إلى التدابير المقابلة، بما في ذلك التخلص التدريجي من المواد المستنفدة للأوزون المشمولة في إطار بروتوكول مونتريال. وتتكلف بعض إمكانات التخفيف الصافية المقدرة لهذا الخيار (0.26 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/السنة) أقل من 0 دولار أمريكي/طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون.

182. بالنسبة لمعظم الخيارات التي تنطوي على إمكانات تخفيف عالية بتكلفة أقل من 20 دولارًا أمريكيًا للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030، كانت هناك زيادة في حصة الأطراف التي ذكرتها منذ الإصدار السابق من هذا التقرير (انظر الشكل 13)، مثل خفض انبعاثات الغاز المفلور (بنسبة 3.2 نقطة مئوية)، تليها الإضاءة والأجهزة والمعدات الفعالة (بنسبة 3.1 نقطة مئوية)، والتحول إلى الدرجات والدرجات الإلكترونية (بنسبة 2.9 نقطة مئوية)، وتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة (بنسبة 2.8 نقطة مئوية). ومن ناحية أخرى، فإن حصة الأطراف التي تشير إلى الطاقة النووية وخفض انبعاثات الميثان الناجمة عن تعدين الفحم والنقل البحري -

الكفاءة والتحسين، والوقود الحيوي في وسائل النقل لم يتغير أو انخفض قليلاً.

183. علاوة على ذلك، بالنسبة للخيارات ذات إمكانات التخفيف العالية والتي تكلف أقل من 20 دولارًا أمريكيًا للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030، أبلغت الأطراف عن تدابير لتحقيق أهداف التخفيف المشروطة في مساهماتها المحددة وطنياً بشكل متكرر أكثر من التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التخفيف غير المشروطة بنسبة 100 في المائة فيما يتعلق بالوقود الحيوي في وسائل النقل، و8 في المائة للحد من انبعاثات غاز الميثان من مياه الصرف الصحي، و56 في المائة لطاقة الرياح، و46 في المائة للإضاءة والأجهزة والمعدات الفعالة، و65 في المائة للطاقة الشمسية، و83 في المائة للحد من تحويل الغابات والنظم البيئية الأخرى و42 في المائة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة. وقد زادت هذه الفجوة في الشروط منذ الإصدار السابق من هذا التقرير فيما يتعلق بالوقود الحيوي في وسائل النقل (بنسبة 25 نقطة مئوية).

184. يشير التقرير التجميعي لتقرير التقييم السادس إلى أن توسيع نطاق الإجراءات المناخية على المدى القريب سيحشد مزيداً من الخيارات المنخفضة التكلفة والمرتبطة التكلفة اللازمة لتجنب الانغلاق في المستقبل، وتعزيز الابتكار والشروع في تغيير تحويلي. 67

73 تقديرات على أساس بيانات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

2020. التقييم العالمي للموارد الحرجية. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. متاح على: www.fao.org/documents/card/en/c/ca9825en بصيغته المعدلة من قبل الأمانة. لقد فقد العالم 420 مليون هكتار من الغابات بسبب إزالة الغابات منذ عام 1990. مع.

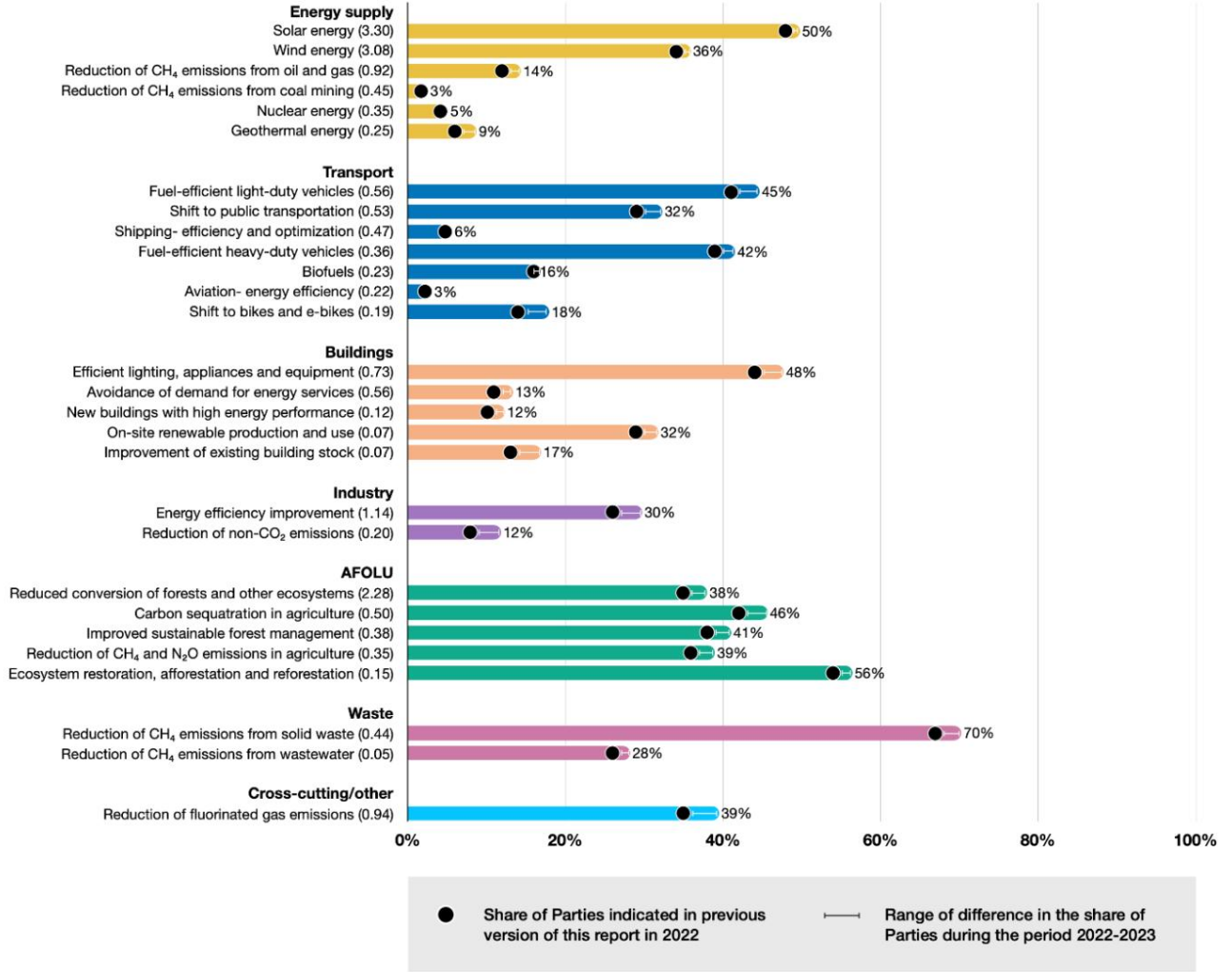
معدل إزالة الغابات السنوي المقدر بـ 10 ملايين هكتار في الفترة 2015-2020.

74 تم تقديرها على أساس بيانات من خريطة الأراضي الرطبة العالمية لمركز أبحاث الغابات الدولية، وهي متاحة على <https://www2.cifor.org/global-wetlands/> وتم الوصول إليه في 29 سبتمبر 2023 وشو جي، موريس بي، ليو جي، وآخرون. PEATMAP: تحسين تقديرات التوزيع العالمي لأراضي الحث بناءً على التحليل التلوي. كاتينا، 160 ص 134-140. متاح على <https://core.ac.uk/download/pdf/227455185.pdf> بصيغته المعدلة من قبل الأمانة.

(75) في الحاشية 164 أعلاه.

76 في الحاشية 15 أعلاه.

حصة الأطراف التي تشير إلى خيارات التخفيف التي تنطوي على إمكانيات تخفيف عالية بتكلفة تقل عن 20 دولاراً أمريكياً للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 في المساهمات المحددة وطنياً



ملاحظة: إذا أُبلغ أحد الأطراف عن أكثر من تدبير لخيار التخفيف، فإنه يُحسب كطرف واحد يُبلغ عن تدابير لهذا الخيار. يتم عرض صافي إمكانيات التخفيف المقدرة (بالجيجابايت من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً) لكل خيار تكلفته أقل من 20 دولاراً أمريكياً للطن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 بين قوسين، وقد تم تقديرها على أساس البيانات المستمدة من مساهمة مجموعة العمل الثالثة في تقرير التقييم السادس، الذي ينص على أن إمكانيات التخفيف وتكاليف التقنيات الفردية في سياق أو منطقة معينة قد تختلف اختلافاً كبيراً عن التقديرات المقدمة وترتبط بأوجه عدم اليقين.

185. أدرجت الأطراف أيضاً في مساهماتها المحددة وطنياً خيارات التخفيف التي تم تناولها في

قرارات هيئة أسواق المال الأخيرة⁷⁷

مشمتمل:

زيادة الطاقة منخفضة الانبعاثات، 87. والتي قدرت صافي إمكانيات التخفيف بـ 3.3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً للطاقة الشمسية، و80.3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً لطاقة الرياح، و52.0 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً للطاقة الحرارية الأرضية و53.0 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً للطاقة النووية، بتكاليف أقل من 20 دولاراً أمريكياً/طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 (انظر الشكل 13)، و72.0 و13 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنوياً لاحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه بتكاليف أقل من 100 دولار أمريكي/طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030. إجمالي 90 وأشار في المائة من الأطراف، التي تمثل 94 في المائة من إجمالي توليد الكهرباء العالمي من الوقود الأحفوري في عام 2021، إلى تدابير مماثلة، مثل الاستثمار في بناء محطة للطاقة النووية ذات أربعة مفاعلات وتنفيذ برامج البحث والتطوير لاحتجاز الكربون وتخزينه. ومن بين 23 في المائة من الأطراف التي أشارت إلى أهداف كمية لزيادة

77

على سبيل المثال، المقرران CMA.3 وCMA.4/1

78 تم تعريفها على أنها مصادر الطاقة المتجددة، والوقود الأحفوري المزود باحتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه، والطاقة النووية وفقاً لتعريف "الطاقة المنخفضة الكربون" المشار إليه في مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس.

حصة مصادر الكهرباء منخفضة الانبعاثات 97 في توليد الكهرباء بحلول عام 2030، في المائة، وهو ما يمثل 0.04 في المائة من إجمالي توليد الكهرباء العالمي من الوقود الأحفوري في عام 2021، 80 الحصص المستهدفة المبلغ عنها بنسبة 71 في المائة أو أكثر بما يتوافق مع مسارات 1.5 درجة مئوية مع عدم وجود تجاوز أو تجاوز محدود في تحديث عام 2023 لخارطة طريق الوكالة الدولية للطاقة لصافي الصفر؛ 81

زيادة الطاقة المتجددة، التي تقدر صافي إمكانات التخفيف بـ 3.3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا (ب) للطاقة الشمسية، و 80.3 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا لطاقة الرياح و 52.0 جيجا طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا للطاقة الحرارية الأرضية، بتكاليف أقل من 20 دولارًا أمريكيًا/طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 (انظر الشكل 13.82) تشير الفقرات 175-174 أعلاه إلى حصة الأطراف التي تصف توليد الطاقة المتجددة كخيار للتخفيف وحصة الأطراف التي أبلغت عن أهداف كمية لزيادة الطاقة المتجددة بما يتوافق مع مسارات الاحتراز العالمي بمقدار 1.5 درجة مئوية مع عدم تجاوز أو تجاوز محدود. وفقًا لتحديث عام 2023 لخارطة طريق الوكالة الدولية للطاقة، فإن مضاعفة إجمالي القدرة العالمية المثبتة لتوليد الكهرباء باستخدام مصادر الطاقة المتجددة بمقدار ثلاثة أضعاف بحلول عام 2030، إلى جانب مضاعفة المعدل السنوي لتحسين كثافة الطاقة عالميًا بحلول عام 2030، سيؤدي إلى تقليل الطلب على الوقود الأحفوري والمساهمة في إحداث تغيير فوري. إنهاء الموافقات الجديدة لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم؛

التوقف التدريجي عن توليد الطاقة من الفحم. كان توليد الطاقة باستخدام الفحم أكبر مصدر منفرد لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المرتبطة بالطاقة على مستوى العالم في عام 9.7 (2021 جيجا طن من ثاني أكسيد الكربون)، أو 26 في المائة، في حين كان هناك أكثر من 8000 محطة طاقة تعمل بالفحم تعمل في حوالي 90 دولة وتوفر 2 مليون شخص. الوظائف 38.9 في المائة من الأطراف، تمثل 58 في المائة من إجمالي توليد الكهرباء على مستوى العالم من الفحم في عام 2021، وأشار 84 إلى التدابير المقابلة، مثل استبدال محطات توليد الطاقة التي تعمل بالفحم بمحطات توليد الطاقة التي تعمل بالغاز ذات الدورة المركبة. وبالإضافة إلى ذلك، أشار 4 في المائة من الأطراف إلى الحاجة و/أو التدابير اللازمة لتحقيق انتقال عادل للمجتمعات المحلية والعمال الذين يعتمدون على الفحم. علاوة على ذلك، فإن 4 في المائة من الأطراف، تمثل 0.6 في المائة من إجمالي توليد الكهرباء العالمي من الفحم في عام 2021، 85 حصة مستهدفة من الفحم غير المخفض في توليد الكهرباء بحلول عام 2030 نقل عن 13 في المائة للحصة العالمية من الفحم غير المخفض في توليد الكهرباء بحلول عام 2030 بما يتوافق مع مسارات 1.5 درجة مئوية مع عدم وجود تجاوز أو تجاوز محدود في تحديث عام 2023 لصافي الصفر لوكالة الطاقة الدولية خارطة الطريق، 86 مثل التخلص التدريجي من استخدام الفحم بلا هوادة لإنتاج الكهرباء بحلول عام 2025؛

(د) الإلغاء التدريجي لإعانات الوقود الأحفوري غير الفعالة وإصلاح إعانات الوقود الأحفوري. ومن المتوقع أن يؤدي إلغاء دعم الوقود الأحفوري في مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس إلى خفض انبعاثات غازات الدفيئة العالمية بنسبة تصل إلى 10 في المائة بحلول عام 2030 بالإضافة إلى تحقيق فوائد بيئية ومالية أخرى. وفقا لدعم الوقود الأحفوري

متبقيًا، تضاعف الدعم العالمي للوقود الأحفوري من 375 مليار دولار أمريكي في عام 2020 إلى 732 دولارًا أمريكيًا مليار دولار في عام 2021 مع ارتفاع أسعار الطاقة مع انتعاش الاقتصاد العالمي. 4 في المائة من

79 يتم تعريفها على أنها الكهرباء المولدة من مصادر الطاقة المتجددة، والوقود الأحفوري مع احتجاز ثاني أكسيد الكربون واستخدامه وتخزينه، والطاقة النووية والهيدروجين والأمونيا وفقًا لتحديث عام 2023 لخارطة طريق صافي الصفر لوكالة الطاقة الدولية.

80 في الحاشية 64 أعلاه.

81 في الحاشية 25 أعلاه. وفقًا لسيناريو وكالة الطاقة الدولية لعام 2023، صافي الانبعاثات الصفورية بحلول عام 2050، تتوسع مصادر انبعاثات الكهرباء بسرعة من 39 في المائة من إجمالي التوليد العالمي في عام 2022، لتتجاوز الوقود الأحفوري بلا هوادة بعد عام 2025 مباشرة وتصل إلى 71 في المائة بحلول عام 2030، و 19 في المائة بحلول عام 2035، و 001 في المائة بحلول عام 2050.

82 لا يتم تقدير صافي إمكانات التخفيف الإجمالية "لزيادة الطاقة المتجددة" لأن مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس تنص على أن إمكانات التخفيف يتم تقييمها بشكل مستقل لكل خيار ولا يمكن بالضرورة جمعها. وينطبق هذا أيضًا على إجمالي إمكانات التخفيف الصافية المتمثلة في "زيادة الطاقة المنخفضة الانبعاثات" و "خفض انبعاثات الميثان الناتجة عن عمليات الوقود الأحفوري".

83 وكالة الطاقة الدولية. 2022 توقعات الطاقة العالمية. 2022 باريس؛ وكالة الطاقة الدولية. كل الحقوق محفوظة. متاح على <https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2022>.

84 في الحاشية 64 أعلاه.

85 في الحاشية 64 أعلاه.

86 في الحاشية 25 أعلاه. ومن المتوقع أن تنخفض حصة الفحم غير المحدود في إجمالي توليد الكهرباء العالمي من 36 في المائة في عام 2022 إلى 13 في المائة بحلول عام 2030، و 3 في المائة بحلول عام 2035، و 0 في المائة بحلول عام 2040 بموجب سيناريو وكالة الطاقة الدولية لصافي الانبعاثات الصفورية بحلول عام 2050. في مساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس، من المتوقع أن ينخفض استهلاك الفحم دون نشر احتجاز ثاني أكسيد الكربون وتخزينه أو احتجاز ثاني أكسيد الكربون واستخدامه وتخزينه بنسبة 67-82 في المائة بحلول عام 2030 على مسارات تبلغ 1.5 درجة مئوية بدون أو محدودة تجاوز.

87 المقتفي متاح على <https://fossilfuelsubsidytracker.org/> (تم الوصول إليه في 29 سبتمبر 2023) ال

وتشير التقديرات العالمية إلى 192 اقتصادًا في عام 2020 و 28 اقتصادًا رئيسيًا في عام 2021.

المقابل، بما في ذلك الإلغاء التدريجي لدعم الكهرباء والوقود بالتزامن مع تدابير الحماية الاجتماعية للأسر ذات الدخل المنخفض؛

(هـ) خفض انبعاثات الميثان 98 الناتجة عن عمليات الوقود الأحفوري، والتي قدرت صافي إمكانات التخفيف بمبلغ 0.92 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا لعمليات النفط والغاز و 0.45 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا لاستخراج الفحم بتكاليف أقل من 20 دولارًا أمريكيًا/طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 بعض صافي إمكانات التخفيف المقدر لعمليات النفط والغاز (0.31 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون/السنة) تكلف أقل من 0 دولار أمريكي/طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون . كانت عمليات الوقود الأحفوري، بما في ذلك الإنتاج والمعالجة والتخزين والنقل، مسؤولة عن حوالي 125 مليون طن من انبعاثات الميثان في عام 2022.90 أي ما يعادل 3.5 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون. أبلغ ما مجموعه 15 في المائة من الأطراف، وهو ما يمثل 59 في المائة من إجمالي انبعاثات الميثان العالمية من الطاقة في عام 2022.91 و 64 في المائة من إجمالي انبعاثات الميثان العالمية في عام 2020، عن تدابير مقابلة، مثل الوصول إلى مستوى الصفر من حرق الغاز الروتيني بحلول عام 2030، مع الهدف طويل المدى لتقليل حرق الغاز إلى الحد الأدنى المطلق؛

(و) الحد من انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز في الزراعة، والتي قدرت إمكانية التخفيف الصافية بمبلغ 0.35 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا بتكاليف أقل من 20 دولارًا أمريكيًا/طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 و 36.0 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا بتكاليف أقل من 100 دولار أمريكي/طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030. ما مجموعه 39 في المائة من الأطراف، تمثل 43 في المائة من إجمالي انبعاثات الميثان العالمية من الزراعة في عام 2021.92 و 54 في المائة من إجمالي انبعاثات الميثان العالمية في عام 2020 و 85 في المائة من إجمالي الانبعاثات العالمية لأكسيد النيتروز في عام 2020 ونشرت التدابير المقابلة، مثل توفير التدريب على تغذية أفضل للحيوانات المجترة لأصحاب المصلحة الرئيسيين لزيادة استيعاب شجيرات العلف البقولية، وبناء أجهزة تحليل حيوية في المزارع الريفية لاستبدال استهلاك حطب الوقود بالغاز الحيوي الناتج عن الهضم اللاهوائي للسماد؛

(ز) استعادة النظم الإيكولوجية والتشجير وإعادة التشجير، والتي قدرت صافي إمكانات التخفيف بمبلغ 0.15 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا بتكاليف أقل من 20 دولارًا أمريكيًا/طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030 و 81.2 جيجا طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سنويًا بتكاليف أقل من 100 دولار أمريكي/طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون في عام 2030. وفقًا للتقييم العالمي للموارد الحرجية لعام 2020، فقد العالم مساحة صافية قدرها 178 مليون هكتار من الغابات منذ عام 1990 مع خسارة غابات صافية تقدر بـ 4.7 مليون هكتار سنويًا في الفترة 2010-2020.93 ويتوقع مبلغ 1.5 ريال سعودي زيادة كبيرة في الغطاء الحرجي على مسارات 1.5 و 2 درجة مئوية مقارنة بخطط الأساس "عدم وجود سياسة مناخية" 49 نتيجة لانخفاض إزالة الغابات وتدهورها، والتشجير وإعادة التشجير وإعادة الغطاء النباتي. ما مجموعه 56 في المائة من الأطراف، يمثلون 63 في المائة من إجمالي الغطاء الحرجي العالمي في عام 2009 و 13 في المائة من إجمالي الأراضي الرطبة العالمية. 69

ونشرت تدابير مقابلة، مثل إعادة تشجير حوالي 12 ألف هكتار سنويًا من خلال البرامج المجتمعية والمدرسية وتعبئة الاستثمارات الخاصة في استعادة الخث من خلال حزمة من الإصلاحات للقانون الوطني للأراضي الخثية. ما مجموعه 14 في المائة من الأطراف، وهو ما يمثل 9 في المائة من إجمالي الغطاء الحرجي العالمي في عام 2020، 97 هدفًا كمياً لزيادة

الغطاء الحرجي الوطني بحلول عام 2030.

88 تم تقديره على أساس بيانات من أداة تتبع دعم الوقود الأحفوري؛ بصيغته المعدلة من قبل الأمانة.

يشير "إجمالي دعم الوقود الأحفوري العالمي في عام 2021" إلى الدعم المقدم من 82 اقتصادًا رئيسيًا، وهو ما يمثل 94 في المائة من إجمالي إمدادات الطاقة العالمية من الوقود الأحفوري في عام 2021 و 19 في المائة من إجمالي الاستهلاك العالمي النهائي للطاقة من الوقود الأحفوري في عام 2021 (كما هو الحال في الحاشية (64) فوق).

89 وفقًا لمساهمة الفريق العامل الثالث في تقرير التقييم السادس، بالنسبة لمسارات 1.5 درجة مئوية مع عدم تجاوز أو تجاوز محدود، يجب تخفيض انبعاثات الميثان العالمية بنسبة 34 في المائة عن مستوى عام 2019 بحلول عام 2030، بما في ذلك خفض ذروة الاحتراق. في سيناريو الوكالة الدولية للطاقة لعام 2023، صافي الانبعاثات الصغيرة بحلول عام 2050،

ومن المتوقع أن تنخفض الانبعاثات الناجمة عن عمليات الوقود الأحفوري بأكثر من 75 في المائة بحلول عام 2030، 90 في الحاشية 25 أعلاه.

91 تم تقديره على أساس البيانات الواردة من IEA Methane Tracker Data Explorer وهو متاح على الرابط: 91

<https://www.iea.org/articles/methane-tracker-data-explorer> (تم الوصول إليه في 29 سبتمبر 2023). كل الحقوق محفوظة؛ بصيغته المعدلة من قبل الأمانة. وتشير التقديرات إلى أن إمدادات الطاقة هي ثاني أكبر مصدر لانبعاثات الميثان البشرية المنشأ على مستوى العالم، وهي مسؤولة عن 37 في المائة، بعد الزراعة (40 في المائة).

92 في الحاشية 91 أعلاه.

93 في الحاشية 73 أعلاه.

94 وفقًا لـ SR1.5 على مسارات متسقة مع 1.5 درجة مئوية، يجب تحويل الأراضي إلى أراضي غابات بمعدل 23.7-4.8 مليون هكتار سنويًا في الفترة 2010-2030 مقارنة بخطط الأساس "لا توجد سياسة مناخية" البالغة 3.3-13.6 مليون هكتار/سنة. يختلف مدى التوسع في الغطاء الحرجي بشكل كبير عبر النماذج الواردة في SR1.5 حيث يتوقع بعضها نباتًا فعليًا والبعض الآخر بتراجع قليلًا.

95 في الحاشية 73 أعلاه.

96 في الحاشية 74 أعلاه.

97 في الحاشية 73 أعلاه.

186 بالنسبة لخيارات التخفيف التي تتعلق أيضًا بتلك المشار إليها في خطة تنفيذ شرم الشيخ، أبلغت الأطراف عن تدابير لتحقيق أهداف التخفيف المشروطة في مساهماتها المحددة وطنيًا بشكل متكرر أكثر من التدابير الرامية إلى تحقيق أهداف التخفيف غير المشروطة بنسبة 80 في المائة فيما يتعلق بالتخفيض. انبعاثات الميثان من المياه العادمة، 42 في المائة للحد من انبعاثات الميثان وأكسيد النيتروز في الزراعة، 38 في المائة لاستعادة النظم الإيكولوجية والتشجير وإعادة التشجير، 24 في المائة لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة

و2 في المائة للحد من انبعاثات غاز الميثان من النفط والغاز.

3. التماسك والتآزر مع أولويات التنمية.

187- وسلط ما مجموعه 65 في المائة من الأطراف الضوء على اتساق السياسات وأوجه التآزر بين تدابير التخفيف وأولويات التنمية. وقد زادت حصة الأطراف التي تسلط الضوء على تماسك السياسات وأوجه التآزر من 58 إلى 70 في المائة في المساهمات المحددة وطنيًا الجديدة أو المحدثة مقارنة بالمساهمات المحددة وطنيًا السابقة.

188- حدد نصف تلك الأطراف، أو 33 في المائة من الأطراف، تدابير تخفيف محلية في سياق التدابير والأهداف الأطول أجلاً المنصوص عليها في استراتيجياتها الإنمائية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات وأو استراتيجياتها الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل المنخفضة الانبعاثات أو القوانين، بما في ذلك تحديد تدابير التخفيف المحلية للمساهمات المحددة وطنيًا على أساس برامج العمل أو خيارات التخفيف المنصوص عليها في LT-LEDS من خلال مطالبة الحكومة بالإبلاغ والمراجعة والمعايرة

التدابير الواردة في المساهمات المحددة وطنيًا مرة واحدة على الأقل كل خمس سنوات لضمان التقدم نحو عام 2050 أو أهداف الصافي؛ ومن خلال إنشاء هيئة قانونية مستقلة تقدم المشورة للحكومة بشأن تحديد أهداف وتدابير التخفيف الخاصة بالمساهمات المحددة وطنيًا في سياق هدف صافي الصفر الملزم قانونًا.

189. بالإضافة إلى ذلك، أوضح 22 في المائة من الأطراف المواءمة بين تدابير التخفيف والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على المنافع المشتركة المتعددة لتدابيرها المتعلقة بالتنمية المستدامة وفعاليتها لتدابيرها من حيث التكلفة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة في إطار المالية العامة. القيود، بما في ذلك تلك الناجمة عن الوباء. على سبيل المثال، أبلغت 16 في المائة من الأطراف عن هدف واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة التي يوجد فيما يتعلق بها أوجه تآزر مع مجالات الأولوية الخاصة بها أو تدابير التخفيف (انظر الشكل 14) مع مساهمة تدابير إمدادات الطاقة في تحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) 12 في المائة) وتدابير الزراعة واستخدام الأراضي والحراجة التي تساهم في تحقيق الهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة (الحياة على الأرض) 12 في المائة التي تمت الإشارة إليها في أغلب الأحيان. وأوضح واحد في المائة من الأطراف المفاضلات بين مجالات الأولوية الخاصة بهم أو تدابير التخفيف وأهداف التنمية المستدامة المحددة، مثل التدهور المحتمل للغابات المرتبط بالهدف 15 من أهداف التنمية المستدامة من تنمية الطاقة المتجددة، لإنشاء آليات الضمانات اللازمة لتنفيذ تدابير التخفيف.

الشكل 14

أوجه التآزر بين الجهود المبذولة في المجالات ذات الأولوية للتخفيف والجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحددة في المساهمات المحددة وطنيًا

Mitigation priority area	SDG																
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17
Energy supply	3%	3%	3%	1%	4%	2%	12%	7%	7%	1%	7%	5%	9%	1%	1%	1%	2%
Transport	3%	1%	4%	1%	4%	0%	8%	7%	7%	2%	9%	6%	8%	1%	1%	1%	2%
Buildings	3%	2%	4%	0%	4%	1%	8%	5%	6%	2%	6%	4%	8%	0%	2%	1%	1%
Industry	2%	2%	1%	1%	2%	1%	5%	4%	5%	1%	3%	5%	5%	1%	1%	0%	1%
AFOLU	8%	10%	5%	2%	5%	7%	5%	8%	3%	3%	4%	7%	11%	4%	12%	2%	2%
Waste	1%	2%	6%	1%	2%	7%	3%	4%	4%	1%	7%	7%	6%	2%	2%	1%	2%
Cross-cutting/other	1%	1%	3%	1%	1%	1%	4%	3%	3%	1%	3%	4%	5%	2%	1%	1%	2%

ملاحظة: يعكس التظليل مدى تكرار تحديد الأطراف لأوجه التآزر؛ فكلما كان التظليل داكنًا، زاد تواتر تحديد أوجه التآزر.

ل. وسائل التنفيذ

190. قدم ما مجموعه 95 في المائة من الأطراف معلومات عن بعض أو كل وسائل التنفيذ في مساهماتها المحددة وطنيًا، على الرغم من اختلاف هيكل وعمق تلك المعلومات

بشكل كبير، في حين أدرج 61 في المائة قسمًا خاصًا بوسائل التنفيذ أو أقسامًا منفصلة عن التمويل و/أو التكنولوجيا و/أو بناء القدرات، فقد ذكر 69 في المائة أو أشاروا إلى جوانب وسائل التنفيذ في أقسام أخرى من مساهماتهم المحددة وطنيًا.

191- وقدم ما مجموعه 66 في المائة من الأطراف معلومات عن مشاريع محددة لتمويل المناخ والتكنولوجيا وبناء القدرات، بما في ذلك، بالنسبة للبعض، معلومات مفصلة عن المتطلبات المالية والتقنية، والكيانات المنفذة، والأطر الزمنية.

192- وسلط نحو 9 في المائة الضوء على التعاون فيما بين بلدان الجنوب أو التعاون الثلاثي أو الإقليمي كآليات دعم لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا، بما في ذلك جوانب محددة من المساعدة المالية، وبناء القدرات، وتطوير التكنولوجيا ونقلها.

1. التمويل

193- قدم ما مجموعه 91 في المائة من الأطراف معلومات عن التمويل كوسيلة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا، حيث وصف 69 في المائة التمويل من حيث الدعم الدولي المطلوب، وذكر 22 في المائة التمويل فيما يتعلق بالتنفيذ المحلي فقط. وذكر 7% فقط التمويل في سياق توفير الدعم المالي لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا في البلدان الأخرى. علاوة على ذلك، قدم 47 في المائة معلومات نوعية عن كيفية استخدام التمويل كوسيلة للتنفيذ إما بشكل عام أو من خلال إجراءات محددة لتمويل التخفيف أو التكيف، مثل تخصيص الإنفاق العام، أو إنشاء صناديق المناخ أو دعم النظم المالية؛ بينما 46 في المائة من الأطراف

تضمنت معلومات كمية عن الاستثمار المالي أو الإنفاق لدعم مساهماتها المحددة وطنيًا، مثل تمويل صناديق محددة لتطوير التكنولوجيا، أو برامج الميزانية على مستوى الاقتصاد، أو المجالات المواضيعية، أو المشاريع والاحتياجات المحددة للدعم المالي.

194- بالإضافة إلى ذلك، قدم 46 في المائة من الأطراف تقديرات كمية لاحتياجات الدعم المالي، والتي تم التعبير عنها غالبًا كمبالغ إجمالية على مدار الإطار الزمني للمساهمات المحددة وطنيًا. ومن بين هؤلاء، قدم 27% تقديرات كمية محدثة لاحتياجات الدعم المالي لأول مرة في مساهماتهم الجديدة أو المحدثة. وميزت معظم تلك الأطراف بين التقديرات الكمية للإجراءات المشروطة التي تعتمد على الدعم الدولي وتلك المتعلقة بالإجراءات غير المشروطة التي يمكن تمويلها من مصادر محلية.

195- علاوة على ذلك، قدم 38 في المائة من الأطراف معلومات عن احتياجات الدعم المالي عبر مواضيع أو قطاعات التخفيف والتكيف. هناك حاجة إلى تمويل التخفيف في مجالات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنقل والغابات، في حين أن تمويل التكيف ضروري للأنشطة المتعلقة بالمياه والزراعة وحماية السواحل والقدرة على الصمود.

2. تطوير التكنولوجيا ونقلها

196- وفيما يتعلق بالمعلومات المتعلقة بتطوير التكنولوجيا ونقلها لتنفيذ المساهمات المحددة وطنيًا، غطى 80 في المائة من الأطراف الجوانب النوعية وقدم 31 في المائة معلومات عن الجوانب النوعية والكمية.

197- وأشار ما مجموعه 66 في المائة من الأطراف إلى تطوير التكنولوجيا ونقلها في سياق الإجراءات التي تعالج طبيعتها كلاً من التكيف والتخفيف؛ وأدرجت نفس النسبة تقريباً معلومات تركز على التخفيف، في حين أشار 54 في المائة إلى تكنولوجيا المناخ لأغراض التكيف.

198- وفيما يتعلق بالتكنولوجيات المحددة التي تعتمزم الأطراف استخدامها لتحقيق أهداف التكيف والتخفيف، كانت التكنولوجيات التي تم تحديدها في أغلب الأحيان تتعلق بقطاع الطاقة (مثل تعزيز استخدام الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر، وإزالة الكربون من أنظمة الطاقة وتعزيز قدرتها على التخزين).، تليها التكنولوجيات الزراعية (مثل الزراعة الذكية مناخياً وتقنيات الري الذكية) والتكنولوجيات المتعلقة بإدارة المياه والنفايات (مثل تكنولوجيات تحويل النفايات إلى طاقة وممارسات الاقتصاد الدائري).

وهناك تركيز متزايد على التكنولوجيات الرقمية لتحسين نظم الرصد والبيانات والمعلومات، بما في ذلك نظم التنبؤ والإنذار المبكر، وعلى التكنولوجيات والممارسات القائمة على النظم الإيكولوجية، ولا سيما عبر نظام الأغذية الزراعية.

199- وكانت الاحتياجات التكنولوجية التي ذكرتها الأطراف في المقام الأول (41) في المائة ذات طبيعة شاملة لعدة قطاعات، تتناول كلاً من التكيف والتخفيف، تليها تلك التي تركز على التخفيف (33) في المائة أو التكيف (24) في المائة. وفي معظم الحالات (38) في المائة كانت الاحتياجات التكنولوجية مرتبطة بقطاعات متعددة (مثل تعزيز الكفاءة الشاملة لعدة قطاعات في استخدام الطاقة والمواد) أو تم ذكرها بعبارة عامة. وأشار نحو 13 في المائة من الأطراف إلى ذلك

تقييمات الاحتياجات التكنولوجية وخطط العمل التكنولوجية لتحديد الاحتياجات التكنولوجية ذات الأولوية للتكيف والتخفيف.

200- تشمل الإجراءات المتعلقة بالجوانب السياساتية والتنظيمية والقانونية التي تشير إليها الأطراف عادةً، وضع أو تحديث سياسات واستراتيجيات لتشجيع الابتكار التكنولوجي، بما في ذلك عن طريق إنشاء صناديق لهذا الغرض، وتشجيع استخدام الطاقة المتجددة، وتحسين أنظمة إدارة الطاقة والمياه والنفايات، وتسريع اعتماد ونقل التكنولوجيات المنخفضة الانبعاثات والقادرة على التكيف مع المناخ (مثل التنقل بدون انبعاثات).

وأشارت الأطراف أيضاً إلى التدابير السياساتية والتنظيمية الرامية إلى تعزيز التكنولوجيات المنخفضة الكربون والقادرة على التكيف مع المناخ من أجل تنفيذ استراتيجيات الصفر الصافي ومسارات إزالة الكربون على المستوى الوطني والقطاعي.

201- وبالإضافة إلى ذلك، أدرج 28 في المائة من الأطراف معلومات تتعلق بالابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير، على سبيل المثال فيما يتعلق بتعزيز التعاون بين البلدان وتعزيز المؤسسات والآليات والأدوات ونماذج الأعمال التي

تعزيز التقدم في هذا المجال (مثل الزراعة الذكية، وإزالة الكربون من العمليات الصناعية). وفي معظم الحالات، كانت التدابير المحددة متعددة القطاعات (49 في المائة)، تليها الزراعة (25 في المائة) باعتبارها مجال التركيز الأكثر ذكراً في مجال الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير.

202- وأدرجت ثمانية في المائة من الأطراف معلومات محددة عن تقديم الدعم المستمر أو المعتمزم إلى البلدان النامية الأطراف، بما في ذلك من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وفي معظم الحالات، استهدف الدعم قطاعات متعددة أو تمت الإشارة إليه بعبارات عامة على أنه يتعلق بالحد من انبعاثات غازات الدفيئة وأو تعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

3. بناء القدرات

203- حدد ما مجموعه 75 في المائة من الأطراف بناء القدرات كشرط أساسي لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً، في حين أقر 50 في المائة ببناء القدرات كوسيلة شاملة لتنفيذ المساهمات المحددة وطنياً. ولم يقدم حوالي 74 في المائة من الأطراف معلومات عن احتياجات بناء القدرات والثغرات في قسم محدد ولكن بدلاً من ذلك عبر أقسام مختلفة. وتم تحديد احتياجات بناء القدرات لصياغة السياسات، ودمج التخفيف والتكيف في عمليات التخطيط القطاعي، والحصول على التمويل وتوفير المعلومات اللازمة لتحقيق الوضوح والشفافية وفهم المساهمات المحددة وطنياً.

204- وأعرب 55 في المائة من الأطراف عن احتياجات التكيف و 04 في المائة احتياجات التخفيف. وبالإضافة إلى ذلك، حدد 65 في المائة من الأطراف احتياجات بناء القدرات التي كانت متعددة القطاعات أو مشتركة بين القطاعات، وتلاها بعض الأطراف الأخرى التي حددت الاحتياجات المتعلقة بقطاعات محددة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الزراعة والمباني والبنية التحتية والطاقة والغذاء وإدارة الكوارث والبنية الأساسية. والاستجابة، والنظم الإيكولوجية (البحرية والساحلية والبرية)، ومصايد الأسماك، والغابات، والسياحة، والصحة، والنقل، والمياه.

205- وفيما يتعلق بنوع بناء القدرات المطلوب، أشار 25 في المائة من الأطراف إلى بناء القدرات، وذلك أساساً لتيسير التدريب والتعليم وتحسين المهارات وزيادة الوعي والبحث والابتكار والتطوير وتقديم الحوافز والدعم للشركات. ورجال الأعمال، وهو أمر مهم لتحقيق انتقال عادل للقوى العاملة والاستفادة منها

الفرص الناشئة عن الاقتصاد الأخضر الجديد. وعلاوة على ذلك، شدد 15 في المائة من الأطراف على أهمية بناء القدرات المؤسسية لزيادة الوعي بتغير المناخ بين المسؤولين الحكوميين وقدرات الموارد البشرية على إدارة المناخ.

المخاطر ومعالجة الخسارة أو الضرر.

206- وفي المساهمات المحددة وطنياً الجديدة أو المحدثة، أشار 40 في المائة من الأطراف إلى بناء القدرات وهي مهمة لنقل التكنولوجيا عبر مختلف القطاعات لتسريع التقدم نحو أهداف التخفيف والتكيف. واعترف ما مجموعه 25 في المائة من الأطراف بأهمية أدوات السياسات في تيسير إدماج تدابير التكيف والتخفيف في عمليات التخطيط الإنمائي الخاصة بها. علاوة على ذلك، واصل 20 في المائة من الأطراف تسليط الضوء على الحاجة الهامة لبناء قدرات النساء والشباب والفئات الضعيفة لتوسيع مشاركتهم في عمليات صنع القرار.